



تكريم 10

فاطمة بوخريص
تفوز بالجائزة
التقديرية للثقافة الأمازيغية

قضايا نسائية 14

المرأة واللغة الأمازيغية
حضور باهت
في الانتخابات التشريعية

قضايا الكرد 12

حوار مع الشاعر والإعلامي الكوردي
دليار ديركي

تمازغا 13

الأمم المتحدة تطالب
بالإعتراف بالأمازيغية بتونس

11

ⵎⴰⵣⴻⵎ ⵏ ⵓⵎⴻⵎ ⵏ ⵓⵎⴻⵎ
ⵎⴰⵣⴻⵎ ⵏ ⵓⵎⴻⵎ ⵏ ⵓⵎⴻⵎ
ⵎⴰⵣⴻⵎ ⵏ ⵓⵎⴻⵎ ⵏ ⵓⵎⴻⵎ

لهذه الأسباب قاطع الأمازيغ الانتخابات



أمازيغ يعتصمون بهراكش تزامنا مع «كوب 22»



◦Γ◦Θ◦Π◦Ε
| ◦Ν◦Γ◦Υ◦Ο◦Σ◦Θ



◦Η◦Ο◦Η◦Σ ◦Λ◦Ο◦Η◦Ι

10Go+2H



◦Ο◦Ο◦Θ◦ Σ◦Χ◦Ο◦Σ◦Ι◦Χ ◦Γ◦◦Σ◦Λ ◦Σ◦Π◦Η◦Ι ◦Χ ◦12 ◦8◦5◦8◦0.



99

8ΛΟΦ◦Ε/
85%0

الخاصين بالأمازيغية وبالمجلس الوطني للغات والثقافة، كما لا زالت ديباجة الدستور في جانبها المرتبط بهوية البلاد وإزالة مصطلح (المغرب العربي) تخرق يوميا.

ومن باب تجنب تكرار نفس سيناريو الخمس سنوات الماضية فيما يخص مصر الأمازيغية وكذلك ما يتعلق بحقوق ومصالح وهموم كل المواطنين المغاربة فإننا نهيئ للمؤسسة الملكية لإحداث آليات وهيئات للرقابة، لتكريس محاسبة ومعاينة كل من سولت له نفسه اللعب بمصير البلد وشعبه، سواء أكانوا أشخاصا أو مؤسسات، لأنه لا يكفي أن تصل الشكايات وتشخص الاختلالات وتطلق مخططات الإصلاحات، ولكن المطلوب والواجب هو إقتران المسؤولية بالمحاسبة، لكي تلقى تظلمات المواطنين التجاوب المطلوب، وتحقق مختلف الإصلاحات نجاحها المنشود، ذلك من وجهة نظرنا ما تحتاج إليه الإدارة المغربية لكي تجد أزمته المتفاقمة طريقها إلى الحل، وقد حان الوقت الذي تكف فيه مؤسسات الدولة عن مراكمة الشكايات والتقارير التي تشخص الاختلالات والمشاكل والأزمات، وتعمل على ربط المسؤولية بالمحاسبة من أجل الضرب بيد من حديد على كل مسؤول، مادي أو معنوي، أخل بواجبه وبالأمانة الموضوعية في عنقه باختياره.

وقديما قال الحكيم الأمازيغي:

ⵏⵏⵉ ⵉⵎⵓⵙⵓⵏ ⵉⵎⵓⵙⵓⵏ ⵉⵎⵓⵙⵓⵏ
ⵏⵏⵉ ⵉⵎⵓⵙⵓⵏ ⵉⵎⵓⵙⵓⵏ ⵉⵎⵓⵙⵓⵏ

Wanna yukrn tignit izmr ad yakr tamugayt

عناء عدد من المواطنين الأمازيغ في المغرب الذين اختاروا تسمية أبنائهم بأسماء أمازيغية، مع الإدارة، كما تواصلت معاناة إخوانهم بالمهجر، بل إن البعض من موظفي السفارات والقنصليات يخول نفسه سلطة الإفتاء، يفتي وينصح خارج القانون المواطنين بالتخلي عن خياراتهم وتغيير الأسماء الأمازيغية بأسماء عربية.

وفي الوقت الذي نشيد فيه بالخطاب الملكي الأخير حول علاقة المواطن المغربي بالإدارة، إلا أننا لا نخفي تخوفنا من أن يكون مصير الخطاب الملكي الحالي كمصير الخطابين اللذين طالب فيهما جلالتنا من البرلمان بالتسريع في تنزيل القوانين التنظيمية المكتملة للدستور وتفعيل رسمية اللغة الأمازيغية واحترام الفصل 86 من الدستور، وهو ما تجاهلته الحكومة والبرلمان بأغليبيته ومعارضته إلى غاية نهاية ولايتهما، حيث لا زال الفصل الخامس من الدستور لم تتم بلورته بالمصادقة في البرلمان على القانونين التنظيميين



أمينة ابن الشيخ

مرفقة

بمرفقة

بمرفقة

بمختلف قطاعاتها الوزارية والبرلمان بجميع أحزابه أغلبية ومعارضة بالإضافة إلى المجالس المنتخبة المحلية والإدارات العمومية بما فيها المؤسسات الأمنية، ناهيك عن القنوات و المؤسسات الإعلامية السمعية البصرية منها والمكتوبة، من أجل هدف واحد وهو الانسجام مع مضامين ومقتضيات الدستور المغربي المعدل سنة 2011، سواء ما تعلق منه بالفصل الخامس الذي يقر الأمازيغية لغة رسمية، أو ما تنص عليه ديباجته بخصوص هوية البلاد وتعويض مصطلح (المغرب العربي) بمصطلح المغرب الكبير، ولكن كل مراسلاتنا ودعواتنا قوبلت بالإهمال واللامبالاة باستثناء رؤساء بعض البلديات والجماعات التي استجابت لرسائلنا بتفعيل كتابة أسماء مقراتها بالأمازيغية.

خمس عجاف سنوات إذن، من حيث كل شيء، بما في ذلك تعامل الإدارة المتختم بالاستخفاف والجفاء مع كل الحقوق الأمازيغية حتى تلك التي صدرت بموجبها قوانين من قبيل قضية الأسماء الأمازيغية التي استمر

في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى من الولاية التشريعية العاشرة ألقى الملك محمد السادس خطابا تناول فيه علاقة الإدارة بالمواطن، سواء تعلق الأمر بالمصالح المركزية، والإدارة الترابية، أو بالمجالس المنتخبة، والمصالح الجهوية للقطاعات الوزارية.

أشار جلالة الملك إلى أن «البعض يستغلون التفويض، الذي يمنح لهم المواطن، لتدبير الشأن العام في إعطاء الأسبقية لقضاء مصالحهم الشخصية والحزبية، بدل خدمة المصلحة العامة، وذلك لحسابات انتخابية. متجاهلين بذلك بأن المواطن هو الأهم في الانتخابات، وليس المرشح أو الحزب، ويتنكرون لقيم العمل السياسي النبيل». وتساءل جلالة الملك «هل سيطلب مني المواطنون التدخل لو قامت الإدارة بواجبها؟»، قبل أن يجيب «الأکید أنهم يلجؤون إلى ذلك بسبب انغلاق الأبواب أمامهم، أو لتقصير الإدارة في خدمتهم، أو للتشكي من ظلم أصابهم». معتبرا أنه «من غير المقبول، أن لا تجيب الإدارة على شكايات وتساؤلات الناس وكأن المواطن لا يساوي شيئا، أو أنه مجرد جزء بسيط من المنظر العام لفضاء الإدارة».

من جانبنا نتقاسم مع جلالتنا تشخيصه لأعطاب الإدارة المغربية، خاصة كمواطنين أمازيغ، عانينا لسنوات، أكثر من غيرنا، من تعمد الإدارة صم آذانها أمام مساعيها المتواصلة لإقرار أبسط حقوقنا اللغوية والثقافية، وسنقتصر فقط على الحديث عن الخمس سنوات الماضية التي تلت دسترة الأمازيغية لغة رسمية، على سبيل المثال لا الحصر، حيث بادرت إلى مراسلة الحكومة

جنايات مراكش تؤول ملف "قتلة" إزم بعد شعارات انفصالية للمتهمين والجنة تفتح الملف للجمعيات الحقوقية والمدنية

نداء إلى الشعب الأمازيغي من أجل الاعتصام في مراكش يوم السبت 12 نونبر المقبل

الجنوب الشرقي، وذلك لتقديم الشروحات والمستجدات المتعلقة بالملف القضائي للشهيد «إزم».

وأوضحت اللجنة في بلاغ لها، اطلع «العالم الأمازيغي» على مضمونه، أن هذه التحركات التي أعلنت عنها، تأتي في سياق إيمانها بأن الوصول للمعلومة حق مكفول للإنسان، معتبرة أن «التراجع الشعبي والمطالب بالعدالة الاجتماعية المعبر عنها في كل التظاهرات التي عمت كل ربوع الوطن تستلزم منا إشراكهم في المعلومة والملف، ترافعا ومتابعة». على حد تعبيرها

وطالبت اللجنة التي تم تشكيلها من طرف الأمازيغ الذين حضروا في تشييع جثمان الشهيد «إزم»، كل الهيئات الحقوقية والمدنية الراغبة في تنظيم ندوة أو جلسة نقاش أو ندوة صحفية بخصوص الملف ومآلاته بالاتصال بأحد أعضائها.

بذوره، أوضح الحسين شنوان، عضو لجنة المتابعة للملف في عهد السلطة القضائية المختصة وأن متابعته، متابعة قضائية وذلك احتراماً للقوانين وملتزمات النيابة العامة.

وأرجأت المحكمة النظر في مذكرة هيئة الدفاع إلى الجلسة المقبلة ليوم 10 نونبر 2016 القادم. وفي وقت سابق، أعلنت ذات اللجنة المكلفة بمتابعة ملف الشهيد عمر خالق المعروف «إزم»، الذي اغتاله من يسمون أنفسهم بالطلبة الصحراويين، في رحاب جامعة القاضي عياض بمراكش، مطلع السنة الجارية، (أعلنت) عن عزمها القيام بزيارات لكل مناطق المغرب وبالأخص لمناطق

مراكش: منتصر إثري

قررت غرفة الجنايات الابتدائية بمحكمة الاستئناف بمراكش، صباح الخميس 13 أكتوبر، تأجيل محاكمة ما يسمى بالطلبة الصحراويين المتورطين في اغتيال الطالب الأمازيغي «إزم» إلى يوم 10 نونبر 2016 القادم.

وجاء التأجيل مباشرة بعد رفع ما يسمى بالطلبة الصحراويين لشعارات تطالب بانفصال الصحراء عن المغرب، وشعارات تشك في شرعية المحاكم المغربية من قبيل: «لا شرعية للمحكمة المغربية» مما أحدث فوضى داخل قاعة الجلسات، الأمر الذي قررت معه المحكمة إخراجهم من القاعة، مع تأخير الملف لجلسة 10 نونبر المقبل، قصد إحضار القوات العمومية الكافية للسيطرة على المتهمين.

وعبرت الهيئة القضائية عن استيائها الشديد من شعار «لا شرعية للمحكمة المغربية» الذي رفعه المتهمين الصحراويين، واعتبرها رئيس الهيئة شعارات تشكل مساً خطيراً بهيبة القضاء.

هذا، واعتبرت اللجنة المكلفة بملف «إزم» ما قام به المتورطين في اغتيال الطالب الأمازيغي داخل محكمة الجنايات بمراكش، بالممارسات تمس بكرامة الإنسان عامة والمغربي خاصة وبوجودها الترابية من طرف المتهمين بالاعتقال، موضحة أن «بعد دخولهم حاملين ساعات يدوية من الطراز الرقيق وعود الأراك في أفواههم كان حياة الإنسان بالنسبة لهم لا تساوي



الميلادية والهجرية.

- استمرار الدولة المغربية في سياسة نزع الأراضي وقمع الاحتجاجات السلمية لأبناء القبائل الأمازيغية بل واعتقال عدد منهم في عدة مدن على مدى الخمس سنوات الماضية، حيث وأصلت الدولة بشكل لم يسبق له مثيل على مدى نصف قرن مصادرة أراضي القبائل الأمازيغية تحت مسمى «التحديد الغابوي»، إذ بلغ «معدل المصادقة على نزع الأراضي تحت مسمى «التحديد» بين 1995 و2004 نحو 24 ألف و800 هكتار سنويا في حين وصل إلى 300 ألف هكتار سنويا بين 2005 و2014»، (أي عشر مرات ضعف الأراضي التي انتزعتها الإستعمار من الأمازيغ طيلة احتلاله للمغرب).

هذا في الوقت الذي تمنح فيه الدولة آلاف الهكتارات من الأراضي كهبات لمقربين منها تحت ذريعة كونهم من خدام الدولة أو غير ذلك.

نظرا لما سبق ولغيره من الانتهاكات التي يتعرض لها الأمازيغ بشكل مستمر منذ ستة عقود، والتي كانت موضوع تقارير مفصلة للعديد من الإطارات الأمازيغية، كما كانت محل تنديد منظمات دولية، فإننا نوجه دعوتنا الصادقة هذه لكل الأمازيغ على اختلاف إطاراتها وقيادتهم وتوجهاتهم إلى تجسيد الإتحاد حول الفعل النضالي في هذه المحطة التاريخية.

بمناسبة الذكرى السادسة والثلاثين للربيع الأمازيغي، يوجه التجمع العالمي الأمازيغي نداءه إلى كل الإطارات والفعاليات وأبناء القبائل الأمازيغية بدون استثناء، إلى المشاركة المكثفة في التحضير لإنجاح الاعتصام الإندازي للأمازيغ المغرب والعالم، الذي سينظم بمدينة مراكش تزامنا مع المؤتمر العالمي للمناخ الذي سيعرف حضورا وطنيا وإقليميا ودوليا غير مسبوق، وذلك يوم السبت 12 نونبر 2016/2966 ابتداء من الساعة العاشرة صباحا، احتجاجا على الخروقات المستمرة لحقوق الإنسان الأمازيغي وسياسة التمييز والعنصرية المنهجية والمتواصلة ضد كافة المقومات الأمازيغية، ومن ضمنها ما يلي:

- استمرار معاناة الأمازيغ مع التمييز والأبارتيد والقمع والاعتقال والإغتيال، طوال الخمس سنوات التي تلت الاعتراف المنقوص بالأمازيغية كلغة رسمية في الدستور، الذي ظل مجمدا وبلا أي جدوى، وتراجع الوضعية القانونية أصلا للأمازيغية في التعليم والإعلام وإقصائها من كل دوايب الدولة والمجتمع، وتمير مشاريع استراتيجية للدولة تهم عددا من القطاعات سمتها التمييز والعنصرية ضد الأمازيغية والأمازيغ.

- استعمال الدولة المغربية للعنف والقوة المفرطة ضد مسيرات احتجاجية سلمية للأمازيغ وفي مختلف مناطق المغرب، واستمرار استهداف المناضلين الأمازيغ بسياسة الاعتقال وتلفيق التهم، وغض الطرف عن استهداف الحركة الثقافية الأمازيغية في الجامعة بالعنف ما أدى إلى اغتيال أحد مناضليها وهو عمر خالق «إزم»، الذي قتلته ميليشيات تتبنى العنف يوم 23 يناير 2016.

- مواصلة السلطات المغربية خرق القوانين المتعلقة بالجمعيات وذلك برفضها تسلم ملفات تأسيس الإطارات الأمازيغية، أو تسليم وصلوات التوصل، أو الترخيص بالعمل القانوني. بل أكثر من ذلك لم تعترف الدولة المغربية ولو بحقوق رمزية للأمازيغ وفي مقدمتها إقرار رأس السنة الأمازيغية عيداً وطنياً ورسمياً، وذلك على الرغم من إقرار رأس السنيتين

• Patente: 26310542
• I.F.: 3303407
• CNSS: 659.76.13
• Compte Bancaire: BMCE-Bank - Rabat centre
011.810.00.00.01.210.00.20703.58
• سحب من هذا العدد: 10.000 نسخة

• السحب: GROUPE MAROC SOIR
• التوزيع: ATLAS PRESS
• الجريدة تصدر عن شركة: EDITIONS AMAZIGH
• Editeur: Rachid RAHA
• R.C.: 53673

* رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة أم.ش 06-046
• الإدارة والتحرير: 5 زنقة دكار الشقة 7 الرباط
Tél/Fax: 05 37 72 72 83
E-mail: amadalamazigh@yahoo.fr
Web: www.amadapresse.com

خير الدين الجامعي
• الإخراج الفني: رشيدة إمرزيك
• ملف الصحافة: * الإيداع القانوني: 2001/0008
• وكيل تجاري: محمد ابن الشيخ
* التقييم الدولي: 1114-1476

• هيئة التحرير: رشيد راخا
رشيدة إمرزيك
سعيد الفرواح
منتصر أحوي (إثري)
كمال الوسطاني
• المتعاونون: سعيد باجي
يونس لوكيلي

في سياق دعوات المقاطعة التي صاحبت العملية الانتخابية لتشريعات 7 أكتوبر، والتي شكلت الحركة الأمازيغية من أهم الأطراف التي دعت لهذه المقاطعة، وتبنيان الأسباب والدواعي التي من أجلها تمت هذه المقاطعة، إرتأت الجريدة أن تعد ملفا حول الموضوع يتضمن آراء وتصريحات فاعلين أمازيغ وكذا بعض المرشحين الذين خاضوا غمار هذه الإستحقاقات التشريعية.

مقاطعة الانتخابات... الأسباب والدوافع

رشيد الراخا

- أقدمت الدولة المغربية على إجراء إحصاء للسكان في شهر سبتمبر من سنة 2014/2014، تجاهلت فيه التوصيات الأمامية المتعلقة باللغة الأم فيما يخص إجراء الإحصاءات، خاصة تقرير الأمم المتحدة المراجع والمنقح من طرف شعبة الإحصاءات للأمم المتحدة برسم دورة إحصاءات 2009، فيما يخص اللغة أورد ثلاث أنواع من البيانات المتعلقة باللغة الأم يمكن جمعها في التعداد، وأشرفت على الإحصاء المندوبية السامية للتخطيط التي يديرها لأزيد من عشر سنوات السيد «أحمد الحليمي العلمي» والذي سبق وأشرف على إحصاء سنة 2004/2004، الذي زورت فيه جعل نسبة المتكلمين بالأمازيغية وحددت في 28 بالمائة فقط، أي أقل من الفرنتفونيين. وهو نفس التزوير السافر الذي حدث في إحصاء سبتمبر سنة 2014/2014، حيث أعلن المندوبية السامية للتخطيط أن نسبة الأمازيغ في المغرب بناء على إحصاءها هي 27,3 بالمائة.

- شرعت الدولة المغربية في تطبيق مشروع الجوهية الموسعة وأجرت انتخابات في شهر سبتمبر 2015/2015، لتعيين رؤساء الجهات. وإذا كان مشروع الجوهية المغربي قد صيغ خارج المعايير المتعارف عليها دوليا وبني على معايير أمنية وانتخابية كما كان مجرد تقطيع جديد على المستوى الإداري للتراب المغربي، فإن نتائج الانتخابات الجوهية بدورها جاءت برؤساء لجهات هم أنفسهم أولئك المنتفدون في المركز لعقود وسنوات، وكنا سجلنا رفضنا لمضمون مشروع الجوهية الجديد ونتائج السلبية وطالبنا سلفا بإحترام المعايير الدولية، وذلك انسجاما مع مشروع الأمازيغ المتمثل في «ميثاق تامازغا من أجل كونفدرالية ديمقراطية، واجتماعية عابرة للحدود، مبنية على الحق في الحكم الذاتي للجهات» الذي تبناه التجمع العالمي الأمازيغي في مؤتمره السابع بمدينة تيزنيت، وهو مشروع مبني على الجوهية السياسية وإعلان الأمم المتحدة بشأن الشعوب الأصلية والتجارب الدولية المتقدمة والناجحة. ونرى أنه من غير المعقول أن تظل الدولة المغربية متناقضة مع المشاريع التي تقدمها في الأمم المتحدة بخصوص الصحراء «كمشروع الحكم الذاتي» الذي تبقية مقصورا على الصحراء بدل تعميمه على جهات تاريخية أخرى.

- استمرار الدولة المغربية في سياسة نزع الأراضي وقمع الاحتجاجات السلمية الأمازيغ بل واعتقال عدد منهم في عدة مدن على مدى الخمس سنوات الماضية.

فبخصوص نزع الأراضي فالدولة المغربية واصلت بشكل لم يسبق له مثيل على مدى نصف قرن مصادرة أراضي القبائل الأمازيغية تحت مسمى «التحديد الغابوي»، وفي هذا الإطار صرح المندوب السامي للمياه والغابات وهي المؤسسة المشرفة على عمليات نزع الأراضي، يوم 10 فبراير 2015/2015، في ندوة إعلامية بالرباط بأن وتيرة المصادقة على التحديد (أي نزع الأراضي) ارتفعت، ووفق الإحصائيات التي أعلن عنها المندوب السامي للمياه والغابات، فقد بلغ «معدل المصادقة على التحديد بين 1995 و2004 نحو 24 ألف و800 هكتار سنويا في حين وصل إلى 300 ألف هكتار سنويا بين 2005 و2014»، (أي عشر مرات ضعف الأراضي التي انتزعتها الإستعمار من الأمازيغ طيلة فترته في المغرب).

هذا في الوقت الذي يواصل فيه الإعلام المغربي نشر معلومات صادمة حول آلاف الهكتارات من الأراضي التي تمنحها الدولة كهبات لمقربين منها تحت ذريعة كونهم من خدام الدولة، كما يتم منح مساحة هائلة من الأراضي للأجانب وفي أماكن ممنوع فيها البناء ومحددة مملك غابوي كما هو الشأن لأمير قطر مثلا الذي منحت له أرض وسط الغابة فوق قمة هضبة مطلة على مدينة إفران لبناء قصره الخاص.

- على الرغم من ترسيم الأمازيغية فالأحزاب المغربية ظلت طوال السنوات الماضية تتبنى كمرجعية لها إيديولوجيات متخلفة مستوردة من المشرق، ووفية إما لإيديولوجية القومية العربية أو إيديولوجية الإسلام السياسي، ولا يوجد حزب واحد يتبنى ويدافع عن القومية الأمازيغية أو يتبنى فصل الدين عن الدولة ويبيعه عن الاستغلال السياسي، كما أن الدولة بنفسها عملت على تزكية خريطة سياسية قوامها حزبين يمثلان طرفين، الأول حزب محافظ يواصل استعمال الدين للوصول إلى الحكومة والبرلمان بهدف السيطرة على مفاصل الدولة، والثاني حزب إداري يضع هدف السيطرة على الدولة والمجتمع ضمن أولوياته وسبق أن رفعت صور رموزه في مظاهرات حركة شباب عشرين فبراير سنة 2011/2011، كما يتهم باستمرار من قبل سياسيين ومسؤولين في مختلف المؤسسات باستعمال أموال المخدرات إلى جانب وسائل الدولة للوصول إلى الحكم.

التي دعت فيها المغرب إلى الإقرار الفوري بالحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية كما يقتضي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

حيث دعت اللجنة الأمامية الدولة المغربية بالعمل في أسرع وقت ممكن على إقرار القانون التنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية المنصوص عليه في الفصل الخامس من الدستور المغربي، والعمل على مضاعفة الجهود الرسمية من أجل ضمان إدماج وتعميم تدريس الأمازيغية ليشمل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي، بالإضافة إلى الرفع من حضور الأمازيغية في الإعلام العمومي، وإيجاد حل نهائي لمنع تسجيل الأسماء الأمازيغية للمواليد الجدد. كما طالب تقرير اللجنة الأمامية الدولة المغربية كذلك بمناهضة التمييز ضد الأمازيغية خصوصا في مجال التعليم والتشغيل، وإقرار قانون متكامل يمنع كافة أشكال المباشر وغير المباشر، والعمل على إقرار تدابير استثنائية مؤقتة إن اقتضى الأمر لوضع حد للتمييز. بالإضافة إلى وضع حد للترامي على الملكية، ونزع الأراضي وتهجير السكان. مع وضع خطط تنموية للمناطق المهمشة ومحو الفوارق بين الجهات والمناطق.

كما طالبت اللجنة الأمامية المغرب باحترام التعدد الثقافي، وضمان مشاركة الناطقين بالأمازيغية في الحياة الثقافية، والتعبير عن هويتهم والتعريف بعاداتهم وتاريخهم ولغتهم، وتوفير إحصائيات ومعطيات دقيقة بشكل منتظم حول التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. مع العمل على نشر وتعميم مضامين الملاحظات والخلاصات الختامية لدى المسؤولين العموميين والسلطات القضائية والمحامين وعموم المواطنين.

- تجاهل الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية أغلبية ومعارضة للخطابات الملكية خاصة:

- خطاب الملك محمد السادس الذي ألقاه بالبرلمان يوم 12 أكتوبر 2012، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية التاسعة، الذي دعا فيه إلى «اعتماد القوانين التنظيمية المتعلقة بتفعيل المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وكذا تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، بعيدا عن الأحكام الجاهزة والحسابات الضيقة».

- خطاب الملك محمد السادس ليوم 09 أكتوبر 2015، في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية التاسعة الذي ذكر فيه «الحكومة والبرلمان بضرورة الالتزام بأحكام الفصل 86 من الدستور، الذي يحدد نهاية هذه الولاية التشريعية كآخر أجل لعرض القوانين التنظيمية على مصادقة البرلمان. وذكر هنا، «على سبيل المثال، مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية، والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وممارسة حق الإضراب ومجلس الوصاية».

- منذ تاريخ يوم الإثنين 07 ماي 2012/2012 تم حظر ومنع مجرد الحديث بالأمازيغية داخل البرلمان المغربي إلى حدود اليوم، حيث أعلنت في ذلك التاريخ النائبة عن حزب الأصالة والمعاصرة السيدة خديجة الرويسي التي ترأست جلسة البرلمان حينها، عن قرار لرؤساء الفرق البرلمانية بمنع الحديث بالأمازيغية داخل البرلمان حين توفير أجهزة للترجمة للعربية. ومن حينها وعلى الرغم من توفير البرلمان للترجمة بلغات أخرى للوفود الأجنبية وحتى ترجمة جلسات البرلمان بلغة الإشارة، فقد بقيت الأمازيغية ممنوعة ومحظورة، وهو ما يزعزع ثققتنا في مؤسسة المفروض أنها تمثل الشعب لكنها تحظر مجرد الحديث بلغته رغم أنها رسمية في الدستور.

- على مدى الخمس سنوات التي تلت ترسيم الأمازيغية لم تعترف الدولة حتى بحق رمزي للأمازيغ وهو إقرار رأس السنة الأمازيغية كعيد وطني على الرغم من اعترافها بالأعياد الدينية الإسلامية والمسيحية وأعياد غير دينية، وعلى الرغم من كون ملايين العائلات الأمازيغية تحتفل بعيد السنة الأمازيغية.

- استمرت الدولة المغربية في غض الطرف عن العنف والعنصرية ضد الأمازيغ، ما أسفر عن اغتيال طالب يناضل في صفوف الحركة الثقافية الأمازيغية بعد أن هاجمته ميليشيات عنصرية يوم 23 يناير 2016، هذا إلى جانب إصابة مناضلين آخرين بجروح متفاوتة الخطورة، ومسلسل العنف ضد الأمازيغ ظل متواصلا على مدى سنوات طويلة دون أن تعمل الدولة على وضع حد له، بل أكثر من ذلك تعرض طالبين أمازيغيين من مناضلي الحركة الثقافية الأمازيغية للإعتقال والحكم عليهما بالسجن لمدة عشر سنوات وهما حميد أوعوش ومصطفى أوسايا.

تظل قناعتنا راسخة حول سبل تغيير الأوضاع المأساوية التي يعيشها شعبنا الأمازيغي المحروم من كل حقوقه متمثلة في التغيير السلمي التدريجي، وتوظيف الآليات الديمقراطية بما في ذلك المشاركة في الانتخابات، ولكن مع كامل الأسف وبعد خمس سنوات عن التعديلات الدستورية التي شهدتها المغرب في إطار الربيع الديمقراطي وما تلاها من حكومة وبرلمان جديدين، تم تخييب كل آمالنا بشكل فاق جميع التصورات، ليس فقط فيما يخص تغيير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية نحو الأحسن، وإنما أكثر من ذلك حتى فيما يخص تفعيل التعديلات الدستورية التي نصت على الأمازيغية كلغة رسمية بعد أكثر من نصف قرن من التهميش والعنصرية، على الرغم من أن الفصل 86 من الدستور يلزم كل مؤسسات الدولة المغربية بتفعيل ذلك الترسيم عبر قانون تنظيمي حدد الدستور مدة صدوره في فترة الحكومة المنتهية ولايتها.

إننا وإذ نجدد إيماننا بسبيل التغيير السلمي الديمقراطي وقناعتنا الراسخة بأهمية صناديق الاقتراع في ظل دولة المؤسسات والحقوق والقانون، فإنه ونظرا لما يلي:

- خيانة مؤسسات الدولة المغربية للفصل 86 من الدستور المغربي الذي ينص على أن «مشاريع القوانين التنظيمية المنصوص عليها في الدستور تعرض وجوبا قصد المصادقة عليها من قبل البرلمان، في أجل لا يتعدى مدة الولاية التشريعية الأولى التي تلي صدور الأمر بتنفيذ هذا الدستور». ورغم أن المجلس الوزاري صادق يوم 26 شتنبر 2016 أي قبل أسبوعين من الانتخابات التشريعية الجديدة على مشروع القانون التنظيمي للأمازيغية الذي أعدته الحكومة، إلا أن الفصل 86 من الدستور مع ذلك لم يتم احترامه خاصة وأنه ينص على أن القوانين المنصوص عليها في الدستور تعرض وجوبا قصد المصادقة عليها من قبل البرلمان، وبالتالي فلا يكتسى مشروع قانون الأمازيغية صفة القانون الملزم إلا بعد مصادقة البرلمان عليه ومن ثم خروجه في الجريدة الرسمية، وتلك المصادقة لم تحدث.

هذا ناهيك عن كون مضمون مشروع القانون التنظيمي للأمازيغية الذي انضمت الحكومة بإعداده مرفوض بإجماع كل إطارات الحركة الأمازيغية في المغرب، نظرا لبعده الكامل عن مطالب الأمازيغ المبنية على المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والشعوب.

- على مدى خمس سنوات تم تجسيد تنفيذ الفصل الخامس من الدستور الذي ينص على أن «الأمازيغية تعد أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا لجميع المغاربة بدون استثناء. يحدد قانون تنظيمي مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفية إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية، وذلك لكي تتمكن من القيام مستقبلًا بوظيفتها، بصفتها لغة رسمية». كما ينص على أنه «يُحدث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، مهمته، على وجه الخصوص، حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية باعتبارها تراثا أصيلا وإبداعا معاصرا. ويضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات. ويحدد قانون تنظيمي صلاحياته وتركيبته وكيفية سيره».

- عدم احترام مؤسسات الدولة والأحزاب السياسية المغربية لتصدير الدستور المغربي الذي يشكل جزءا لا يتجزأ منه، خاصة ما ينص منه على حذف استعمال مصطلح «المغرب العربي» وتعويضه بمصطلح «المغرب الكبير»، وكذلك ما ينص على أن المملكة المغربية، الدولة الموحدة، ذات السيادة الكاملة، المنتمية إلى المغرب الكبير، تؤكد وتلتزم بما يلي:

- حماية منظومتي حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والنهوض بهما، والإسهام في تطوريهما؛ مع مراعاة الطابع الكوني لتلك الحقوق، وعدم قابليتها للتجزئة؛

- حظر ومكافحة كل أشكال التمييز، بسبب الجنس أو اللون أو المعتقد أو الثقافة أو الانتماء الاجتماعي أو الجهوي أو اللغة أو الإعاقة أو أي وضع شخصي، مهما كان؛

- جعل الاتفاقيات الدولية، كما صادق عليها المغرب، وفي نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة، وهويتها الوطنية الراسخة، تسمو، فور نشرها، على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمة هذه التشريعات، مع ما تتطلبه تلك المصادقة.»

- تجاهل الدولة المغربية للتوصيات الأمامية التي أصدرتها لجنة الخبراء المكلفين بدراسة التقرير الرسمي للمغرب المقدم للجنة الأمامية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دورتها السادسة والخمسين بجنيف، يومي 30 شتنبر و01 أكتوبر 2015/2015، وهي التوصيات

عرفت صناديق الاقتراع غداة السابع من أكتوبر 2016، عزوفا كبيرا، إذ لم تتجاوز نسبة التصويت 15 بالمائة في بعض الدوائر الانتخابية، وفي الوقت الذي تباينت فيه الآراء حول مسببات عزوف المواطنين عن التصويت، يرى بعض الناشطين أن دعوات المقاطعة التي صاحبت الحملة الانتخابية لعبت دورا كبيرا في هذا العزوف.

وفي هذا الصدد يرى الناشط الأمازيغي سمير المرابط أن نسبة المشاركة لن تتجاوز 40 في المائة، «لأن عموم الشعب يدرك عبثية هذه المهزلة وإن بدرجات متفاوتة»، وأضاف المرابط أن خارطة ما بعد 7 أكتوبر كانت معروفة سلفا بحكم الإملاءات الخارجية المفروضة على النظام، وهو ما سيؤدي حتما لحكومة ائتلاف حزبي على قاعدة تحالفات غير منطقية ومفروضة بدعوى المصلحة الوطنية كشعار فضفاض وفاق للمصادقة.

فيما اعتبر منسق الحركة الأمازيغية بوسط الريف، خميس بوتكمانتي، أنه مع تزايد الوعي بأن القرار السياسي يتصنع داخل أنفاق فوق دستورية «ارتأت الغالبية مقاطعة العملية كرسالة منها أنها فهمت أن الصناديق لن تكون أبدا أداة للتغيير في مناخ لا ديمقراطي، وأضاف بوتكمانتي، أنه في أوج هذا الفتور السياسي فإن مقاطعة الانتخابات أقوى تعبير احتجاجي عن الواقع السياسي والاقتصادي من لدن عامة الشعب الذي

لماذا مقاطعة الانتخابات؟؟؟

هي إلا مسرحية لتكر يس بؤس المشهد السياسي... وأصا فت الناشطة أنها قاطعت انتخابات 2011 لأنها كانت تحت ظل دستور غير ديمقراطي من حيث الشكل ولم ينصف الأمازيغية في الفصل الخامس من الدستور حيث لم يجعلها على قدم المساواة مع العربية، وهذا ما كانت له انعكاسات سلبية على ما جاء به القانون المنظم للأمازيغية، ونفس الشيء بالنسبة للانتخابات الحالية.

فيما أكد الناشط الأمازيغي جهاد بودونتي، أن المنتقب لعملية الانتخابات يرى بوضوح مدى نجاح المقاطعة وذلك انطلاقا من هزلة نسبة المشاركة التي تتراوح بين 5 إلى 10 في المائة بدائرة الريف، وهذا راجع حسب بودونتي إلى «اجترار الأحزاب الكرتونية نفس الوعود والأوهام وبقين غالبية المجتمع بكون الصناديق ليست هي من تحدث التغيير».

ويرى الناشط الأمازيغي كريم بوزريوح أن معرفة نسب المقاطعة الحقيقية يستوجب نوعا من الشفافية والنزاهة أولا بالنسبة للقائمين على العملية الانتخابية، ثم الجراءة

للكشف عن الأرقام الصحيحة، كي نعرف حقيقة نسبة المشاركين في العملية الانتخابية ونسبة المقاطعين لها.

وبخصوص نتائج الانتخابات أكد الناشط الأمازيغي أن نسبة كبيرة من المقاطعين المنضوين تحت إطارات عرقية وقانونية أعلنت عن مقاطعتها للانتخابات كالحركة الأمازيغية والنهج الديمقراطي القاعدي وجماعة العدل والإحسان، ولكن، حسب كريم، الدولة لا تملك الجراءة لتعلن عن النسبة الحقيقية المقاطعة للانتخابات.

أما رئيس جمعية ادهار أوباران، والناشط الأمازيغي عبد الله يوعلا، فبى «أن دعوات المقاطعة كانت ناجحة بكل المقاييس»، على عكس حملات الأحزاب، وأضاف يوعلا أن معظم المصوتين من فئة عمرية متقدمة، مؤكدا أن المقاطعة نجحت في تكريس خطاب سياسي قوي في المجتمع، يعمل على فضح سياسة المخزن باعتبار هذا الأخير هو المتحكم الحقيقي.

وأضاف الناشط أن نتائج الانتخابات تعتبر من وجهة كارثية في تاريخ المخزن، «رغم استعمال كل الوسائل والمؤسسات بما فيها المساجد»، وذلك سواء على مستوى نسبة التصويت، أو المشاركة السياسية.

كمال الوسطاني

وصل مرحلة الإشباع ولم تعد له قابلية تقبل الوضع بعد فقدان الثقة، أولا:

من مصادقية ما يسمى بالاقتراع، وباعتبار أن العملية الانتخابية فقط مسرحية مفكرة ليست لها أية قوة أو ثقل في آليات صنع القرار السياسي الذي يحدث خارج المؤسسات المخول لها أمر ذلك وفق المسطرة الديمقراطية، هذا وبالإضافة أن الأحزاب المتنافسة نفسها أعربت وأبانت عن عدم قدرتها في لعب أدوار التمثيلية.

وأكدت الناشطة الأمازيغية والمناضلة السابقة في حركة 20 فبراير، شيماء زاوي موقفا، المقاطع لانتخابات 2016 «بسبب النكوص الحاصل في الحريات العامة وبسبب التماطل المتعمد الذي لحق الأمازيغية بخصوص خروج القانون التنظيمي»، والتراعيات الخطيرة التي لحقت إدماج الأمازيغية في التعليم، وأيضا بسبب القرارات اللاديمقراطية واللاشعبية التي اتخذتها الحكومة الحالية التي أزمت الوضع الاقتصادي والاجتماعي، مضيفة «الانتخابات في ظل غياب ملكية ديمقراطية حقيقية، وبدولة يكون فيه الفصل بين السلط مبدءا مقدسا، ما

عبد الله بوشطارت مرشح فيدرالية اليسار الديمقراطي بإقليم سيدي افني



«البيجدي» يحصل على اقلية مطلقة في منطقة سوس رغم مواقفه الشخصية والحزبية من الأمازيغية

مالية هائلة ولوجيستك قاهر يصعب منافسته، ولكنه أعلن التحدي معهم وقام، حسب ما صرح به، بحملة عقلانية في الخطاب ومميزة في التواصل ونظيفة بيئياً، وكان ترشحه باسم اليسار في إقليم سيدي افني ظاهرة ومؤشراً حقيقياً للتغيير، تعرف عليه الناس لأول مرة.

وأفاد أن حضور الأمازيغية في الانتخابات كان ضعيفاً لأنها ليست قضية مركزية في برامج الأحزاب، وهذا له علاقة بوضعية المطالب أو لخطاب الأمازيغي وطريقة اشتغال الحركة الأمازيغية، ودرجة الوعي الثقافي، واستغرب كيف يحصل البيجدي على أغلبية مطلقة في مناطق سوس بالرغم من مواقفه الشخصية والحزبية من الأمازيغية ومن أهل سوس، موضحاً أن هناك خلل ما يجب العمل على تجاوزه. في المقابل، يصرح بوشطارت، أن البرنامج الذي وضعه على مستوى إقليم سيدي افني جعل على رأس أولوياته قضية تحديد الملك الغابوي واغتصاب الأراضي، ورغم ذلك لم يحصل على صوت واحد في المنطقة التي تضرت من هذا المشكل وصوت السكان على الذين يوزعون الأموال. وقال إن قضية الأمازيغية والانتخابات تحتاج إلى المزيد من النقاش وتصحيح الكثير من الصور الذهنية والمواقف القديمة.

قال عبد الله بوشطارت مرشح فيدرالية اليسار بسيدي افني إن ترشحه في انتخابات 7 أكتوبر جاء بعد تفكير عميق وتردد كبير، وكان قراراً صعباً وحسم فيه بعد قراءة السياق السياسي، الذي يمر به المغرب، وبعد كل ما تعيشه الحركة الأمازيغية من مخاض وتطورات وما تعرفه أيضاً القضية الأمازيغية.

وأضاف بوشطارت في تصريح لجريدة العالم الامازيغي أنه اختار أن يترشح في الانتخابات لأنه، أولاً أمن بالاشتغال داخل المؤسسات والنضال من أجل الديمقراطية والعدالة والكرامة، واختار أيضاً فيدرالية اليسار الديمقراطي لعدة اعتبارات تخص مواقف واسلوب عمل هذا التحالف في العمل السياسي والفعل الانتخابي.

أما عن عدم نجاحه في هذه الاستحقاقات، قال إن ذلك راجع بالأساس إلى أنه أولاً ترشحه جاء في آخر اللحظات، معتبراً هذا الترشح رسالة سياسية إلى المحيط الذي يتحرك فيه وهو الحركة الأمازيغية، وإلى الشباب والنخب خصوصاً من أجل كسر الحاجز النفسي-السيكوسياسي مع الانتخابات والعمل السياسي المباشر، كما أن طغيان الفساد والريع الانتخابي يشكل حاجزاً قوياً أمام الشباب والنخب السياسية، وأوضح أن مواجهة ما سماه بوشطارت، بأبادة الانتخابات صعبة لأنهم يتفرون على إمكانيات

أمازيغيون يتهمون الأحزاب السياسية ياهانة لغتهم والتلاعب بها في الحملات الانتخابية ما يقارب 1600 ملاحظ غاضبون من ضعف استعمال الأمازيغية في استحقاقات 2016

رشيدة إمرزيك:

تقند المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومعه النسيج الجمعي لرصد الانتخابات، الذي عمل على إنشاء فريق متخصص في عملية الرصد والتحليل، يتكون في مجموعته من 1594 عضواً وعضو، بالإضافة إلى العديد من الجمعيات الأمازيغية التي نهت الأحزاب السياسية، قبل بداية حملاتها الانتخابية، إلى اعتماد الأمازيغية بجرها الأصلي «التيفيناغ» في برامجها ومصطلحاتها، لكن تناول الأحزاب السياسية لهذه المسألة لم يقع لا مجلس الزيمى ولا النسيج الجمعي ولا الجمعيات الأمازيغية.

وأعربت عن كون وعود تفعيل الأمازيغية تبقى جزئية وعمومية غير مرفقة بإجراءات عملية لاستدراك مشاريع القوانين التي أصدرتها الحكومة في آخر ولايتها، والتي تؤخر الترسيم الفعلي للأمازيغية إلى حين اغتيالها وإبادتها، على حد تعبيرها.

من جهته، أنجز «مندی الزهراء للمرأة المغربية»، تقريراً أولياً لملاحظة الانتخابات التشريعية الأخيرة، مسجلاً مجموعة من التجاوزات والخروقات التي شابت سير العملية الانتخابية» بالدوائر الانتخابية السبعة التي قام بملاحظ وملاحظات المنتدى بتغطيتها. وبخصوص الحملة الانتخابية، أشار التقرير إلى «مجموعة من التجاوزات والخروقات من طرف الهيئات السياسية وبعض أعوان السلطة» والتي تتمثل بالخصوص في عدم استعمال اللغة الأمازيغية في البرامج الحزبية أو في الملصقات أو في اللافتات.

ورصد النسيج الجمعي لرصد الانتخابات من خلال التقرير الأولي للملاحظة، والذي قدمه في ندوة صحفية، الغياب أو ضعف استعمال اللغة الأمازيغية من لدن العديد من الأحزاب، بالإضافة إلى اللجوء إلى العنف اللفظي والخطابات التمييزية.

وأوصى النسيج بإحداث لجنة مستقلة للانتخابات وإشراك أكبر للمجتمع المدني ووضع استراتيجية شمولية للتربية على المواطنة وحقوق الإنسان واتخاذ تدابير تضمن التعدد اللغوي.

مطلبها القاضي بإدخال حرف تيفيناغ في الحملات الانتخابية، ووقفت على الحصيلة الأولية لمجموع التجاوزات والاختلالات ومكامن عناصر الاحتقار الحاصلة في مسارات الحملة الانتخابية»، مسجلة، في بلاغها، استنكارها ورفضها لما وصفته بـ «الياهانة والتلاعب الذي تعرضت له اللغة الأمازيغية في الهوية البصرية لبعض الأحزاب السياسية في ملصقاتها وبرامجها».

واعتبرت الفيدرالية ذاتها أن ما قامت به هذه الأحزاب «يشكل استهتاراً بالحقوق اللغوية والثقافة الأمازيغية وتمييعاً لكيونتها في وطنها، ويظهر أن الأحزاب المعنية بعيدة كل البعد عن تصور حقيقي لتفعيل وإنصاف الأمازيغية كلفة رسمية للدولة».

وأكدت أنها كانت تنتظر ارتقاء الأحزاب بخطابها وبرامجها واحترامها للهوية الأمازيغية بمقوماتها واحتياجاتها، لكن الأحزاب استهانت بذلك وعبرت بوضوح عن عمق رؤيتها لها؛ وهو ما يشكل انتكاسة جديدة لخطاباتها ومواقفها تجاه صلب الهوية الوطنية».

واعتبرت أن الأحزاب، عوض أن تكون ملمة بتفعيل أصح لمقتضى حقوقي ودستوري مضت عليه خمس سنوات، فإنها أحدثت نكوصاً خطيراً على مستقبل القضية الأمازيغية بالمغرب، ورسالة بشأن ما سيكون عليه القانون التنظيمي المتعلقان بتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية المحالان على البرلمان.

سجل المجلس الوطني لحقوق الإنسان أنه تم استعمال اللغة الأمازيغية في 85.4 بالمائة من الملصقات الانتخابية، موضحاً في تقرير أنجزه بخصوص ملاحظة الانتخابات السابع من أكتوبر الجاري، أن ثلاث أرباع الملصقات الانتخابية ترجمت أقل من 50 في المائة من محتوياتها إلى اللغة الأمازيغية.

وأضاف تقرير مجلس الزيمى أن العديد من الحالات، تقتصر الترجمة فيها على اسم الحزب أو على الشعار الانتخابي، و 15.4 في المائة فقط من الحالات الملاحظة تجاوزت اسم الحزب إلى ترجمة البرنامج الانتخابي بالأمازيغية و 8.7 في المائة فقط من الملصقات مضامينها بالأمازيغية.

وأكد المجلس الوطني أن استعمال اللغة الأمازيغية في التواصل الانتخابي شكل من أشكال ممارسة الحقوق السياسية، الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار خلال مناقشة مشروع القانون التنظيمي رقم 26.16 المتعلق بتحديد تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، طبقاً للفصل الخامس من الدستور.

وفي هذا الإطار وبعد أن وجهت رسالة إلى جميع الأحزاب السياسية من أجل اعتماد حرف تيفيناغ في الحملات الانتخابية لاستحقاقات السابع من أكتوبر، أصدرت الفيدرالية الوطنية للجمعيات الأمازيغية رسالة مفتوحة تندد بما اعتبرته «اعتداء على اللغة الأمازيغية في الحملات الانتخابية»، وقامت برصد مدى تجاوب الأحزاب مع



الفائز بهذه الانتخابات هو «قرار المقاطعة» ولوج الناشطون الأمازيغ إلى البرلمان، سيدعم نضالات الحركة الأمازيغية،

وتجيبش الناس ضد الأصالة والمعاصرة، وإظهاره كوحش يهدد مستقبل الوطن والعباد، عوض الدفاع عن حصيلته الفاشلة على كل المستويات، ومن جهة أخرى ركز حزب الأصالة والمعاصرة، على «نخوين» العدالة والتنمية، وتخويف الناس من المشروع الأصولي الذي يهدد الديمقراطية، واعتبار الحزب امتداداً لتنظيم الإخوان المسلمين... وحصول العدالة والتنمية على المرتبة الأولى، كان متوقفاً، ولا يحمل أية مفاجأة، فهذا الحزب عمل منذ سنوات من خلال أذرع الدعوية والجموعية والخيرية، على تشكيل قاعدة انتخابية قارة، هذه القاعدة تتكون من عوائل أعضاء الحزب وحركة التوحيد والإصلاح والتجديد الطلبي، والجمعيات الخيرية التابعة له، بالإضافة إلى بعض المتعاطفين مع الحزب... أما حزب الأصالة والمعاصرة فقد استفاد من العدد الكبير من الأعيان الذين رشحهم في مختلف المناطق، ومن قاعدة انتخابية صوتت له عقاباً لحزب العدالة والتنمية وحصيلته الحكومية المحيطة، كما أنه استحوذ على قاعدة الكثير من الأحزاب، ولذلك تلاحظ خسارة كل الأحزاب الكبرى لعدد من مقاعدها التي حصلت عليها سابقاً، دون الحديث عن الحياض السلبية للسياسة في عدد من الدوائر... وفي الجانب الآخر، هناك صعود لائتلاف حزبي يساري بقيم نبيلة، هو «فيدرالية اليسار الديمقراطي»، فرغم حصولها على مقعدين فقط، فما يجب أن نعرفه هو أن الفيدرالية، فقدت الكثير من المقاعد بفارق عدد ضئيل من الأصوات، وكان من الممكن أن تتوفر على 8 برلمانيين على الأقل لو غطت ذلك الفارق البسيط، كما أنها تفوقت على الأحزاب اليسارية التقليدية (الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية)، في جل المدن الكبرى (البيضاء، الرباط، طنجة، وجدة، مراكش، سلا، الفنيطرة، الصخيرات، تمارة، فاس، مكناس...)، وهذا ينذر بمستقبل زاهر لهذا الائتلاف، خاصة بعد اصطاف الاتحاد الاشتراكي إلى جانب «اليسار»، وملازمة التقدم والاشتراكية لـ «البي جي دي»... ولكن لابد أن نشير، أن حديث العدالة والتنمية عن «الشعب صوت لصالحنا» فيه الكثير من المغالطات، فالكتلة الناجحة تقدر بأكثر من 25 مليون نسمة، والمصوتون لصالح الحزب لا يتعدون 4 في المائة من المواطنين الذين لديهم حق التصويت، وبالتالي فالعدالة والتنمية لم يصوت له الشعب بل صوتت له الكتلة الناجحة الوفية له، والفائز بهذه الانتخابات هو «قرار المقاطعة» وأصحاب هذا القرار فيهم اللامبالون، وفيهم العازفون، وفيهم المقاطعون مبدئياً، وبالتالي فعل «البي جي دي» نفسه أن يراجع أوقافه، كيف لم يستطع استمالة أصوات سوى مليون ونصف ناخب، من أصل أكثر من 25 مليون بإمكانهم التصويت، ونفس السؤال يجب أن تطرحه كل الأحزاب التي حصلت على مقاعد، أما الأحزاب التي لم تحصل على مقاعد، وليس لديها برنامج يميزها، فما عليها سوى الاندماج في الأحزاب الكبرى، فلم يعد لديها خيار آخر... رشيدة،!

فالوعي بالقضية الأمازيغية، كما بأفكار اليسار، هو وعي فئوي ونخبوي، ولا يحسم المنافسة الانتخابية... خاصة أن معظم المترشحين الأمازيغ خاضوا الانتخابات بالعالم القروي (مناطقهم)، ونحن نعرف جيداً كيف تحسم الانتخابات في هذه المناطق، التي غالباً تعرف التصويت لـ «الأشخاص» بغض النظر عن انتمائهم الجمعي أو الحزبي... * ألا ترى أن الوقت لم يحن بعد ليخوض الأمازيغ غمار اللعبة السياسية؟ وما هو البديل في نظرك لفرض الأمازيغية داخل المشهد السياسي المغربي؟ * أظن أن الوقت حان لدخول الحركة الأمازيغية للعمل الحزبي، أما السياسة فهم يمارسونها الآن أيضاً بطرق أخرى، تصوري الزميلة رشيدة، لو ولج الناشطون الأمازيغ إلى البرلمان، على الأقل سيطرحون وسيدافعون عن تصور الحركة الأمازيغية حول الكثير من القضايا المتعلقة بالحقوق اللغوية والثقافية، وهذا سيدعم نضالات الحركة الأمازيغية، خاصة أن بعض البرلمانيين المسجونين على الحركة الأمازيغية سابقاً، كانوا يطرحون قضايا الأمازيغ بشكل فولكلوري، وبتصور مشنت وغير متكامل، بالإضافة إلى انتماء معظمهم إلى أحزاب إدارية لا تستطيع الخوض في بعض المواضيع... وهنا أوجه نداء إلى أبناء الحركة الأمازيغية، للابتعاد عن الأحزاب الإدارية، وتلك التي لا تتقاطع مع مبادئ الحركة، وتفادي الوقوع في خطأ الاندماج مع أحزاب متحكم فيها، أو الذوبان في تيار الأصولية الدينية (العدالة والتنمية) الذي يعادي القضية الأمازيغية، وهذا لا يحتاج إلى برهان... الحركة الأمازيغية يجب أن تبقى حركة علمانية تقدمية وحادثة، وبالمرافقة مع نضالها من أجل الحقوق اللغوية والثقافية للأمازيغ، يجب أن تناضل دوماً من أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، ومن أجل التوزيع العادل للثروة، وتقليص الفوارق الطبقيّة، والمساواة بين الجنسين، وهذا ما تتقاطع فيه مع الحركة اليسارية... ولذلك أفضل أن تلج الحركة الأمازيغية العمل الحزبي عن طريق «فيدرالية اليسار الديمقراطي»، كتيار سياسي يمثل الخط الثالث، ويناضل من أجل ملكية برلمانية، وضد التوجه الليبرالي المتوحش للأحزاب اليمينية والمحافظة وعلى رأسها حزب العدالة والتنمية، فهذا التيار أظهر ممارسة جديدة للعمل السياسي قائمة على الشفافية والنزاهة والأخلاق السياسية والوفاء لقضايا الشعب، وحتى بالنسبة لبعض «امدوكال» الذين يصفون اليسار المغربي بالعروبي، فهذا غير صحيح، ربما بعض اليساريين قوميين وبعض الأحزاب لا علاقة لهم بالتوجه البعثي، فاليسار قيم ومنهج ينصير للطبقة الكادحة، وليس لعرق معين... * كيف تقرأ نتائج الانتخابات التشريعية لـ 2016؟ * نتائج الانتخابات كانت متوقعة بشكل عام، إلا أن الملاحظ هو أنها عرفت منافسة غير شريفة بين قطبين، استعملت فيها جميع الأساليب، حتى البكاء واستجداء الأصوات، واستعمال الدين والمال، و التنازل بالألقاب، فعوض تقديم كل حزب لبرنامجها الانتخابي والدفاع عنه بشكل موضوعي، وترك الفرصة للمواطن أن يختار، ركب حزب العدالة والتنمية على مفاهيم مثل «التحكم»

أسئلة 3 ليلة عمر إسمي إعلامي

* ما هي قراءتك لفشل جل الفعاليات الأمازيغية التي خاضت غمار الانتخابات التشريعية الحالية، رغم الشعبية التي تتمتع بها؟ * أولاً، عدم الحصول على مقعد برلماني ليس فشلاً ذريعاً، ففي كل منافسة هناك رابح وهناك خاسر، ونحن نعرف أن الكثير من المرشحين، هم إما أعيان وأشخاص تتوفر لديهم كل الإمكانيات المادية لخوض غمار الانتخابات البرلمانية، أو ناشطين بأحزاب تتوفر على قاعدة انتخابية وفية (العدالة والتنمية)، ومن جهة أخرى هناك أشخاص ترشحوا للانتخابات «ترشيحاً نضالياً»، وخوضهم للاستحقاقات التشريعية ليس من أجل الظفر بمقعد برلماني فقط، بل كذلك لمواجهة مظاهر الفساد والرشوة ومختلف الخروقات التي تشوب العملية، وكذا للتواصل مع المواطنين وتوعيتهم بحقوقهم، والتعريف ببرنامج أحزابهم استعداداً لمختلف الاستحقاقات القادمة... فيما يخص الفعاليات الأمازيغية التي تقدمت للانتخابات التشريعية، فهو لا يشكلون كتلة متجانسة، فمنهم من ترشح باسم أحزاب إدارية هدفها الحصول على أكبر عدد من المقاعد، بغض النظر عن التسويق للبرنامج السياسي، ولما يتضمنه هذا البرنامج من مقتضيات تهم تطوير الأمازيغية لغة وثقافة، ولكن هذه الأحزاب غالباً ما تمنح التزكيات لأشخاص قادرين على المنافسة، خصوصاً الأعيان، وليس لمناضلين يدافعون عن الأمازيغية وعن مبادئ الحزب، من جهة أخرى هناك من ترشح باسم أحزاب يسارية خصوصاً «فيدرالية اليسار الديمقراطي»، وهنا يمكننا الحديث عن حالة الناشط الأمازيغي والإعلامي عبد الله بوشطارت، الذي ترشح بدائرة سيدي إفني للنتاري على مقعدين نيابيين، فالحزب اختار بوشطارت ليمنحه التزكية لكونه يعرف أن الأمر يتعلق بنشاط أمازيغي لديه توجه يساري، لأن فيدرالية اليسار هي التيار السياسي، ربما الوحيد، الذي اعتمد مسطرة صارمة لمنح التزكيات، حيث أن كل المرشحين الذين قدمتهم الفيدرالية هم إما مناضلين من الأحزاب المشكلة لها (الاشتراكي الموحد، الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، المؤتمر الوطني الإتحادي)، وإما ناشطين من حركات تقدمية وحادثة مناصرة لقضايا الشعب ومن ضمنها الحركة الأمازيغية... وفي هذا الإطار دخل بوشطارت الحركة الانتخابية، باسم الفيدرالية لمعرفته أن هذا التيار هو الوحيد الذي يتماشى مع بعض قناعاته، وإن كان يختلف معه ربما، في كيفية طرح بعض القضايا، كتلك التي تهم الأمازيغية، كما أنه دخل الانتخابات وهو يعرف مسبقاً أن ترشحه نضالي، وأن الفوز بمقعد نيابي يقتضي بناء تراكم للمستقبل، كما أنه ركز على فضح بعض الخروقات والتجاوزات التي شابت العملية بدائرته... من جهة أخرى، هناك ترشح آخر لشباب من الحركة الأمازيغية، بدائرة الرشيدية، يتعلق الأمر بـ «عمر ودي»، الذي ترشح باسم حزب «اليسار الأخضر المغربي»، وتمكن بالفعل من الحصول على مقعد برلماني، ومن خلال الأصدقاء التي وصلته، فنجاحه يتعلق بدعم القبيلة له، بالإضافة إلى تجاوب عدد من المواطنين الذين فقدوا الثقة في بعض الأحزاب وعلى رأسها العدالة والتنمية بعد توالي فضائح رئيس الجهة، وبالتالي فالأمر لا يتعلق بانتمائه للحركة الأمازيغية بشكل حصري، فمعظم مناضلي الحركة ربما، قاطعوا الانتخابات... وبالتالي فعدم حصول بوشطارت على مقعد، وفوز عمر ودي، لا علاقة له بفشل طرح خطاب أمازيغي في منطقة، ونجاح طرح هذا الخطاب في منطقة أخرى،

الحركة الأمازيغية ورهانات الانتخابات التشريعية



كريم شانا

مطروح البث في انتخابات 2016 و ذلك لعدة اعتبارات نوجزها في السنوات الأخيرة أضحى المد اليميني يسيطر على العالم و أضحى الحكومات أكثر ميلا للفكر المحافظ و كذا أصبحت الحريات الفردية عرضة للانتهاك في مجموعة من الدول التي كان يعول عليها الفاعل الأمازيغي للضغط على الحكومة المغربية لحماية مكتسباته.

• تمركز الحزب اليميني فكريا على رأس الحكومة المغربية أبان عن قدرة هائلة على تبيد مكتسبات الفاعل الأمازيغي و كذا تحقير إنجازاته، بل و حتى التنكيت عليه في إطار منهجية محكمة للقضاء عليه و لا ننسى أن صعد هذا الحزب كان بسبب تقاعس الفاعل الأمازيغي في المشاركة في الانتخابات 2011.

• الطريقة التي تم بها إعداد القوانين التنظيمية المرتبطة باللغة الأمازيغية و المجلس الوطني للغات و الثقافة المغربية تبين استهتار الحزب الحاكم بالحركة الأمازيغية و في حالة نجاحه من جديد فإن أول شيء سوف يقوم به هو إقرار هذه القوانين في البرلمان المغربي.

• رغم أن اليسار عرف انتكاسة قوية بالمغرب إلا أن أحزابه تظل البديل الأفضل للفكر اليميني المسيطر حاليا ولدى وجب دعم هذا اليسار من خلال المشاركة، حيث أن خيار المقاطعة يخدم بشكل كامل مصالح الأحزاب اليمينية المتوفرة على قاعدة صلبة من الأنصار.

• لم يشكل مقاطعة الحركة للانتخابات طيلة 20 سنة (منذ انتخابات 1997) أي تأثر في عمل المؤسسة المنتخبة.

• هذه النقطة هي فقط جزء من الأسباب التي توجب على الفاعل الأمازيغي التفكير مليا قبل المقاطعة إضافة إلى أن كونه مشارك فعلا في الانتخابات سوف تجعل له قيمة جديدة أمام الأحزاب التي سوف تكون مضطرة لإدماج شروطه في برامجها.

* منسق تنسيقية سوس للجمعيات الأمازيغية

تطرح مسألة الانتخابات التشريعية على الحركة الأمازيغية بالمغرب دائما سؤال المشاركة (هل أشارك أم أقاطع أو أراقب).

الانتخابات التشريعية لسنة 2016 لا تختلف في جوهرها عن هذا الحال. وإذا كان موقف الفاعل الأمازيغي في انتخابات 2007 مختلف بين من يقاطع كالكثبة الأمازيغية والحزب الأمازيغي وبين من يدعم كالعصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان أو من يدعو للمراقبة و التزام الحياد كالنسيج الجمعي الأمازيغي.

معطيان جديان في سنة 2011 سوف يربك حسابات الحركة الأمازيغية و يجعلها مرة أخرى عرضة للتفرقة أول المعطيين هو الربيع الأمازيغي و حركة 20 فبراير التي شارك فيها الفاعل الأمازيغي بقوة وكانت تهدف للتغيير الشامل وتدعو لمقاطعة كل التظاهرات المخزنية بما فيها الانتخابات، بينما المعطى الثاني هو إقرار دستور 2011 الذي أقرن الأمازيغية كلفة رسمية في استجابة جزئية لمطالب الحركة الأمازيغية منذ بيان شفيق لسنة 2000، ارتباك الحركة تجل في غياب مواقف موحدة كما سنة 2007 حيث أنه و إن دعا الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي و من يدور في فلكه للمقاطعة إلا أن الأمر ترك للأشخاص كل يقرر حسب خيارته، خصوصا بعد التحاق مجموعة من الفاعلين الأمازيغ بركب الأحزاب و مشاركتهم في انتخابات الجماعات 2009، و لكن الملاحظ أن غالبية الحركة اتخذت قرار المقاطعة من منطلق مساندة مطالب حركة 20 فبراير.

هذه السنة و بعد 20 سنة من ميثاق أكادير المشكل لأرضية النضال الأمازيغي بدأ مجموعة من الفاعلين الأمازيغ يدركون عدم جدوى مقاطعة الانتخابات و على رأسهم الحزب الديمقراطي الأمازيغي الذي انظم لتحالف أمازيغي أطلق عليه اسم تامونت كان هدفه توحيد جهود الفاعلين الأمازيغ للاندماج في الفعل الحزبي و كان من أهم خطواته التنسيق مع حزب التجديد و الإنصاف قبل أن ينسحب من هذا التنسيق و يتحول لجنة تحضيرية لحزب تامونت.

هذا التغيير سوف يظهر أيضا على مستوى خطاب الأمين العام السابق للحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي أحمد الدغرني الذي دعا جميع المناضلين الأمازيغ إلى ضرورة التسجيل في اللوائح الانتخابية من أجل تبيان قوة الفاعل الأمازيغي دون أن تتبعها دعوة للمشاركة في عملية التصويت. و في انتظار أن يكون للأمازيغ حزبهم، فإننا نرى أن خيار المقاطعة ليس



الانتخابات والدراما الكوميدية

عيناى غيش

الضباب لعلي استوعب لغة ما بعد الانبساط لاجد الطامة الكبرى في 43% من الشعب لم يع بعد فصول المرحة و صفق بقلنا يديه، الا ان نهاية العرض الكاريكاتوري لم ينته هنا بل انتهت الحرب الطاحنة عفاوا الانتخابات، بجرحى وندوب وديون ومطلقات، وشيكات، وضمائمات وعود، فكم من واحد فقد امواله الى اخر فقد كرامته واخر واخرون غيروا جلداتهم لمرات، يصبح مؤمنا ويمسي مربى حمام، و اخر كاتبا ويمسي سائق جرار. واخر فلاحا ويمسي خضارا يقيم القسط بالميزان، حتى الشوارع توحى بجيوش مرت من هنا حتى وضعت الحرب اوزارها، واخيرا وجدت شيئا اضحكني، قوله احد «المكردعين» الذي خانته الجيب قائلا:

محمد البوسعيدى



في اشارة قوية في احدي المقابلات التلفزيونية لرئيس الحكومة المغربية اشار انه ليس هو من يحكم في المغرب، امر جعلني اتساءل اذا كان من ينتخبهم الشعب لا يحكمون، فما الجدوى من الانتخابات انن ؟ لم انتظر الجواب ومررت مرور الكرام لاوقف على امر اكثر عوصا على فهمي، ارتابت ان اسميه ب «ديموقراطية الانبساط» حيث كل الاحزاب واخر شيتين : احترام الاسبقية، والرغبة في التواجد في شيء لا يحكم، ثم تدرجت الى الامام عساني اجد شيئا اعلى به ديموقراطية مزعومة في بلدي، لاجد شيئا اخر اكثر فداحة لم اجد له من عنوان الا « لعب الصبيان » حين علمت ان الفائز الاول يبحث عن ود الاستقلالي الذي فر من قاربه بالامس القريب وترك الفوضى العارمة وعطل امور السياسة لازيد من شهرين، ثم يصبح بين عشية وضحاها من المقربين، ثم اخيرين قال فيهم وقالوا فيه ما لم يقله مالك في الخمر اصبحوا بالاحضان يستقبلون. ثم مسحت عن

تسييس الأمازيغية... هل لإعادة الإنتاج الإيديولوجي العروبي أم لتمزيغ الفكر السياسي؟

سعيد باجي

الشارع، سيشكل تهديدا حقيقيا للنخبة الحاكمة ولمصالحها مستقبلا، ولو أن ظهور خلل في علاقات الحاكمين بالمحكومين، وبالأخص حين ظهور الأزمة بين مؤسسات الدولة والمناضلين الأمازيغ تراعت للنخبة الحاكمة، وكأنها أزمة خاصة بموقع الأمازيغية في دوليب السياسة أو أقل بشكل أدق، ظهر غياب الأمازيغية عن السياسة وكأنه السبب الرئيسي في تولد تلك الأزمة. وترى تلك النخبة في ضرورة انتهاج سياسة الإدماج والإعلان مباشرة بعد ذلك عن فشل الأمازيغية في المنظومة السياسية، أسلوبا يمكن أن تتراجع به شعبية الحركة الأمازيغية في الأوساط المغربية، بقدر يعدها، ولو مرحليا، عن دائرة الصراع السياسي. فدور إدماج الأمازيغية في الحل الحزبي يكمن في ضبط إيقاع النضال الأمازيغي بشكل يحتوية ويفشل العملية في الآن نفسه، حيث راهنت النخبة العروبية على هذه الاستراتيجية، وجعلت منها سلاحا فعلا تستخدمه بشكل لا يخلو من الدهاء في ممارسة سياستها الإيديولوجية المعادية للأمازيغية، وهي تستخدمه في ميادين عديدة، كلما أرادت إخفاء الطابع العروبي لسياستها هذه.

هذه إذن، الأهداف الخفية التي تتخذها عملية تسييس الأمازيغية، أكثر من الأهداف الظاهرة، وهي كذلك، تلعب دور التضليل الإيديولوجي في طمس تلك الأهداف الخفية، فالنخبة العروبية تلجأ إلى إخفاء هذه الحقيقة العارية بإظهارها في شكل يقلبها إلى نقضها. وهنا يكمن الدور التضليلي في إظهار الأشياء على عكس حقيقتها، وفي إظهار السياسة الإيديولوجية القومية بمظهر السياسة العامة التي تهدف إلى خدمة الأمازيغية. إن مدى تحقق السياسة الإيديولوجية التطويقية، ليس رهنا بإرادة النخبة الحاكمة وحدها، فحلل التحزيب من حقول الصراع السياسي، والهجوم العروبي على الأمازيغية، من خلال إظهارها بمظهر العجز السياسي، يقابله دفاع عن هذا التسييس من قبل «نشطاء الحركة الأمازيغية»، إلا أن هذا الدفاع يتم بأدوات الخصم، أيكون ذلك عن وعي أم عن سذاجة سياسية لهؤلاء النشطاء؟

فهل الأمازيغ قادرين على التصدي للسياسة العروبية المنهجية ضد الأمازيغية، وعلى تعزيز موقعها الشعبي ودعمه ضد هذه السياسة بالذات، وتمزيغ الفكر السياسي؟

الذي يتحكم فيه؟ إن السبب المركزي الذي دعا النخبة العروبية، في الفترة الراهنة، إلى ضرورة انتهاج سياسة تعتمد فيها على تسييس الأمازيغية هو ظهور خلل في علاقات التوافق السياسي واللاتوازن الطارئ بين الفرقاء السياسيين والمدنيين، التي تجعل من التنظيمات المدنية الأمازيغية على الخصوص قطاعا مرتبطا بالتوجه العروبي للحكم لا مكونا مستقلا فكريا وتنظيميا، لأن الإستقلالية تهدد مصالح هذه النخبة السياسية، من خلال عدم الاعتراف بشرعية التنظيمات السياسية التي تتزعمها النخبة ذاتها. وبذلك قامت هذه النخبة بمحاولات متتالية لإدخال فاعلين في الحل الأمازيغي في تنظيماتها بشكل مباشر أو غير مباشر، عبر نهج استراتيجية إعادة النظر في التوجه الإيديولوجي للدولة ولأحزابها التي تعاقبت على الحكم، عبر نهج استراتيجية جديدة تتوخى «الإنفتاح والإستفناس» إلى حد التطويق للفاعل الأمازيغي وللنظر الذي يحمله، حتى أصبح الجميع يلهث وراء فكرة التسييس والتحزيب، معتقدا أن هذا التسييس هو المنقذ الوحيد للأمازيغية من أزمتها الراهنة.

لكن من الضرورة الإشارة هنا إلى أن القوة الدافعة لهذا الوهم، الذي يهيم بالأساس تسييس الأمازيغية، كانت تكمن في الضغط المتزايد للمناضلين الأمازيغ على هذه النخبة، أي في صراع إيديولوجي كانت تخوضه «الحركة الأمازيغية» ضد نخبة «الحركة الوطنية»، من أجل انتزاع الحق للأمازيغية في الوجود. وتاريخ محاولة التسييس يشهد على ذلك، وعلى أن هذا التسييس قد ارتبط دوما، ولا يزال مرتبطا بقوة الحركة الأمازيغية في حقل الصراع الإيديولوجي. ومن الطبيعي جدا أن تتم الأشياء على هذا الشكل، والأمر هنا يتعلق بالموقع الذي تحتله الأمازيغية في السياسة، فالموقع هذا يتناسب اطرادا مع قوة الحركة الأمازيغية في حقل الصراع. إن المشكلة ليست مطروحة على المستوى التقني واللوجستيكي لعملية إدخال الأمازيغية إلى مؤسسات الدولة، كما يعتقد البعض، بل الأمر متوقف على موقع هذه الحركة في الصراع الإيديولوجي الذي تعيشه البلاد، حتى ظهرت، نتيجة هذه السياسة، حركة أمازيغية مزيفة مكونة ممن أحبطوا بعناية هامة وأسندت إليهم مهمة التسييس الكاذب للأمازيغية. وهي ضربة استباقية، حينها وعت النخبة القائمة على الحكم، أن توسع النضال الأمازيغي أو تزياده بالشكل السليم في

التوجه العروبي القومي تهدف دوما، في مختلف ممارساتها الإيديولوجية، إلى تأمين تحقق هذا الشرط الأساسي. أي إلى تأمين التحقق المؤسساتي لعملية إعادة إنتاج علاقات الهيمنة هذه. إن من المستحيل على هذه النخبة أن تنتهج سياسة ثقافية أو إدارية... تضر بمصالحها الإيديولوجية كخبة أخذت بزماد الحكم في البلاد، والأسس التي تقوم عليها هذه النخبة في حقل الثقافة مثلا، هي الأسس التي تقوم عليها سيطرتها الإيديولوجية، وهي أسس تكمن في قاعدة بنية علاقات الإلتواء للعروبة التي تجعل من النخبة ذاتها قائمة على الحكم، والحفاظ على هذه البنية من العلاقات، يكون قبل كل شيء بالحفاظ على التوجه العروبي للدولة، وبالانتهاج السياسية الإقصائية الضرورية للحفاظ عليها، معنى هذا أن تأمين السيطرة الإيديولوجية لحفدة رواد «الحركة الوطنية»، هو نتيجة لصراع إيديولوجي تمارسه هذه النخبة الحاكمة في شتى حقول الصراع.

ومن الضروري إذن، بالنسبة لهذه النخبة، أن تؤمن بشكل مستمر، في ممارسة صراعها الإيديولوجي، بنظام هذه العملية في تجدد علاقات الحكم. وهو ما يسهل علينا فهم الأساس الإيديولوجي الثابت، في سياسة النخبة المغربية ذات التوجه العروبي، بشكل يمنع كل ما من شأنه أن يحدث خلا في التحقق المؤسساتي لتلك العملية الأساسية المنحدثة عنها، أي بشكل يمنع أي تجدد في السياسة من أن يصير عائقا تجاه تحقيق هذه العملية. ولعل بذلك أن السياسة الثقافية في البلاد يتحكم فيها ميدان أساسيان، أولهما يتلخص بشكل عام في تأمين الشروط الثقافية الضرورية لتجدد هذه النخبة بأبنائها ويتجدد الرعا من الشعب بأبنائهم أيضا، فيبقى بذلك كل فرد من موقعه الاجتماعي المكرس بانتانة الجغرافي، ولئن شذ عن المبدأ أفردا، في ظروف معينة، فسيبقى المبدأ صحيحا بالنسبة لتجدد هذه النخبة.

وثاني المبدأين، يتحدد في إحكام هذه النخبة ذات الترتيبية والتوجه العروبي، على تطور الوعي الاجتماعي بشكل يقلب فيه أي أمازيغي تلك الهيمنة، أي حسب موقعه الفعلي من علاقات الحكم القائمة. لكن، ما الجديد الذي لمسناه، من خلال تطويع الأمازيغية، في سياسة النخبة العروبية في حقل السياسة؟ وما هي الأسباب الكامنة وراء عملية التسييس هذه؟ وفي أي شروط ظهرت هذه العملية؟ وما أهداف هذا التسييس، وما هو المنطق

بصر بعض الفاعلين الأمازيغ، على أن وضعية الأمازيغية داخل دوليب السلطة العليا هي على ما يرام، وبيذلون مجهودا نضاليا وإعلاميا كبيرا في محاولة لإظهار تعنت الحكومة (الحكومات) القائمة في التزاماتها تجاه تفعيل قرارات هذه السلطة المخزنية، بما تفرضها عليها مسؤولياتها السياسية، لكن عناصر أخرى يكشف عنها الواقع، تؤكد أن وضعية الأمازيغية في أجندة القصر وأحزاب السياسة على السواء لاتعدو أن تكون مجرد مناورات، وتؤكد المعطيات التي تم تداولها في الوقت الراهن، داخل مختلف مؤسسات السلطة، عمق الأزمة وخلفيات سياسية غير بريئة، تنطلق في هذا الربط أساسا من الكيفية التي جرى بها تدبير ملف الأمازيغية، منذ فسحة أجدير، وقبل هذا بقليل صدور بيان حمل إسم «ميثاق من أجل أمازيغية المغرب»، إذ أن حصول ذلك مباشرة بعد تولي السلطان الجديد الحكم، كان واضحا منه الدور السياسي الذي تعول عليه السلطة لتلعبه داخل المشهد السياسي المغربي.

المعطى الجديد الذي يبرز هذه الأزمة يتعلق بالأسس العامة التي تقوم عليها تلك السياسة التي استدرجت من خلالها تلك الأطراف للتعاقد للقيام بها، من أجل تحديد الإتجاهات الجديدة للأمازيغية فيها. مما لاشك فيه، أن النخبة ذات التوجه العروبي، هي المسيطرة في تدبير المؤسسات، فهي التي تملك سلطة الدولة، وتستخدمها في اتجاه مصالحها الإيديولوجية، والنخبة هذه مسيطرة اقتصاديا وسياسيا وإيديولوجيا، معنى هذا أنها تمارس سياستها الإيديولوجية في مختلف الحقول الاجتماعية، والتوافق الذي شهده المشهد السياسي المغربي في مرحلة ما سمي بالتوافق التناوبي، بين هذه الحقول ضروري لاستمرار وجود هذه النخبة وتأييد سيطرتها، أي أن التوافق بين السياسة الثقافية لهذه النخبة وباقي الحقول، في منتهى الضرورة، التي تؤيد منطق السيطرة نفسها. فالأحزاب المنتهجة عن «الحركة الوطنية» تمارس سيطرتها الإيديولوجية في شتى الحقول الاجتماعية بشكل لا بد فيه أن تتجدد باستمرار الشروط المادية لسيطرتها هاته.

إن التجدد المستمر لعلاقات الحكم التي تجعل من وريثة «الحركة الوطنية» نخبة حاكمة هو الشرط الأساسي لتحقيق عملية الحكم نفسه، والنخبة ذات

الأمازيغ وتشريعات 7 أكتوبر بالمغرب

التقييم، مكانة الأمازيغية في برامج الأحزاب السياسية، خيار المشاركة والمقاطعة

إعداد: منتصر إثري

ودافع رئيس فرع تاماينوت بأيت اورير، على خيار المقاطعة، معتبرا إياه هو «الحل الأنجع والأفضل مرحليا باعتبار أن أي عملية لا يتوفر فيها الشرط الديمقراطي لا يمكن انتظار أي فاعلية منها، إذ أن المناخ السياسي المرتكز على سمو التعليمات العليا لا يمكن أن يكون منصفا لقضية بثقل الأمازيغية، كما أن ملف الأمازيغية في يد القصر». حسب تعبير المتحدث

* موحا أوحى... كيف سنؤثر سواء بالمقاطعة أو المشاركة ونحن منعزلون

من جانبه، اعتبر الفاعل الأمازيغي، موحا أوحى، فوز حزب «العدالة والتنمية»، بالمرتبة الأولى في تشريعات 7 أكتوبر، كان متوقعا، «لأننا كنا متيقنين أن العدالة والتنمية ستكتسح المقاعد والأصص بعد نتائج الانتخابات الجماعية والجهوية التي كشفت عجز الأحزاب الأخرى عن تأطير مناضليها المنخرطين فبالأحرى المواطنين العازفين عن الفعل السياسي. بالرغم من الإحتقان الاجتماعي الذي لم تستغله تلك الكانطونات الحزبية المعارضة للعدالة والتنمية» مشددا على أن حزب «العدالة والتنمية» مجرد واجهة سياسية لتنظيم سياسي مقنع بقناع ديني دعوي وهو يتجاوز ذلك باعتباره تنظيم عقدي ذو تراتبية مبنية على الولاء القريب من البيعة بالمفهوم الديني، وله ذراع سياسي، اجتماعي، دعوي، طلابي، وهو في طور بناء ذراع اقتصادي يعمل بمبدأ الانخراط والالتزام التنظيمي في تأطير وجميع مرديبه». فيما السبب الثاني في اعتلاء «البيجويدي» لصدارة الانتخابات البرلمانية، حسب موحا أوحى، فينتجى في ضعف القدرة التأطيرية للأحزاب الأخرى سواء التي تدعي التقدمية، اليسار بكل تلاونه و الأحزاب الإدارية بشتى تجلياتها، كما أن المخزن يفضل التعامل مع تنظيم سياسي أو حزب محكم يتحكم في قاعدته الجماهيرية فعليا على التعامل مع أشباه أحزاب تدعي القاعدة والجماهيرية الزائفة وهو أدنى بفشلها المسبق في ذلك (تجربة الإتحاد الاشتراكي). حسب تعبيره

وفي ما يخص حضور الأمازيغية في برامج الأحزاب والتي وصفها المتحدث بالمنخبة يمينية وشمالا بحثا عن المصوتين، «فقد تجلت بشكل هلامي وعام برمي فقط للاستعفاف من لديهم الحس الأمازيغي ولاستقطاب الأمازيغ بوعيم التقليدي الأمازيغي، والمثير للشفقة هو تصريحات أمحمد العزيم زعيم الحركة الشعبية بخطاباته المناقفة للأمازيغ محاولا إستغيا العقول»، وبالتالي فالأمازيغية في خطاب الأحزاب السياسية المغربية يرى الفاعل الأمازيغي أنها «مجرد آلية للاستقطاب والتخريف، وكل البرامج الملحق عليها لم ولن تجد ولو برنامج وحيد يتحدث عن الأليات التي يمكنه من خلالها خدمة القضية الأمازيغية ولو في جزئيتها اللغوية فبالأحرى في شموليتها الحضارية».

وحول خوص بعض نشطاء الحركة الأمازيغية لغمار الاستحقاقات الماضي، أوضح المتحدث أن اقتناع بعض المناضلين الأمازيغ بضرورة الفعل السياسي جاء «للتأثير السياسي في تلك القرارات وهو ما يتجلى في تجربة الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي الذي تم حله لاعتبارات سياسية ضيقة تروم كسر الدينامية السياسية لهؤلاء المناضلين لتلبيها مبادرات وتجارب مماثلة آخرها «مشروع تأسيس حزب تامونت».

وأضاف أوحى أن هذا «الوعي بالعمل السياسي دفع العديد من نشطاء الحركة الأمازيغية إلى انخراط في العمل السياسي بعباءة أحزاب أخرى يعتقدون أنها توفر لهم فضاء العمل السياسي لصالح القضية الأمازيغية ويتجلى ذلك في سياق الانتخابات البرلمانية 2015 والبرلمانية ل 2016 التي عرفت ترشح مناضلين من الحركة الأمازيغية في الشمال والوسط والجنوب وبألوان سياسية مختلفة الشئ الذي مازال يؤكد الشتات الذي ذكرناه سابقا والسؤال المطروح حاليا فإذا لو تكاتفت تلك الجهود في إطار واحد وموحد؟».

وشدد أوحى في حديثه مع «العالم الأمازيغي» على أن الحركة الأمازيغية (إن صح الحديث عن حركة أمازيغية بالمفهوم التنظيمي) تعيش شتات مركب منذ إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بفعل الانقسامات التي طفت على السطح، وبالتالي فتحت فجوة كبيرة لهدر طاقات المناضلين في تجاذبات ومناوشات لا مكسب من وراءها غير تكريس الضعف والتراجع على مستوى إستراتيجية الترافع على مطالب الحركة الأمازيغية.. ولنا في كيفية ترسيم اللقمة الأمازيغية دستوريا وتنزيلها في المدرسة العمومية والإعلام عرة تلخص عجز الحركة المطلق في التأثير السياسي في مثل هاته القرارات المصرية وأخرها القانون التنظيمي للأمازيغية، الأمر الذي خلق نقاش على مستوى كيفية توحيد الجهود للترافع على هاته المطالب التي تنزل شيئا فشيئا بإرادات وقرارات سياسية بعيدة عن طموح وتطلعات الحركة الأمازيغية ومن قبل بعض التوجهات السياسية المعادية لنا مرجعيا كالعدالة والتنمية وحزب الاستقلال والحركة الشعبية....

أما بخصوص موقف الحركة الثقافية الأمازيغية وبعد الفعاليات والجمعيات التي دعت إلى المقاطعة، فأورد الفاعل الأمازيغي أن «لو كنا في دولة ديموقراطية تضع عتبة محددة ومتفق عليها لنسبة مشاركة الهيئة الناخبة من أجل قبول وتمرير نتائج الانتخابات كما هو متعارف عليه في الأنظمة الديمقراطية عبر العالم لآمننا بفاعلية آلية المقاطعة كفعل نضالي سياسي جماهيري قد يؤثر في مصداقية الاقتراع، ولكن للأسف الشديد نحن في نظام انتخابي مستعد لتقبل نتائج الاقتراع ولو بنسب مشاركة هزيلة قد لا تتجاوز 10%»، مضيفا «إن تقبلنا المقاطعة التي تدعو إليها الحركة الأمازيغية فالسؤال المطروح ما هي الأليات النضالية البديلة لتفعيل وتنزيل هذا الموقف بين الجموع الأمازيغية وكيف لنا أن نؤثر في مشهد سياسي سواء بالمقاطعة أو المشاركة ونحن منعزلون عنه متحصنين بإطار افتراضي من المفروض أن يكون مهيكلا بشكل تحدد فيه الأليات التقريرية والتنفيذية والتأطيرية للجموع الأمازيغية». على حد تعبيره.

للأمازيغية ومحاولة خلق تيار داخلها من أجل تحقيق أهداف الحركة الأمازيغية، وإقناعها بأصالة الحقوق وشرعية المطالب التي تنادي بها في أفق تبنيتها». أو «خلق حزب سياسي ذي توجه أمازيغي ينخرط فيها مناضلو ومناضلات الحركة الأمازيغية ومحاولة تأطير الجماهير وتوعيتهم بأولوية الدفاع عن المشروع الأمازيغي، ومن ثم التصويت عليه وقت الاستحقاقات الانتخابية لتسلم دفة الحكومة - أي الوصول إلى السلطة - ومن ثم إمكانية استصدار قوانين وقرارات واتخاذ إجراء وإقرار مراجعات تصنف الأمازيغية بمفهومها الواسع». قبل أن يعود المتحدث ويقول بأن هذا المدخل سيقابله «تنازلات تهم بعض المبادئ من منطلق التفريق بين التكتيك والإستراتيجية - كما نجد ذلك عند الإسلاميين الذين يعملون بالتقية حين ادعائهم الإيمان بالديموقراطية - والقبول بشروط لعبة سياسية مرسومة سلفا، يخرج فيها النظام هو الفائز دائما». من هذا المنطلق، «رأينا وجوها شابة من الحركة الأمازيغية، خاضت تجربة الانتخابات التشريعية منهم من فاز بمقعد ومنهم من خانته. هي تجربة - وإن ليست جديدة - لها ما لها وعليها ما عليها، تحسب لها فكرة مبادرة تنضاف إلى أشكال العمل النضالي وتقديم تصور يترجم كيفية حلحلة واقع الأمازيغية الذي لا يبرح مكانه، وتعبئة منتخبين تجاوبوا مع الفكرة. وما يؤخذ عليها هو مخاطبة عواطف الناخبين والعزف أحيانا على وتر الانتماءات القبلية واللسانية، وتقديم وعود لا تدخل ضمن اختصاصات الفائزين بالقاعد في الانتخابات التشريعية، مع عدم التنسيق - إن سلمنا جوازا بسلامة الاختيار - بين هؤلاء المناضلين والمناضلات للترشح باسم حزب واحد بدل بلقنة مقاعدهم، وعد أخذ الدروس من تجارب الأحزاب الأمازيغية بالجزائر حيث تؤثت المشهد السياسي في نظام جمهوري مفصل على المقاس».

فيما يرى المدخل الثاني من الخارج أي حسب طالبتي «مقاطعة العملية الانتخابية برمتها كتعبير صريح عن معارضة النظام - لا من حيث كونه ملكيا بل من منطلق كونه شموليا وغير ديموقراطي - وهذا لا يعني البتة عدم ممارسة السياسة، فالثقافة بدون سياسة تبقى عرجاء، والسياسة بدون ثقافة جوفاء. إن التوافق على اللعبة السياسية من طرف جميع الأطراف بشكل ديموقراطي أفقي، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وإلغاء العمل بنظامين (نظام بالانتخاب / نظام بالتعيين - بنية تقليدية مزعومة السلطة / بنية حديثة مورثة من الاستعمار)، وتحييد ممارسة السلطة باسم الدين والنسب، وفصل السلط واحترام إرادة الشعب واعتباره مصدرا للسلطة، وإنشاء دولة المؤسسات، وإقرار الديمقراطية في شتى تجلياتها واحترام حقوق الإنسان بالقطع النهائي مع ممارسات العهد البائد الحاطة من كرامته وإنسيته... كلها أمور قد تدفع الفئة العريضة من المقاطعين إلى العدول عن قرارهم، والتعبير عن رأيهم بالمشاركة إما انتخابا أو ترشحا».

وحول موقف المقاطعة هذا تبنته الحركة الثقافية الأمازيغية وعدد من مناضلي ومناضلات الحركة الأمازيغية اعتبره حميد طالبتي أن هذا الموقف «من بين نتائجه المباشرة تمكين الأحزاب المخدرة لعقول الناخبين والناخبات بالدين أو المال أم بهما معا من تصدور النتائج وترأس الحكومة لكن الضربة موجعة حتما للنظام الذي كلما كانت نسبة المشاركة مرتفعة كلما زكيانه وسوق نفسه في المنظم الدولي نظاما يتمتع بالشرعية والشعبية والديموقراطية. وهذا شئ طبيعي لكل قرار، فلا بد من معارك تخسر ولا بد من تحمل تبعات قرارات كهذه كما يتحمل المضرب الاقتطاعات من أجرته الهزيلة في أفق تحسين وضعيته المالية والاجتماعية مستقبلا».

ورأى الباحث الأمازيغي أن «الاختلاف بين المقاطعين والمشاركين من الحركة الأمازيغية يكمن في زاوية النظر وأفق الرؤية وترجمة المبادئ بالليونة أو الصرامة، وتصور النتائج إما بالتدريج أو الإطلاعية. لكن ما هو أولى، هو ضرورة تفكير الحركة الأمازيغية تجسيد نفسها في هيئة ذات وجود مادي منظم».

* إبراهيم الغدوني.. المقاطعة هي الحل الأنجع

بدوره، يرى إبراهيم الغدوني، الناشط الأمازيغي ورئيس فرع تاماينوت بايت أورير، أن أهم ما أفرزته انتخابات 7 أكتوبر هو نجاحها في «ولادة القطبية الثنائية البام- البيجويدي، التي عمل النظام المخزني على تقويتها منذ مدة لتسهيل الأمور عليه لتصرف القرارات بعيدا عن تعدد الأطراف الحزبية كما كان ساريا من قبل»، معتبرا أن «النتائج كانت منظرية باعتبار أن النظام السياسي لا يزال بحاجة لكمبارس تصرفه بالنيابة»، مشددا على «أن فئة عريضة من المغاربة لا تزال مرتبطة بعقد روحاني مع تيارات الإسلام السياسي دون مراعاة حضيضية القدرة الشرائية ومؤشرات التنمية ونسب الديون»، قائلا بأن «نتائج الانتخابات متحكم فيها مسبقا وليست وليدة يوم 7 أكتوبر بالتأكيد».

وفي ما يتعلق بمكانة الأمازيغية في البرامج الحزبية، فبرى الغدوني أنها لا «تزال الأمازيغية ورقة انتخابية فقط إذ لا تزال الأحزاب جميعها تكرر الترتيب التي كرسها الدستور فيما يتعلق بالأمازيغية وتعتبرها همزة انتخابية وآلية استقطاب فقط، إذ لم يراعي أي تيار التهميش الذي يطالها ولم تجب برامج الحزبية عن سؤال أفق تخليق الحياة السياسية بمركزة الأمازيغية وسطها وجعلها محورا وليس أداة استئناس واستزاق سياسي». على حد قوله

وأوضح المتحدث الأمازيغي، أن مشاركة نشطاء الحركة الأمازيغية في خوص غمار انتخابات 7 أكتوبر «لا يلزم الحركة الأمازيغية في شئ»، مبرزا أن «أدبيات الحركة وخطابها واضح في هذا الصدد إذ تعتبر الانتخابات مجرد فكرة صورية مادامت مفرغة من قدرة استصناع القرار السياسي الذي يولد خارج المؤسسات المخولة بصنع القرار، كما أن الحركة بخطابها التحرري تشترط شرط الديمقراطية المغيب في الانتخابات باعتبارها تنماتها مع مزاجية الفاعل السياسي الوحيد وتعمل لبلورة تصوراتها خارج مصداقية الصناديق».

* حميد طالبتي.. موقف المقاطعة والمشاركة يكمن في زاوية النظر وأفق الرؤية

الأكاديمي والباحث الأمازيغي، حميد طالبتي، قام بتقييم النتائج من زوايا مختلفة بدأها بنسبة المشاركة/المقاطعة، التي سجل من خلالها ما اسماه بـ «استمرار مقاطعة أغلبية الشعب المغربي لعملية الانتخابات الصورية من منطلقات عدة على رأسها أنها انتخابات شكلية لا تقدم ولا تؤخر، ما دامت لا تترجم إرادة الشعب كونه مصدرا للسلطة وممارسا لها، عكس ما هو موجود حاليا حيث الملك هو الحاكم الحقيقي والأوحد ورأس السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والهوياتية من ألفها إلى يائها من خلال الخطب الرسمية والتوجيهات»، مضيفا بأن «نسبة المشاركة هي نسبة يأخذها النظام بالحسبان لجس نبض الشارع ومدى تجاوبه مع نظام الاقتراع الذي يضعه، وشروط اللعب السياسي التي يفرضها، وكلما كانت النسبة مرتفعة إلا زكت النظام وزكت الطريقة التي يدير بها الشأن السياسي، وهو ما صرح به وزير الداخلية عند إعلان النتائج بالقول «تنفيذا للديمقراطية التي يريدها الملك».

وعلى مستوى الترتيب، اعتبرها طالبتي، أنها نتائج منتظرة جدا، لأن «الإعلام المرئي والمسموع حاول حصر المواطن البسيط بين اختياريين، كما حدث في مصر تماما بعد الانتخابات التي تلت إسقاط مبارك، اختيار أول يمثله حزب «العدالة والتنمية» الذي أظهر نفسه مظهر الضحية المظلوم والمحارب من طرف أذناب الدولة العميقة، وحامل مشعل الورع والصلاح والإصلاح وسلاحه في ذلك الدين - ويعني ذلك أنه لو رشح أغبي واحد منهم في دائرة انتخابية متقاطعة معه لحصل على مقعد انتخابي - واختيار ثان يمثله حزب «الأصالة والمعاصرة» الذي يخاطب الكل ولا يمثل أحدا، كونه حزبا هجينا كروي الشكل لا يرسو على أي حال». الحزبان معا قال عنهما الباحث الأمازيغي بأنهما «نموا نمو الديناصورات بالنظر إلى ساعة ولادتهما وأنايب التوليد التي خرجا من عنقها، في مقابل ضمور أحزاب تاريخية لعوامل ذاتية وموضوعية وحفاظ البعض الآخر على ماء الوجه بفضل قلاعها الانتخابية وخطب ود الأعيان، بينما أفضح حلم بعض آخر في الظهور أكثر رغم قوة الخطاب وكفاءة أعضائها».

أما على مستوى الحكومة التي سيتم فرزها، أوضح المتحدث أنه «لو لم يأت الربيع الديمقراطي بما أتى به، لحصد حزب «البام» الأخضر واليابس من الناخبين والمنتخبين ولقاد الحكومة ربما لأكثر من ولاية»، بسبب ما قال عنه «الفكر المادي التسلسلي الذي ربي عليه المواطن المغربي والذي يجعله مستعدا لاختيار المطية التي ستوصله إلى مرامه بشكل سريع، فالكل أراد أن يخطف ود صديق الملك ليس حبا فيه وإنما طلبا لشبكة علاقاته وقربه من القصر». وما دامت الخطة فشلت في تسليم الحكومة لحزب إداري بسبب أحداث الربيع الديمقراطي، يضيف طالبتي فقد «تم الانتقال إلى الخطة «باء» وهي تزكية حزب العدالة والتنمية - الذي لن ينكر جميل الملك في عدم حله بعد كثرة النداءات المطالبة بذلك بعيد أحداث الدار البيضاء - كونهما يشتركا في المرجعية نفسها، وبالنظر إلى عدم تسلمه زمام «الحكم» بعد عكس الأحزاب التقليدية الأخرى، وكذا احتكاكه المباشر بفئات المجتمع من خلال المساجد ودور تحفيظ القرآن ومجالس حركة التوحيد والإصلاح، والأسواق والأحياء وعلاقاته بالأطراف الإسلامية الأخرى، مما سجل منه مهذنا فعلا للغضب الشعبي. وهو ما حصل بالضبط، فلما آمن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية انتقال العرش إلى الملك الجديد من خلال حكومة التناوب، أمن حزب العدالة والتنمية للنظام مرحلة ما بعد دستور 2011، كي يسلم من الهزات الارتدادية، وأعاد إليه كل السلطات والاختصاصات التي «انتزعها» منه حراك 20 فبراير الذي طالب بملكية برلمانية تتمتع فيها الحكومة المنتخبة في شأن رئيسها بسلطات واسعة في تدبير الشأن العام»، حسب تعبير طالبتي.

وحول مكانة الأمازيغية في برامج الأحزاب السياسية المغربية، فبرى طالبتي أن «الأحزاب كعادتها استغلت الأمازيغية سواء لمخاطبة المواطنين سواء من خلال مرور مرشحها بالإعلام المرئي والمسموع أو من خلال حملاته الانتخابية الميدانية لأنهم يدركون أن جلهم ناطقين بالأمازيغية - عكس ما يروج له النظام من خلال إحصائه الذي يفتقد إلى المصداقية لأنه يبني مرجعيته على العروبة والإسلام - أو لكسب ود مناضلي الحركة الأمازيغية والمتعاطفين معها بشكل تملقي مفضوح، بينما لم يشر إليها بعض الأحزاب في برامجها لا من قريب ولا من بعيد من منطلق عدائي محض»، مضيفا بأن «لا شيء يبرجى من إدراج الأمازيغية من عدمه في البرامج الانتخابية كون القوانين التنظيمية - صدرت من طرف أحزاب لها ولاء للمشرق وعداء علني للهوية الحقيقية للمغرب. حكومة انتظرت الوقت بدل الضائع لتفرض عن «تخريجة» قانون تنظيمي - بعد خمس سنوات من التماطل والنكوص - انصياعا للدستور وهي التي بوذها عدم إصداره إلى أجل مسمى، ليتولى النظام مهمة العزب من خلال المجلس الوزاري للمصادقة عليه في إشارة منه إلى كونه الحاكم ضامن الاستمرارية في غياب الحكومة».

وزاد المتحدث قائلا: «لا وجود لحزب واحد يدافع عن الأمازيغية وعن شرعية مطالبها وأصالة حقوقها، بل تتخذ مطية وقت الانتخابات وورقة ضغط من لدن المعارضة ليتم وضعها في سلة المهملات في حال التواجد بالحكومة (حزب التجمع الوطني للأحرار نموذجا)، كما أنها ورقة «جوكر» يدي بها المخزن وقت الحاجة لضمان السلم الاجتماعي والتوازنات القطبية والصراعات القطرية. وسيظل شعار «لا ديموقراطية بدون أمازيغية» ساري المفعول إلى أن يتم إقرار أمازيغية هوية المغرب».

أما التغيير الذي سيكون في صالح الأمازيغية، فبرى الباحث الأمازيغي أن له مدخلان، المدخل الأول حسب المتحدث «إما من الداخل أي الانخراط في أحزاب موجودة غير معادية بشكل صريح

فيما رأى الناشط الأمازيغي إبراهيم الغدوني بأن خيار مقاطعة الانتخابات التشريعية لـ 7 أكتوبر الجاري، كانت هي الخيار الأنجع والأفضل، كما تسال الناشط والفاعل الأمازيغي موحا أوحى عن الطرق الممكنة التي يمكن استعمالها من طرف الأمازيغ للتأثير بها في المشهد السياسي المغربي سواء يتعلق الأمر بالمقاطعة أو المشاركة.

أما الباحث والأكاديمي الأمازيغي، حميد طالبتي، فقد أسهب في تقييم نتائج تشريعات 7 أكتوبر من مداخل مختلفة، ورأى الباحث الأمازيغي أن «الاختلاف بين المقاطعين والمشاركين من الحركة الأمازيغية يكمن في زاوية النظر وأفق الرؤية وترجمة الصرامة، وتصور النتائج إما بالتدريج أو الإطلاعية».

مبرزا أن الحركة الأمازيغية في حاجة إلى تجسيد نفسها في هيئة ذات وجود مادي منظم، في سياق تحيله أن لا وجود لحزب واحد يدافع عن الأمازيغية وعن شرعية مطالبها وأصالة حقوقها، بل تتخذها مطية وقت الانتخابات وورقة ضغط من لدن المعارضة ليتم وضعها في سلة المهملات في حال التواجد بالحكومة (حزب التجمع الوطني للأحرار نموذجا)، كما أنها ورقة «جوكر» يدي بها المخزن وقت الحاجة لضمان السلم الاجتماعي والتوازنات القطبية والصراعات القطرية. وسيظل شعار «لا ديموقراطية بدون أمازيغية» ساري المفعول إلى أن يتم إقرار أمازيغية هوية المغرب».

أما الباحث والأكاديمي الأمازيغي، حميد طالبتي، فقد أسهب في تقييم نتائج تشريعات 7 أكتوبر من مداخل مختلفة، ورأى الباحث الأمازيغي أن «الاختلاف بين المقاطعين والمشاركين من الحركة الأمازيغية يكمن في زاوية النظر وأفق الرؤية وترجمة الصرامة، وتصور النتائج إما بالتدريج أو الإطلاعية».

مبرزا أن الحركة الأمازيغية في حاجة إلى تجسيد نفسها في هيئة ذات وجود مادي منظم، في سياق تحيله أن لا وجود لحزب واحد يدافع عن الأمازيغية وعن شرعية مطالبها وأصالة حقوقها، بل تتخذها مطية وقت الانتخابات وورقة ضغط من لدن المعارضة ليتم وضعها في سلة المهملات في حال التواجد بالحكومة (حزب التجمع الوطني للأحرار نموذجا)، كما أنها ورقة «جوكر» يدي بها المخزن وقت الحاجة لضمان السلم الاجتماعي والتوازنات القطبية والصراعات القطرية. وسيظل شعار «لا ديموقراطية بدون أمازيغية» ساري المفعول إلى أن يتم إقرار أمازيغية هوية المغرب».

أما الباحث والأكاديمي الأمازيغي، حميد طالبتي، فقد أسهب في تقييم نتائج تشريعات 7 أكتوبر من مداخل مختلفة، ورأى الباحث الأمازيغي أن «الاختلاف بين المقاطعين والمشاركين من الحركة الأمازيغية يكمن في زاوية النظر وأفق الرؤية وترجمة الصرامة، وتصور النتائج إما بالتدريج أو الإطلاعية».

مبرزا أن الحركة الأمازيغية في حاجة إلى تجسيد نفسها في هيئة ذات وجود مادي منظم، في سياق تحيله أن لا وجود لحزب واحد يدافع عن الأمازيغية وعن شرعية مطالبها وأصالة حقوقها، بل تتخذها مطية وقت الانتخابات وورقة ضغط من لدن المعارضة ليتم وضعها في سلة المهملات في حال التواجد بالحكومة (حزب التجمع الوطني للأحرار نموذجا)، كما أنها ورقة «جوكر» يدي بها المخزن وقت الحاجة لضمان السلم الاجتماعي والتوازنات القطبية والصراعات القطرية. وسيظل شعار «لا ديموقراطية بدون أمازيغية» ساري المفعول إلى أن يتم إقرار أمازيغية هوية المغرب».

أما الباحث والأكاديمي الأمازيغي، حميد طالبتي، فقد أسهب في تقييم نتائج تشريعات 7 أكتوبر من مداخل مختلفة، ورأى الباحث الأمازيغي أن «الاختلاف بين المقاطعين والمشاركين من الحركة الأمازيغية يكمن في زاوية النظر وأفق الرؤية وترجمة الصرامة، وتصور النتائج إما بالتدريج أو الإطلاعية».

مبرزا أن الحركة الأمازيغية في حاجة إلى تجسيد نفسها في هيئة ذات وجود مادي منظم، في سياق تحيله أن لا وجود لحزب واحد يدافع عن الأمازيغية وعن شرعية مطالبها وأصالة حقوقها، بل تتخذها مطية وقت الانتخابات وورقة ضغط من لدن المعارضة ليتم وضعها في سلة المهملات في حال التواجد بالحكومة (حزب التجمع الوطني للأحرار نموذجا)، كما أنها ورقة «جوكر» يدي بها المخزن وقت الحاجة لضمان السلم الاجتماعي والتوازنات القطبية والصراعات القطرية. وسيظل شعار «لا ديموقراطية بدون أمازيغية» ساري المفعول إلى أن يتم إقرار أمازيغية هوية المغرب».

أما الباحث والأكاديمي الأمازيغي، حميد طالبتي، فقد أسهب في تقييم نتائج تشريعات 7 أكتوبر من مداخل مختلفة، ورأى الباحث الأمازيغي أن «الاختلاف بين المقاطعين والمشاركين من الحركة الأمازيغية يكمن في زاوية النظر وأفق الرؤية وترجمة الصرامة، وتصور النتائج إما بالتدريج أو الإطلاعية».

مبرزا أن الحركة الأمازيغية في حاجة إلى تجسيد نفسها في هيئة ذات وجود مادي منظم، في سياق تحيله أن لا وجود لحزب واحد يدافع عن الأمازيغية وعن شرعية مطالبها وأصالة حقوقها، بل تتخذها مطية وقت الانتخابات وورقة ضغط من لدن المعارضة ليتم وضعها في سلة المهملات في حال التواجد بالحكومة (حزب التجمع الوطني للأحرار نموذجا)، كما أنها ورقة «جوكر» يدي بها المخزن وقت الحاجة لضمان السلم الاجتماعي والتوازنات القطبية والصراعات القطرية. وسيظل شعار «لا ديموقراطية بدون أمازيغية» ساري المفعول إلى أن يتم إقرار أمازيغية هوية المغرب».

أما الباحث والأكاديمي الأمازيغي، حميد طالبتي، فقد أسهب في تقييم نتائج تشريعات 7 أكتوبر من مداخل مختلفة، ورأى الباحث الأمازيغي أن «الاختلاف بين المقاطعين والمشاركين من الحركة الأمازيغية يكمن في زاوية النظر وأفق الرؤية وترجمة الصرامة، وتصور النتائج إما بالتدريج أو الإطلاعية».

مبرزا أن الحركة الأمازيغية في حاجة إلى تجسيد نفسها في هيئة ذات وجود مادي منظم، في سياق تحيله أن لا وجود لحزب واحد يدافع عن الأمازيغية وعن شرعية مطالبها وأصالة حقوقها، بل تتخذها مطية وقت الانتخابات وورقة ضغط من لدن المعارضة ليتم وضعها في سلة المهملات في حال التواجد بالحكومة (حزب التجمع الوطني للأحرار نموذجا)، كما أنها ورقة «جوكر» يدي بها المخزن وقت الحاجة لضمان السلم الاجتماعي والتوازنات القطبية والصراعات القطرية. وسيظل شعار «لا ديموقراطية بدون أمازيغية» ساري المفعول إلى أن يتم إقرار أمازيغية هوية المغرب».

أما الباحث والأكاديمي الأمازيغي، حميد طالبتي، فقد أسهب في تقييم نتائج تشريعات 7 أكتوبر من مداخل مختلفة، ورأى الباحث الأمازيغي أن «الاختلاف بين المقاطعين والمشاركين من الحركة الأمازيغية يكمن في زاوية النظر وأفق الرؤية وترجمة الصرامة، وتصور النتائج إما بالتدريج أو الإطلاعية».

مبرزا أن الحركة الأمازيغية في حاجة إلى تجسيد نفسها في هيئة ذات وجود مادي منظم، في سياق تحيله أن لا وجود لحزب واحد يدافع عن الأمازيغية وعن شرعية مطالبها وأصالة حقوقها، بل تتخذها مطية وقت الانتخابات وورقة ضغط من لدن المعارضة ليتم وضعها في سلة المهملات في حال التواجد بالحكومة (حزب التجمع الوطني للأحرار نموذجا)، كما أنها ورقة «جوكر» يدي بها المخزن وقت الحاجة لضمان السلم الاجتماعي والتوازنات القطبية والصراعات القطرية. وسيظل شعار «لا ديموقراطية بدون أمازيغية» ساري المفعول إلى أن يتم إقرار أمازيغية هوية المغرب».

أما الباحث والأكاديمي الأمازيغي، حميد طالبتي، فقد أسهب في تقييم نتائج تشريعات 7 أكتوبر من مداخل مختلفة، ورأى الباحث الأمازيغي أن «الاختلاف بين المقاطعين والمشاركين من الحركة الأمازيغية يكمن في زاوية النظر وأفق الرؤية وترجمة الصرامة، وتصور النتائج إما بالتدريج أو الإطلاعية».

مبرزا أن الحركة الأمازيغية في حاجة إلى تجسيد نفسها في هيئة ذات وجود مادي منظم، في سياق تحيله أن لا وجود لحزب واحد يدافع عن الأمازيغية وعن شرعية مطالبها وأصالة حقوقها، بل تتخذها مطية وقت الانتخابات وورقة ضغط من لدن المعارضة ليتم وضعها في سلة المهملات في حال التواجد بالحكومة (حزب التجمع الوطني للأحرار نموذجا)، كما أنها ورقة «جوكر» يدي بها المخزن وقت الحاجة لضمان السلم الاجتماعي والتوازنات القطبية والصراعات القطرية. وسيظل شعار «لا ديموقراطية بدون أمازيغية» ساري المفعول إلى أن يتم إقرار أمازيغية هوية المغرب».

أما الباحث والأكاديمي الأمازيغي، حميد طالبتي، فقد أسهب في تقييم نتائج تشريعات 7 أكتوبر من مداخل مختلفة، ورأى الباحث الأمازيغي أن «الاختلاف بين المقاطعين والمشاركين من الحركة الأمازيغية يكمن في زاوية النظر وأفق الرؤية وترجمة الصرامة، وتصور النتائج إما بالتدريج أو الإطلاعية».

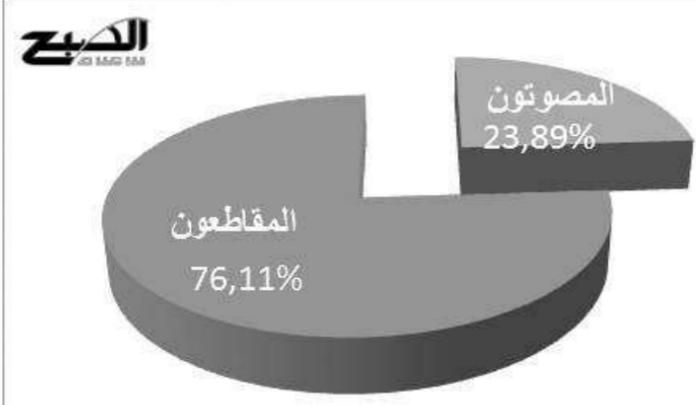
مبرزا أن الحركة الأمازيغية في حاجة إلى تجسيد نفسها في هيئة ذات وجود مادي منظم، في سياق تحيله أن لا وجود لحزب واحد يدافع عن الأمازيغية وعن شرعية مطالبها وأصالة حقوقها، بل تتخذها مطية وقت الانتخابات وورقة ضغط من لدن المعارضة ليتم وضعها في سلة المهملات في حال التواجد بالحكومة (حزب التجمع الوطني للأحرار نموذجا)، كما أنها ورقة «جوكر» يدي بها المخزن وقت الحاجة لضمان السلم الاجتماعي والتوازنات القطبية والصراعات القطرية. وسيظل شعار «لا ديموقراطية بدون أمازيغية» ساري المفعول إلى أن يتم إقرار أمازيغية هوية المغرب».

أما الباحث والأكاديمي الأمازيغي، حميد طالبتي، فقد أسهب في تقييم نتائج تشريعات 7 أكتوبر من مداخل مختلفة، ورأى الباحث الأمازيغي أن «الاختلاف بين المقاطعين والمشاركين من الحركة الأمازيغية يكمن في زاوية النظر وأفق الرؤية وترجمة الصرامة، وتصور النتائج إما بالتدريج أو الإطلاعية».

تنظيمات أمازيغية تقاطع الانتخابات التشريعية

سعيد الفرواح

المغاربة الذين يحق لهم التصويت (أكثر من 18 سنة)	28 254 231,00
المغاربة المسجلين بالوائح الانتخابية	15 700 000,00
عدد المصوتين " 43 % حسب وزارة الداخلية"	6 751 000,00
عدد المقاطعين	21 503 231,00
نسبة المشاركة الحقيقية	23,89%



الوطني وكذا بالخصوص بمنطقة الحسيمة.. وهذه الفئات الشعبية حسب «ثيموزغا» التي كانت تتوخى تحقيق تغيير حقيقي إبان الحراك الشعبي 2011؛ حراك كانت حصيلته استشهاده خمسة شبان بالحسيمة دفعة واحدة، وآخرين بمناطق أخرى. وهذا دون الأخذ بعين الاعتبار أمور أخرى كالحق في التوزيع العادل والحقيقي للثروة الوطنية والسلطة.

في الختام أعلن بيان المكتب الإداري لجمعية ثيموزغا الثقافية والاجتماعية بالحسيمة، إلى جانب مقاطعة الانتخابات التشريعية ليوم 7 أكتوبر 2016، تأكيده على ضرورة إقرار دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا، ينص على ترسيم حقيقي للأمازيغية.

وشددت الجمعية على ضرورة الكشف عن حقيقة أحداث انتفاضة -1958 و1959، والكشف عن حقيقة الشهداء الخمسة الذين سقطوا بمدينة الحسيمة يوم 20 فبراير 2011.

* منظمة إزرغان.. الوضع الكارثي الداخلي يدفع لمقاطعة الانتخابات

بررت منظمة إزرغان مقاطعتها للانتخابات التشريعية بما وصفته بالوضع الكارثي الداخلي، المتسم، على مستوى الحقوق والحريات، باستمرار سياسة التضييق على الحريات الفردية والجماعية (عرقلة تأسيس أحزاب بمرجعية أمازيغية)، وحرية الصحافة الجادة والحق في التظاهر السلمي (قمع مسيرات توااد والأساتذة المدربين والمعلمين واحتجاجات المكفوفين...)، إلى جانب المتابعات في حق الحركة الثقافية الأمازيغية بالجامعة.

وأشار بيان إزرغان في نفس الإطار إلى تكريس سياسة الإفلات من العقاب وعدم متابعة مختلسي المال العام، واستباحة حرمة السكان الأصليين والرفع من وثرة تجريدهم من أراضيهم وثرواتهم بناء على الظواهر التي وصفتها المنظمة بالاستعمارية في أفق تهجيرهم قسرا.

وأرجعت ذات المنظمة مقاطعتها للانتخابات كذلك إلى استمرار تهريب أموال الشعب نحو الخارج والملاذات الضريبية، ومواصلة تدمير الموروث الطبيعي والبيئي الوطني (شجر الأركان)، وإغراق العالم القروي بجحافل الخنزير البري الذي يدمر لمصادر العيش اليومي للسكان، مع تهديم المناطق القروية وحرمانها من البنية التحتية الضرورية لحياة مستقرة. كما تناولت «إزرغان» حرمان المواطن المغربي من أبسط الخدمات التي يتطلبها العيش الكريم (التطبيب، التعليم، القضاء المستقل والنزيه...).

واعتبرت المنظمة أن ما سبق ذكره في بيانها ليس سوى حصيلة لديمقراطية صورية، نابعة من دستور غير ديمقراطي، غير فاصل للسلط ومكرس للتمييز لصالح الرجل ضد المرأة ولصالح العربية ضد الأمازيغية.

* تنسيقية تنزروفت تقاطع الانتخابات بسبب سياسات الإقصاء والتهيميش

أعلن بيان لتنسيقية تنزروفت عن دعوتها لمقاطعة الانتخابات أمام ما وصفته بالظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتأزمة بصورة خطيرة والتي تفتح المجال أمام كافة الاحتمالات بفعل غياب أية إرادة سياسية للإجابة عن الإشكالات المتفاقمة، وبسبب السياسات الارتجالية الفاشلة المتواصلة في خضم الدستور الذي اعتبرته التنسيقية «لديمقراطي».

وردت التنسيقية سبب دعوتها للمقاطعة إلى نزاع أراضي السكان الأصليين وهي السياسة التي تزايدت وتزادت مؤخرًا، إلى جانب نهب ثرواتهم الطبيعية في أفق تفويتها للخليجين والمحليين، والهجوم الضريبي المباشر على القطاعات الحيوية التي تتصل بصورة مباشرة بالفئات الشعبية والهشة، هذا بالإضافة إلى اغتصاب الحريات العامة عبر محاصرة وقمع كل الأشكال النضالية الساعية إلى الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، فضلا عن مواصلة حملة الاعتقالات والمتابعات السياسية في حق المناضلين المعارضين.

وأضاف بيان تنزروفت إلى ما سلف ما وصفه «بالإحساس الاجتماعي الشامل والغير مسبوق بالإحباط، وطغيان الشعور بفقدان الثقة الكاملة في العملية السياسية ومواصلة استنزاف الثروات المعدنية للساكنة بالموازاة مع سياسة الإقصاء والتهيميش المنهجية والمتواصلة للساكنة في كل المجالات، ونزع مئات الآلاف من الهكتارات من مالكيها بمنطقة تنزروفت وخارجها.

وبناء على هذا الوضع العام الذي وصفته «تنزروفت» بالمأساوي والمتدري في شتى الجوانب والمستويات والنتاج، حسبها، عن غياب أدنى مستوى من الجدية والإرادة السياسية لدى الدولة وإصرارها القوي على مواصلة مسلسل الاستبداد والاعتقالات السياسية والقهر ونهب ثروات الشعب والاستهتار بمصيره، وإيماننا من التنسيقية كذلك بعدالة القضية الأمازيغية في مقاربتها الشمولية، سجلت تنسيقية تنزروفت إلى جانب دعوتها لمقاطعة الانتخابات تضامنها مع ضحايا التهيميش (بويكارن، آيت الرخا، اسافن، تارودانت...)، ومع المعتقلين السياسيين الأمازيغ..

أصدرت عدة تنظيمات أمازيغية بيانات دعت فيها إلى مقاطعة الانتخابات التشريعية ليوم السابع من أكتوبر، من ضمنها الحركة الثقافية الأمازيغية بالجامعة، وحركة تاوادا، وتنسيقية تنزروفت، والحركة الأمازيغية بوسط الريف، وجمعية ثيموزغا في الحسيمة، ومنظمة إزرغان إلى جانب جمعيات محلية في عدد من المدن.

من جانبه دعا رشيد الراخا رئيس التجمع العالمي الأمازيغي في رسالة موقعة بإسمه الشعب الأمازيغي إلى مقاطعة الانتخابات، مذكرا بالحصيلة السلبية فيما يخص الحقوق الأمازيغية على عهد الحكومة السالفة.

هذا فيما أطلق نشطاء أمازيغ على الموقع الاجتماعي «فيسبوك» حملات تدعو إلى مقاطعة الانتخابات تحت شعارات وعناوين مختلفة ضمنها «أنا أمازيغي.. لغتي قبل صوتي».

وعلم موقف الداعين إلى المقاطعة على الترويج للانتخابات في الأوساط الأمازيغية، في الوقت الذي لم يصدر عن أي إطار أمازيغي بيان يناهز المشاركة، إذ اكتفت عدد من الجمعيات الأمازيغية بإصدار بيانات مشتركة تندد بوضعية الأمازيغية وبمضامين القانونيين التنظيميين للأمازيغية والمجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

* الحركة الثقافية الأمازيغية: الانتخابات لا ترقى إلى مستوى الديمقراطية

أعلنت التنسيقية الوطنية للحركة الثقافية الأمازيغية مقاطعة الانتخابات التشريعية، التي لا ترقى حسبها إلى مستوى الانتخابات الديمقراطية شكلا ومضمونا.

وأشار بيان التنسيقية إلى أن المؤسسة الدستورية بالمغرب ابتعدت عن المسار الديمقراطي الصحيح الذي وضعته الموائيق الدولية، بما فيها تلك القوانين المتفق عليها لهيكل السلطة كعناقد بين الدولة والشعب، حيث تحترم إرادة هذا الشعب وآليات إشغال مؤسسات الدولة (استقلالية الأحزاب، نزاهة الانتخابات، فصل السلط...)، وهذا حسب التنسيقية لا يتوفر عليه من أسمته بالنظام المخزني منذ أول دستور ممنوح سنة 1962، إلى غاية آخر دستور اعتبرته التنسيقية غير ديمقراطي شكلا ومضمونا سنة 2011.

وأكدت التنسيقية الوطنية للحركة الثقافية الأمازيغية على مقاطعة ما وصفته ب(المهزلة الانتخابية)، داعية إلى ضرورة إطلاق سراح المعتقل السياسي للقضية الأمازيغية عبد الرحيم إيدوصالح. إلى جانب إعادة كتابة التاريخ بأقلام نزيهة وموضوعية، وإقرار دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا يقر بأمازيغية المغرب، كما طالبت بإطلاق سراح معتقلي الحراك الشعبي (إمبضر، آيت حمزة، النيف، آيت بوعياش...).

وأدان بيان التنسيقية الوطنية للحركة الثقافية الأمازيغية ما أسماه بالاعتقالات التعسفية والمحاكمات الصورية في حق مناضلي وخريجي الحركة الثقافية الأمازيغية، وكل من له يد في إغتيال الشهيد عمر خالق. مؤكدا على تشبها ببراءة معتقل القضية الأمازيغية عبد الرحيم إيدوصالح من التهم المنسوبة إليه، وبراءة المعتقلين السياسيين للحركة الثقافية الأمازيغية وسلمية الحركة الثقافية الأمازيغية.

* حركة تاوادا ن إمازيغن تصف الانتخابات بالمسرحية وتعلن مقاطعتها

أصدرت حركة تاوادا ن إمازيغن بيانا أعلنت فيه مقاطعة الانتخابات التشريعية ليوم 07 أكتوبر 2016، وبررت تاوادا ن إمازيغن دعوتها لمقاطعة ما أسمته بمسرحية الانتخابات بكونها تأتي في ظل الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الخافق والمتسم بأجواء من التوتر والإحباط وانعدام الثقة في كل شعارات «الدولة المغربية» ومؤسساتها، وأمام الزحف المتواصل على حقوق الشعب الأمازيغي المغربي والتضييق على حرياته؛

وأمام ما سبق أعلنت حركة تاوادا ن إمازيغن «مقاطعتها للانتخابات داعية كل من وصفته بالضمائر الحية من الشعب المغربي وكل التنظيمات الأمازيغية المدنية والسياسية وكل الديمقراطيين إلى اتخاذ نفس الموقف الرفض، والتوقف المبدي من ما وصفته بالمسرحية البعيدة كل البعد عن تحقيق الطموحات السياسية والاختيار الديمقراطي الحدائي الحقيقي الذي قاله تاوادا أنها تنفذه وتناضل من أجله».

وأضافت تاوادا أنها وإن تؤكد على أن مقاطعة الانتخابات هو موقف مبدي سياسي يتجدد من أجل سحب كل الثقة من من ما وصفته بسياسات المخزن ورفضها التام، ما دام السياق السياسي والقانوني الذي تنظم فيه يؤطره دستور ممنوح غير ديمقراطي شكلا ومضمونا وغير متعاقد عليه شعبيا، وما دام ذات الدستور «منحة» فرضت بمنطق فوقي، رغم الاستشارة الشكلية «للأحزاب السياسية» التي صوتت عليه ب «نعم للدستور» دون مؤخذات.

وأضاف بيان تاوادا أن «ما يعرفه العمل السياسي الحزبي اليوم بالمغرب من خبث وخبث وتضييع وعبثية وشعبوية وصراع الأحزاب والأشخاص من أجل مصالحها لا من أجل مصلحة الشعب وما يعترى هذه الممارسة من استعمال أساليب الابتزاز المالي وشراء الذمم، وشطط في استعمال السلطة، وأساليب التوجيه والتحكم، وتوظيف المنابر الدينية للدعاية الانتخابية وكل الأساليب المشروعة وغير المشروعة، وتزكية أصحاب «الشكارة» و«العائلات»... كل هذا دليل حسب بيان «تاوادا» على أن اللعبة الانتخابية فاسدة من أصلها وفصلها، ولا تبشر بتاتا بأي أمل في مستقبل ديمقراطي فعلي.

في السياق ذاته أشار بيان تاوادا إلى أن الحركة تؤكد على أن السياق الحقوقي، الذي تنظم فيه انتخابات 07 أكتوبر، يتسم باستمرار سياسة ضرب حقوق المواطنين والمواطنات والتضييق على حرياتهم الجماعية والفردية وكبحها في الآن نفسه. كما سجلت تاوادا استمرار جرائم القتل في حق المناضلين الأمازيغيين وعلى رأسها الجريمة السياسية التي ارتكبت في حق شهيد القضية الأمازيغية عمر خالق «إزم» وجريمة قتل الفنان الأمازيغي الملحن ب«ريغينوكس»، بالإضافة إلى «استمرار الاعتقال الاقتصادي لعدة مناطق في المغرب ما نتج عنه غياب أبسط شروط العيش الكريم وغياب أي بوادر لتنمية محلية ممكنة، من البنات التحتية، المرافق العمومية، الاجتماعية والثقافية والصحية والرياضية والخدماتية.

أما فيما يخص القضية الأمازيغية فقد وقف بيان حركة تاوادا ن إمازيغن على «غياب أدنى إرادة سياسية حقيقية للنهوض بالأمازيغية إنسانا ولغة وثقافة وتاريخا وهوية، ما عدا سياسة الهروب إلى الأمام من خلال الإحتواء وتكميم الأفواه وإفراغ الحقوق الأمازيغية ومطالب القضية من مضامينها الحقيقية باعتماد سياسة التجزئ والتشويه والتقييد تارة، والإقصاء السياسي والقمع والإعتقال والإغتيال السياسيين تارة أخرى، واستمرار اعتقال مناضلي القضية الأمازيغية والتضييق على العمل الاحتجاجي الأمازيغي، وما وصلت إليه قضية تدريس الأمازيغية من فشل وإفشال لخبر دليل حسب «تاوادا» على أن المخزن

مستمر في الوفاء لسياسته العروبية والتعريبية، هذا رغم أمازيغية الوجهة.

ومن خلال ما سبق، وأمام غياب أدنى شروط الممارسة السياسية الديمقراطية، أعلنت حركة تاوادا ن إمازيغن للرأي العام الوطني والدولي مقاطعة انتخابات 07 أكتوبر، داعية كل القوى الديمقراطية الحية والتقدمية وكل الشعب المغربي وكل التنظيمات المدنية والسياسية إلى مقاطعتها حفاظا على الكرامة واستنكارا لعملية اغتصاب الحقوق، مؤكدا على «ضرورة إقرار دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا يقر بفصل واضح للسلط ويربط بشكل فعلي مبدأ المسؤولية بالمحاسبة، وضرورة ترسيم حقيقي للأمازيغية في دستور ديمقراطي يقر بالهوية الأمازيغية للدولة، ديمقراطية مدنية فيدرالية علمانية».

وجددت تاوادا رفضها التام لكل القوانين المحترقة للأمازيغية وحقوقها التاريخية، وطالبت بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين في المغرب وعلى رأسهم معتقلي القضية الأمازيغية والحراك الاحتجاجي.

* الحركة الأمازيغية بوسط الريف تدعو لمقاطعة الانتخابات وتوحيد الصف

انسجاما مع مواقف الحركة الأمازيغية الداعية لمقاطعة الانتخابات، أصدرت اللجنة التنفيذية للحركة الأمازيغية بالريف الأوسط، يوم 30 شتنبر 2016، بيانا دعت فيه عموم المواطنين لمقاطعة انتخابات السابع من أكتوبر.

وجاء في البيان أن الحركة الأمازيغية بوسط الريف تواكب عن كثب ما تشهده الساحة السياسية خاصة على مستوى الريف من حملات تقودها أحزاب تعمل جاهدة على تكريس إيديولوجية المخزن في الأوساط الاجتماعية، من خلال شراء كرامة المواطنين لحشد أكبر عدد ممكن من الجماهير، مستغلين بذلك جهلهم وأوضاعهم المزرية من جهة، واحتواء وكبح نضالات (الجماهير) من جهة أخرى.

واعتبرت الحركة، حسب البيان، أن الانتخابات ماهي إلا لعبة سياسية متحكم فيها من لدن المخزن التقليدي، وتتم في نسق لا ديمقراطي لا شعبي، وما الأوضاع الاجتماعية المزرية، وما يعانيه الشعب من ويلات الفساد والإستبداد إلا دليل على ذلك.

وفي ظل هذه الأوضاع دعت الحركة الأمازيغية بالريف الأوسط، من خلال البيان، عموم الجماهير إلى مقاطعة الانتخابات وتوحيد الصف الريفي للوقوف في وجه المخططات المخزنية وعلى رأسها الانتخابات والتقطيع الجهوي الذي يند التطلع لتوحيد الريف.

كما أكد البيان على صورية الانتخابات، وبراءة المعتقلين السياسيين للقضية الأمازيغية ومعتقلي الريف (العمراوي، جلول، إيدوصالح)، كما أكدت الحركة تضامنها مع كافة النضالات الشعبية بالريف وإمبضر.

* جمعية ثيموزغا بالحسيمة.. مقاطعة الانتخابات موقف مبدي للحركة الأمازيغية

تنفيذا لخلاصات الاجتماع الدوري للمكتب الإداري لجمعية ثيموزغا الثقافية والاجتماعية بالحسيمة المنعقد بتاريخ 25 شتنبر 2016 بهدف دراسة ومناقشة الوضعية السياسية والاجتماعية ومختلف المستجدات المحلية والوطنية، بما فيها الانتخابات التشريعية ليوم 7 أكتوبر، أكدت جمعية ثيموزغا أنه من الناحية المدبئية تؤكد وتذكر مناضلي القضية الأمازيغية، أن مقاطعة الانتخابات موقف متجذر وأصيل في خطاب وتصور الحركة الأمازيغية، وهو موقف قائم، محين وثابت بثبات أوضاع اللعبة السياسية الرسمية بالمغرب.

من جهة أخرى، عبرت الجمعية عن أسفها وبحرقة للوضع الذي أصبح عليه النضال الأمازيغي، من خلال التميع الذي استهدفه، والنزواء بعض الفاعلين وراء ذلك بل والدفاع عنه، وتساءلت الجمعية عن موقف مجموعة من المكونات المشتغلة في نطاق الحركة الأمازيغية مما يحدث اليوم بما في ذلك الموقف من الانتخابات. وفي ظل الصمت الذي وصفته ثيموزغا بغير المبرر لهذه المكونات التي ربما اختارت لنفسها تصورا آخر تود أن تروج في قالب الحركة الأمازيغية، أعلنت «ثيموزغا» عن الإتفاق على ضرورة تحيين موقف مقاطعة الانتخابات التشريعية، ولفتت الإنتباه إلى أن موقفها ليس من أجل الزيادة أو التجذر على أحد، إنما بالنظر إلى الظروف السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية.. التي تمر فيها هذه الانتخابات على غرار سابقها، التي ستندظم في ظل سياق يتسم باستمرارية الاستبداد، وبتميع المشهد السياسي أكثر من السابق، وكذا التضييق الممارس على كل المناضلين الثرفاء، والأقلام الحرة المستقلة.

انتخابات اعتبرتها جمعية ثيموزغا أن الجميع يعترف بأنها لم تساهم في تحقيق أي تحول حقيقي نحو الديمقراطية؛ من أجل بناء دولة المؤسسات والمواطنة الحقة؛ دولة الحق في التوزيع العادل للثروة الوطنية والسلطة السياسية، وكل ما ينشده المغاربة الأحرار، ولا تساهم في أي انتقال في ظل ثبات النسق السياسي الذي يتغير كل شيء فيه من أجل ألا يتغير أي شيء. هذا وأثار بيان الجمعية واقع حالة التذمر والاستياء والسخط والغضب المتزايد لدى مختلف الفئات الشعبية؛ بسبب الارتفاع المهول في الأسعار وفي نسبة البطالة، وكذا الوضع الكارثي الذي يعيشه قطاع الصحة على المستوى



•••••

30 2016



bmcebank.ma

••••• 2016-2020

•••••

••••• +18% •••••

••••• 2015 •••••

••••• +13% •••••

••••• +18% •••••

••••• +14% •••••

••••• +8% •••••

••••• +10% •••••

••••• +14% •••••

••••• +8% •••••

••••• +17% •••••

•••••

••••• +19% •••••

••••• +17% •••••

••••• +7,4% •••••

••••• -6% •••••

••••• 67% •••••

••••• +6% •••••

••••• +8% •••••

••••• +14,35% •••••

••••• 2016-2020

•••••

•••••

•••••

•••••

•••••

•••••

•••••

•••••

TCAM* 2014-2016 +18%



TCAM* 2014-2016 +9%

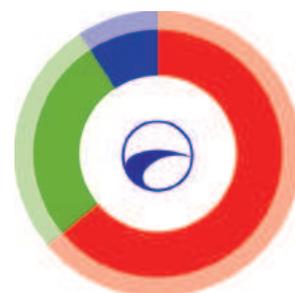


TCAM* 2014-2016 +9%



•••••

•••••



••••• 64%
••••• 27%
••••• 9%

CÈDRES EN PÉRIL À TOUNFIT EN HAUT ATLAS ORIENTAL VIVEMENT UNE VRAIE DÉMOCRATIE LOCALE POUR PROTÉGER LA CÉDRAIE

* Saïd AFOULOUS

D'aucuns, s'intéressant au cèdre de l'Atlas, entendent parler de « cimetièrre de la cédraie » sans avoir jamais vu de quoi il s'agit au juste. Néanmoins ils savent que ça correspond à quelque chose de tragique se traduisant par des agressions contre des arbres centenaires d'une des forêts naturelles marocaines parmi les plus précieuses, inscrite sur la liste du réseau mondial des réserves de biosphère par l'Unesco en mars 2016 (1). Dans le texte inséré à l'occasion de cette inscription, on souligne le fait que le Maroc détient 75% de cette essence forestière méditerranéenne dans le monde. Ce qui dote le Maroc d'une spécificité toute particulière. Or ces démembrements de cette essence endémique, pour tragiques et sacrilèges qu'ils soient, sont malheureusement devenus monnaie courante depuis des décennies. Il y a du sacrilège dans ces actes de destruction du fait que ces grands arbres, parfois plusieurs fois centenaires, ne font pas partie des arbres plantés par l'homme. Il s'ensuit qu'ils représentent des dons de la nature, irremplaçables et qu'on ne pourrait plus retrouver une fois qu'ils ont été coupés. Avec eux tout un monde disparaît de manière irréversible. Y compris un univers de biodiversité avec flore et faune dont l'habitat est détruit.

Ces actes ont fait couler beaucoup d'encre et fait l'objet de reportages audiovisuels, mais apparemment en vain. Bien au contraire, les agressions contre l'arbre se poursuivent.

* Nouveaux massacres de cèdres centenaires

Ainsi dans la matinée du mercredi 24 août 2016, au cours d'une visite à la forêt de cèdres, dans les environs de Tounfite, province de Midelt, effectuée avec l'acteur associatif Mohamed Attaoui, président de l'Association Avenir du Cèdre et du Mouflon, il a été constaté le spectacle désolant de plusieurs grands cèdres, abattus à la tronçonneuse avec leurs branches feuillues (voir photos). C'était dans le petit vallon faisant partie intégrante de la forêt dite Oualmehrab. L'endroit est un lit d'oued creusé par les torrents de pluie de montagne dans cette partie de la chaîne du Haut Atlas oriental très visitée par les bûcherons à l'approche de la saison d'automne du fait de sa relative proximité du village de Tounfite. La scène macabre montre que des braconniers avaient sévi en coupant plusieurs grands arbres sans pouvoir tout emporter. À côté des immenses troncs abattus, longs de plusieurs dizaines de mètres, des grumes coupées ça et là, il y a tout un tapis de débris, copeaux de bois jonchant le sol sur une grande surface. Preuves qu'on s'était acharné à découper dans la précipitation des parties de troncs pour pouvoir plus facilement les emporter avant le lever du jour.

D'après Mohamed Attaoui, fervent défenseur du cèdre dans la région de Tounfite et le premier à avoir dénoncé le drame des enfants d'Anfgou en 2007, ce genre de situation de « cimetières de la cédraie » comme on l'appelle communément, est malheureusement très courant. D'ailleurs, interrogeant des bûcherons qui transportaient les bûches de bois mort en prévision de la saison froide, il apprend que, bien plus loin, dans le même vallon, d'autres grands arbres sont abattus à la tronçonneuse avec le même spectacle révoltant. Combien d'autres régions subsistent cette hémorragie des coupes illégales sans que les autorités compétentes y mettent le holà. Les braconniers du cèdre sont bien équipés d'instruments et rôdés aux coups de mains de pillage pour abattre et découper les grands arbres dans un temps record.

« Ils emportent ce qu'ils peuvent et reviennent pour découper en morceaux les troncs restants et les charger sur des bêtes et des camions », raconte Mohamed Attaoui qui avait depuis les années 1990 dénoncé ce trafic. Par ailleurs il regrette que souvent les gens, quand ils pensent au cèdre, n'ont en tête que le Moyen Atlas et ou-

blent que cèdre c'est aussi le Haut Atlas oriental. Selon lui on a tendance à oublier que cette partie de la cédraie existe d'où le fait qu'elle ne bénéficie guère d'attention.

D'après des estimations, des hectares de cèdres partent en fumée chaque année dans l'ensemble de l'aire de la cédraie Haut Atlas, Moyen Atlas et Rif. En grande partie à cause du braconnage, affirment des acteurs associatifs. Côté officiel on avait toujours pointé la sécheresse, le réchauffement climatique, le dépérissement par les parasites et le surpâturage comme les causes majeures du recul de la cédraie. Selon ce point de vue, le braconnage ne représenterait donc qu'une partie d'une foultitude de causes. Là on semble s'orienter vers une logique de dédramatisation en semblant placer le phénomène de rétrécissement de l'aire de la cédraie dans un contexte mondial de recul des forêts sous l'impact du changement climatique.

Mais si l'on admet volontiers que la sécheresse et le réchauffement climatique ont eu des impacts considérables sur la cédraie, il n'empêche que le braconnage, la surexploitation de l'aire du cèdre par les coupes abusives et le surpâturage des troupeaux de moutons (jusqu'à un million de têtes), ont eu des incidences beaucoup



plus graves entraînant surtout la décimation des immenses arbres qui valurent à la cédraie marocaine la dénomination emblématique de « forêt cathédrale », empêchant au surplus la régénération naturelle et menaçant un écosystème fragile.

De son nom scientifique *cedrus atlantica*, le cèdre est désigné en tamazight par le mot idyél (pluriel adyal), et en arabe par al-arz. Le cèdre de l'Atlas est un arbre majestueux qui a une croissance lente, n'atteignant l'âge adulte qu'au terme de trois décennies. Il est souvent accompagné par des peuplements de chêne vert. Pendant sa croissance vers l'âge adulte, il est fragile car il meurt si des ruminants le broutent en semis. Son aire se situe sur les hauteurs soit à des altitudes allant de 1500 mètres à plus de 3000 m avec des hivers rudes et neigeux. Depuis des temps immémoriaux l'homme a vécu à ses côtés, développant des traditions pastorales. De ce fait il est au centre d'une culture orale amazighe (poésie, légendes, contes) des plus riches témoignant du rapport étroit entre l'arbre et les populations amazighophones autochtones. Celles-ci, ont plus d'une raison pour s'attacher à lui, puisque les hauteurs où il siège représentent un véritable château d'eau qui irrigue les exploitations agricoles et fruitières tout alentour et tout au long de l'année.

Mais d'où vient qu'on s'en prenne à l'arbre avec un tel acharnement ? Tout simplement parce que le cèdre offre un bois d'œuvre très précieux, objet de convoitises insatiables en tant que matière première pour le façonnement de beaux meubles d'ébénisterie, portes, plafonds sculptés et peints ainsi que d'autres fastueuses décorations des maisons de luxe et riad dans les villes comme Marrakech, Essaouira ou Fès.

Le cèdre serait donc victime de son succès. Un mètre cube de bois de cèdre coûte 14.000 dh selon certaines estimations et jusqu'à 30.000 dh selon d'autres. Du coup il suscite une frénésie mercantile surtout dans le marché noir de braconniers où les prix au rabais trouvent preneurs parmi la multitude de receleurs de bois avides de gains faciles. Ce trafic sera à terme la cause de l'agonie de la forêt et l'extermination de l'arbre, affirment des acteurs associatifs. Du reste depuis 2013 le cèdre de l'Atlas est placé sur la liste des espèces menacées de disparition par l'Union internationale pour la conservation de la nature (2). Aujourd'hui on sait que le fond du problème de l'acharnement sur la cédraie est la démocratie locale qui ne fonctionne pas dans le bon sens. Plus grande richesse pour des communes rurales, après l'agriculture et l'élevage, l'exploitation forestière du cèdre draine depuis des décennies des recettes faramineuses qui ne profitent pas au développement économique et social de la région pour relever le niveau de vie de la population en aménageant et améliorant les infrastructures de base. Or, comme su et ressassé, ce développement est seul garant de la protection de la cédraie, sur le long terme, par les riverains de la forêt eux-mêmes.

La seule explication de la poursuite de la destruction de la cédraie est que les mesures de protections adéquates ne sont toujours pas prises dans une perspective de long terme. Bien plus, d'après des acteurs associatifs, des compléments locaux seraient à l'origine de la décimation de la cédraie dans cette région.

« La seule richesse naturelle de valeur inestimable continue à être dilapidée pour le profit d'une minorité qui se sustente de l'économie de rente, alors que la population de jeunes marginalisée, souffrant du chômage, est livrée à elle-même » observe un acteur associatif.

Au moment où le Maroc organise la grande manifestation COP 22 sur les changements climatiques en novembre prochain avec pour thème « L'atténuation des effets des changements climatiques et innovation en matière d'adaptation », il n'est que temps de prendre les mesures adéquates pour protéger l'un des plus importants patrimoines naturels du Maroc qu'est la forêt de cèdre, le dernier rempart contre la désertification. Parmi ces mesures il y a la nécessité d'appuyer une véritable démocratie locale qui fasse de la cédraie un levier de développement.

* Le cèdre compagnon de civilisations

Le cèdre peut vivre plus de mille ans. Arbre à branches tabulaires, feuilles en aiguilles persistantes, il peut atteindre une circonférence de tronc de dix mètres à la base et dépasser une hauteur de plus de soixante mètres d'où sa beauté majestueuse. Dans le monde, les forêts naturelles de cèdres sont rares. À l'origine on parle du cèdre du Liban évoqué dans le poème biblique, « Le Cantique des cantiques », jusqu'à devenir le symbole de ce pays. Seulement au Liban il ne reste plus que quelques deux mille

hectares de cette essence forestière. Les vraies cédraies se trouvent au Maroc, en Algérie et en Turquie. Au Maroc le cèdre est réparti entre le Haut Atlas, le Moyen Atlas et le Rif totalisant 130 mille hectares. Comme le rappelle le communiqué de l'Unesco concernant l'inscription de la cédraie marocaine sur la liste des réserves de biosphère, le Maroc détient 75% de cette essence au niveau mondial.

Le bois de cèdre, de qualité supérieure, odoriférant, imputrescible, a toujours accompagné la civilisation humaine depuis l'antiquité. Dans la Bible on en parle pour les palais de Salomon. Les Romains en avaient apprécié les qualités nonpareilles dans l'édification des monuments et édifices à haute valeur esthétique et urbanistique. Au Maroc et en Andalousie il avait accompagné l'architecture pour la construction des maisons, riad, palais, casbahs, grandes mosquées dont Qaraouiyyine et Koutoubia, mausolées, prestigieuses médersas dont Bouanania à Fès et Ben Youssef, grandes portes des villes, vantaux, minbars, auvents monumentaux comme celui de la medersa Attarine, moucharabiehs, ameublements etc. (3). Grâce à son bois imputrescible, il permet la transmission des beaux monuments historiques de générations en générations, d'où son apport considérable pour le développement des arts, l'artisanat et la pérennité de la mémoire. C'est grâce à lui en effet que des monuments médiévaux sont restés debout jusqu'à nos jours faisant preuve d'une étonnante vitalité. Il avait au surplus permis de développer un style artistique de sculpture et peinture sur bois typiquement marocain dont des études scientifiques fouillées font état comme l'excellente étude réalisée par l'anthropologue marocain Ali Amahan sur la poutre idrisside de Qaraouiyyine, décrivant un art marocain de sculpture et peinture sur bois de cèdre, puisant dans le substrat de culture amazighe et s'appropriant en les réinterprétant les apports oriental et andalou (4).

Le succès du cèdre de l'Atlas au-delà des frontières est un fait établi puisque depuis le XI-Xème siècle il n'a cessé d'être planté avec grand succès dans le cadre de programmes de reboisement en Europe (le sud de la France) aux Etats-Unis (Pennsylvanie notamment) et en Russie à partir de 1890 (Crimée et Caucase).

Jamais sans doute on n'aurait pensé, auparavant, pouvoir percer à jour le secret des périodes cycliques de sécheresse qui frappaient le Maroc avec parfois plusieurs années de suite, comme la période exceptionnelle de 1979-1984. Or le cèdre possède une véritable mémoire du temps et de la succession des années pluvieuses et sèches. Dans ce sens il avait fait l'objet d'études scientifiques qui avaient permis de démontrer notamment que les années sèches et les années pluvieuses étaient signalées dans le tronc grâce aux cernes annuelles de croissance. Comme expliqué dans l'ouvrage collectif « Le cèdre de l'Atlas mémoire du temps » (5) des scientifiques marocains et belges avaient ainsi découvert, entre autres, grâce à l'examen d'un cèdre millénaire, que les années de sécheresse qui durent cinq à six ans de suite, comme celle de 79-84, interviennent au Maroc tous les quatre cents ans.

1-http://www.unesco.org/new/fr/media-services/single-view/news/20_sites_added_to_unescos_world_network_of_biosphere_reserve/#.V91yDYjwdU

2-<http://www.ecologie.ma/le-cedre-de-latlas-classe-en-danger-dans-le-rapport-2013-de-iucn/>

3- « Le Maghreb à travers ses plantes » de Jamal Bellakhdar, éditions Le Fennec, (2003)

4- « Fès et Florence, une quête d'absolu » éditions Senso Unico, (2008)

5- « Le Cèdre de l'Atlas mémoire du temps » Editions la Croisée des chemins et Mardaga (2006)

AMAZIGHS DU MAROC : UN PEUPLE AUX MARGES DE LA CONSTITUTION

Rapport alternatif de l'Assemblée Mondiale Amazighe au Comité des Droits de l'Homme des Nations Unies concernant le Pacte International relatif aux Droits Civils et Politiques Par rapport au sixième rapport périodique du Maroc qui a lieu lors de la 118-ème session du Comité des Droits de l'Homme du 17 octobre au 4 novembre 2016, notre ONG, l'Assemblée Mondiale Amazighe (AMA) apporte ces observations suivantes concernant le non respect de l'Etat marocain des dispositions constitutionnelles et des conventions internationales concernant les droits du peuple amazigh.

En effet le préambule de la nouvelle Constitution marocaine en date du 1er juillet 2011, affirme la primauté des lois et conventions internationales sur les lois nationales selon les termes ci- après : « Accorder aux conventions internationales dûment ratifiées par lui, dans le cadre des dispositions de la Constitution et des lois du Royaume, dans le respect de son identité nationale immuable, et dès la publication de ces conventions, la primauté sur le droit interne du pays, et harmoniser en conséquence les dispositions pertinentes de sa législation nationale. » .

A part l'article 31 de la constitution qui garantit certains droits économiques, sociaux et culturels, les articles 25, 28 et 29 et autres garantissent les droits civils et politiques. Néanmoins, malgré la ratification du royaume du Pacte précité et de l'adoption de la nouvelle constitution depuis cinq ans, l'Etat et les autorités marocaines ne respectent pas les dispositions légales et n'expriment aucune volonté politique pour traduire sur le terrain certains principes et règles constitutionnels, plus particulièrement en ce qui concerne les droits des personnes autochtones amazighes, bien que ces derniers constituent la majorité de la population marocaine avec une forte concentration dans les massifs montagneux de la région du Rif au nord, dans les villes et les villages des montagnes du Moyen Atlas et du Haut Atlas au centre du pays, dans la vallée du Souss et les montagnes de l'Anti-Atlas, au sud et dans la région saharienne de Tafilalt, au sud-est.

INTRODUCTION :

Dans le préambule de la dernière constitution marocaine, du 1er juillet 2011, il est stipulé : « Bannir et combattre toute discrimination à l'encontre de quiconque, en raison du sexe, de la couleur, des croyances, de la culture, de l'origine sociale ou régionale, de la langue, de l'handicap ou de quelque circonstance personnelle que ce soit ».

Toutefois, cinq années après l'adoption de cette nouvelle constitution, le royaume du Maroc continue à violer les droits les plus élémentaires des populations amazighes en poursuivant une politique de discrimination de fait à leur encontre, comme ça était reconvenue dans les recommandations onusiennes publiées par le Comité des experts chargés de l'examen du rapport officiel du Maroc présenté au Comité onusien des droits économiques, sociaux et culturels lors de sa cinquante sixième session à Genève, le 30 septembre et le 01 octobre 2015/2965. Recommandations qui ont interpellé l'état marocain pour décréter immédiatement les droits linguistiques et culturels amazighes, et figurant dans le pacte international relatif aux droits économiques, sociaux et culturels... Mais depuis cette date, le gouvernement marocain a fait la sourde oreille sans concrétiser aucune de ces recommandations.

L'autisme des autorités marocaines a eu des conséquences néfastes comme le flagrant viol de l'article 86 de la constitution marocaine par les institutions de l'Etat et qui stipule que « Les projets des lois organiques prévus par la présente constitution doivent avoir été

soumis pour approbation au Parlement dans un délai n'excédant pas la durée de la première législature suivant la promulgation de la dite constitution ». Même si le Conseil des ministres a adopté, à la fin de la législature, dix jours avant les élections législatives, le lundi 26 septembre dernier, les projets gouvernementaux de lois organiques se référant à l'amazighe, ils n'étaient pas encore adoptés par le parlement ni publiés au journal officiel. En plus ces projets de lois de premier gouvernement d'Abdelillah Benkiran sont rejetés à l'unanimité par toutes les organisations amazighes du Maroc, du fait qu'ils sont élaborés sans prendre en considération les revendications amazighes.

II-PRINCIPALES VIOLATIONS DES DROITS DES AMAZIGHS :

DROIT À L'AUTODÉTERMINATION:

A propos de cette question, l'Etat marocain nie complètement le droit à l'autodétermination du peuple amazigh comme le stipule l'article 3 de la Déclaration des Nations Unies sur les Droits des Peuples Autochtones, et qui devait accompagner la nouvelle politique de régionalisation, adoptée sans référendum.

L'Etat marocain a initié l'application du projet de régionalisation élargie et a organisé des élections en septembre 2015 pour désigner les présidents de région. Et si le projet de régionalisation marocain a été conçu en dehors des critères reconnus au niveau international et se base sur des critères sécuritaires et électoraux et répond à un nouveau découpage au niveau administratif du territoire marocain, les résultats des élections régionales ont ramené des présidents de région qui remplissent et émanent du propre centre de pouvoir, choisis à la main. Et nous avons noté notre refus du contenu de ce nouveau projet de régionalisation qui ne se base aucunement sur l'élection au suffrage universel du président et des représentants du parlement régional, et qui ne respectent pas les critères internationaux, en conformité avec le projet des Amazighes contenu dans « Manifeste de Tamazgha pour une confédération démocratique, sociale et transfrontalière, basée sur le droit à l'autonomie des régions », adopté par l'Assemblée Mondiale Amazighe lors de son septième congrès à Tiznit en novembre 2013 (<http://www.amadapresse.com/fr/?p=327>).

Ce dernier est un projet fondé sur la régionalisation politique et la déclaration des Nations Unies relative aux Peuples Autochtones et les expériences internationales avant-gardistes et efficaces. Et nous estimons qu'il est anormal que l'Etat marocain persiste dans sa contradiction avec les projets qu'il présente aux Nations Unies relatifs au Sahara, tel le « projet d'autonomie de Sahara » qui concerne exclusivement le Sahara, sans penser à le généraliser aux autres régions historiques.

2.- NON-DISCRIMINATION, ÉGALITÉ ENTRE HOMMES ET FEMMES, PROTECTION DE LA FAMILLE ET DE L'ENFANT (ART. 2, 3, 17, 23, 24 ET 26) :

En dépit de l'article 19 de la Constitution, qui garantit cette « égalité », en réalité la femme continue à subir toute forme de discrimination, en témoignent les toutes récentes élections du 4 septembre 2015 : sur les douze présidents de régions et sur les 1503 maires élus à la tête des communes urbaines et rurales, le nombre des femmes ne dépasse guère celui des doigts d'une main. Lors de ces dernières élections législatives tenues le 7 octobre 2016, le parlement ne comptera que sur 21% de femmes députées. De toute manière, ces élections ont été marquées par beaucoup d'irrégularités et caractérisées par un haut taux de boycott, et surtout un boycott très notable des



citoyennes et citoyens amazighs, sachant que sur les 26 millions de personnes ayant droit au vote, il n'y a eu que 6 millions qui se sont déplacés aux urnes !

De 2006 à 2016 ni le ministère des Habous et des Affaires Islamiques ni le ministère du Développement Social de la Famille et de la Solidarité, ni l'Agence Nationale de Lutte contre l'Analphabétisme (ANLCA), - en ignorant totalement la langue et l'identité amazighes et leurs reconnaissances constitutionnelles -, ne se préoccupent guère d'intégrer l'enseignement de celle-ci dans l'éducation informelle et au sein des programmes de l'alphabétisation des femmes adultes, qu'elles assurent au sein de divers mosquées, écoles et centres culturels et éducatifs. Le principe de l'égalité homme-femme est malheureusement très loin de la réalité en ce qui concerne la lutte contre la discrimination envers la femme et c'est encore plus marquant par rapport à la femme amazighe.

LIBERTÉ D'EXPRESSION, DE RÉUNION, D'ASSOCIATION ET DE CIRCULATION:

Cette politique d'apartheid anti-amazigh et de déracinement culturel, prêchée par le gouvernement, se manifeste en plus par la violation de l'article 29 de la constitution, interdisant la liberté de réunion et de rassemblement, comme les manifestations des populations d'Imiter, d'Ait Bu Ayache, d'Imzouren, de Sidi Ifni, Demnat, ainsi que les tawadas amazighes d'Agadir, d'Al-Hoceima et de Casablanca. Lors de la répression de la marche des jeunes de Tawada à Casablanca le 28 décembre 2014, Rachid Zennay a subi de grands châtiments; et à Agadir le 19 avril 2015 où des militants ont été sauvagement malmenés dont les membres de notre ONG, l'AMA, en l'occurrence Said El Ferouah et Mahjoub Ouberka ; sans parler de l'interdiction de la commémoration des festivités de la grande bataille anti-coloniale d'Anoual au Rif, par des militants amazighs, qui ont été réprimés quatre fois de suite : les 21 juillet 2013, 2014, 2015 et 2016!

L'Etat marocain a continué dans sa politique de répression et de discrimination à l'encontre des amazighs durant ces cinq dernières années, ce qui a conduit à l'assassinat d'un militant du Mouvement Culturel Amazigh (MCA), en l'occurrence feu Omar Khalek « Izem », victime des milices à l'Université de Marrakech le 23 janvier 2016, à côté d'autres militants blessés profondément, sans oublier leur indifférence totale à ouvrir le procès artificiel contre les militants du MCA, qui ont passé injustement dix ans de prison, à savoir Hamid Aadouch et Mustapha Oussaya, à cause d'un assassinat qu'ils n'ont jamais commis.

DROIT DE PARTICIPER À LA VIE PUBLIQUE ET DROITS DES MINORITÉS:

Effectivement, sur ce point le royaume du

Maroc, à la suite du printemps démocratique des peuples de Tamazgha (Afrique du Nord) et du mouvement du 20 février de 2011, a fait un grand pas en reconnaissant la langue amazighe en tant que langue officielle et constitue un patrimoine commun à tous les Marocains sans exception, ce qui a été matérialisé dans l'article 5 de la Constitution.

Cette formulation constitutionnelle aurait dû déclencher une révolution culturelle dans le pays, en tant que réconciliation avec l'histoire millénaire du pays, en révisant l'histoire officielle, l'identité nationale, en récupérant la toponymie autochtone, en valorisant la culture immatérielle et matérielle des civilisations amazighes préislamiques et islamiques. Cependant, les autorités marocaines et les partis politiques ont continué à se comporter comme si cette Constitution et plus précisément cet article ne les concernaient en rien.

Durant cinq ans, après l'officialisation de l'amazighe, l'Etat n'a pas reconnu de droit symbolique pour les Amazighes telle la reconnaissance du nouvel an amazigh comme fête nationale, bien que l'Etat reconnait les fêtes religieuses musulmanes, chrétiennes et d'autres fêtes non religieuses et même si des millions de familles amazighes célèbrent le nouvel an amazigh.

L'indifférence du Ministère de l'enseignement qui tâtonne et recule au niveau de l'enseignement de l'amazighe, en plus du plan élaboré par le même ministère, qui s'étale jusqu'à 2030 et qui se base sur l'arabe sans citer l'amazighe, bien que l'intégration de ce dernier dans l'enseignement remonte à 2003. Au lieu d'être généralisée au moins dans le cycle primaire, les enfants scolarisés en amazighe ne dépassent guère un demi million sur les cinq millions d'élèves au primaire et presque un million au secondaire.

Le plus grave de tous ces violations c'est que l'Etat marocain continue à spolier les terres collectives et poursuit, de manière inédite, la confiscation des terres des tribus amazighes, sous prétexte de « limitation forestière ». Et dans ce cadre, le Haut commissaire aux eaux et forêts, responsable de l'institution qui opère la confiscation, a déclaré, le 10 février 2015 lors d'une conférence de presse à Rabat, que le rythme de « limitation forestière » (c'est-à-dire l'expropriation) s'est accéléré. D'après les statistiques qu'il a présenté, la moyenne de confiscation a atteint entre 1995 et 2004 environ 24 mille et 800 hectares annuellement et est de 300 000 hectares entre 2005 et 2014. Dix fois plus qu'avait entrepris le colonialisme français durant toute sa présence au Maroc ! En plus des terres qui se trouvent partagés illégalement entre les soi-disant serviteurs de l'Etat, ou données gracieusement aux « Arabes » du Machrek comme cette grande parcelle offerte à l'émir de Qatar pour ériger un palais en plein forêt d'Ifrane.



DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH - DEPOT LEGAL: 2001/0008 - ISSN: 1114 - 1476 - N° 189 / 13 Octobre 2016 - 1 ⴰⵎⴰⴷⴰⵏ 2966 - PRIX: 5 DH / 1,5EURO

LA BANQUE EUROPÉENNE DE RECONSTRUCTION ET DE DÉVELOPPEMENT ET LE GROUPE BMCE BANK OF AFRICA EN FAVEUR DE L'ÉMERGENCE LA FINANCE VERTE EN AFRIQUE

La Banque Européenne de Reconstruction et de Développement (BERD) et le Groupe BMCE Bank of Africa ont organisé une conférence internationale à Casablanca le 12 octobre dernier, au siège de la BMCE, sur le thème "Greening The Banking Markets in Africa", avec la participation de M. Othman Benjelloun, président du GRBM, de M. Abdelatif Jouahri, Gouverneur de Bank Al-Maghrib, de M. Nizar Baraka, président du Conseil Economique, Social et Environnemental-Conseil Scientifique du COP22, de M. Josué Tanaka de la BERD, du secrétaire général du Ministère de l'Energie, des Mines, de l'Eau et de l'Environnement, de M. Brahim Benjelloun-Touimi, président de la Bank Of Africa et des experts bancaires internationaux.



M. Othman Benjelloun, président du GRBM a donné une allocution traçant les grandes lignes de l'émergence d'un marché financier vert en Afrique, où il a affirmé : « Notre rencontre intervient à un moment décisif de l'Histoire de la préservation de l'environnement et de notre planète : il s'agit de l'organisation, en novembre prochain, de la COP 22 à Marrakech. Ensemble, Messieurs les délégués d'Europe & d'Afrique, nous démontrons notre détermination d'être en "ordre de bataille" pour adresser un défi de longue haleine, celui d'institutionnaliser et de développer un véritable marché bancaire qui respecte les critères de soutenabilité, et au-delà, d'un marché financier "vert" sur notre Continent.

Le choix de cette terre d'Afrique pour organiser la COP 22 à Marrakech et notre conférence elle-même, viennent souligner l'importance de se concentrer sur les défis Africains car l'Afrique est très concernée par les effets du changement climatique. Le Maroc, lui-même, figure parmi les 33 pays les plus menacés par les effets du stress hydrique. Dans le même temps, le choix du Maroc comme terre d'accueil de ce genre de rencontres, vient saluer son rôle d'avant-garde dans la lutte contre le changement climatique, tant il a intégré, très tôt, des objectifs environnementaux contraignants dans ses politiques publiques. Davantage, notre pays s'est engagé à réduire ses émissions de gaz à effet de serre de 13% d'ici 2030 par rapport à 2010. Aussi, sommes-nous fiers, en tant que citoyens marocains, de savoir que le Maroc met en œuvre un programme quasiment unique de par le monde, celui de production d'énergies renouvelables à grande échelle - à Ouarzazate, notamment - et que, d'ici 2030, plus de la moitié de son électricité sera fournie par des énergies propres. Nous sommes également fiers que le Maroc se positionne, par les

actes et par le verbe, en tant que porte ouverte sur l'Afrique, une porte ouverte sur des territoires qui sont, par leurs richesses en sous-sol, sur leurs sols et dans leur atmosphère, tout naturellement appelés à promouvoir les composantes de l'économie verte et donner lieu alors, à une croissance écologiquement viable, économiquement vivable et socialement acceptable. Nous, financiers, Mesdames, Messieurs, portons témoignage que la Finance Durable, celle qui doit accompagner cette transformation économique et ces transitions énergétiques, est créatrice de richesses et d'emplois ! Elle l'est pour les banques, pour le système financier en général et, surtout, pour nos entreprises et nos concitoyens.

A cet effet, nous croyons fermement, .. aux vertus du partenariat liant gouvernements, institutions publiques nationales, entreprises Africaines et organismes multilatéraux. C'est ensemble que peuvent être élaborées des stratégies concrètes, conformes aux besoins de nos clients et nos parties prenantes, des stratégies nationales et multilatérales, programmées et échancées, pour soutenir l'émergence d'une Finance Durable, au service d'une économie réelle à bas carbone.

Au Maroc, Mesdames, Messieurs, nous sommes au début d'une démarche d'harmonisation de place dans les domaines de la Finance Durable, sous la double égide de notre Banque Centrale - Bank Al Maghrib - et de l'Association des Banques du Maroc - GPBM -.

Nous nous réjouissons qu'ait été envisagé de prendre désormais en compte, dans les systèmes d'octroi de crédits des banques et, ultimement, dans le système de notation des banques elles-mêmes par la Banque Centrale, des critères environnementaux. Les banques sont prêtes à s'engager pour identifier, dans leurs portefeuilles d'actifs bancaires, le risque-carbone et évaluer son impact selon une approche qui sera déterminée incessamment. L'engagement des banques va concerner, par ailleurs, la promotion des ressources "vertes", à l'image de ce que le Groupe que je préside, BMCE Bank of Africa, entreprend, pour l'équivalent de plus d'un milliard de dirhams ...

Notre détermination est ferme d'élargir notre concertation et notre approche vers les pays africains frères, d'autant que certains d'entre eux, et notre Conférence l'illustrera, sont bien avancés dans ces domaines... Il est temps que l'Afrique fasse entendre sa voix ici, à Casablanca. Ce pourrait être "l'appel de Casablanca" en faveur d'une initiative coordonnée, multi-africaine, publique, privée et multinationale en faveur de l'institutionnalisation et de la promotion de la Finance Durable... Avec l'Appel de Casablanca et cette nouvelle ambition pour le Maroc et pour Casa Finance City de représenter un Hub pour la Finance Verte, nous renforçons davantage cette démarche panafricaine d'institutionnalisation et de promotion du Green Finance sur notre cher Continent.

LE PRÉSIDENT FRANÇAIS FRANÇOIS HOLLANDE RENCONTRE DES CHEFS D'ENTREPRISES AFRICAINES



Le Vendredi 7 octobre dernier s'est tenue au Palais de l'Élysée à Paris une rencontre du Président François Hollande avec une délégation de dirigeants d'Entreprises françaises et africaines relative à la stratégie de développement de l'Afrique.

Cette réunion visait à rechercher les voies et moyens de dynamiser davantage la relation entre la France et les pays d'Afrique du Nord et d'Afrique Subsaharienne. Ont pris part à cette rencontre, d'éminentes personnalités comme l'ancien Premier Ministre du Bénin, M. Lionel ZINSOU, Président de la Fondation Africa-France, M. Othman BENJELLOUN, Président du Groupe BMCE Bank of Africa, M. Jean Kacou DIAGOU, Président de Confédération Générale des Entreprises de la Côte d'Ivoire, M. Aliko DANGOTE, PDG du Groupe DANGOTE du Nigéria outre M. Abdesslem BEN AYED, PDG de PIRECO de Tunisie et M. Laïd BENAMOR, Président du Groupe AMOR d'Algérie.

La Délégation incluait également quelques dirigeants d'entreprises Françaises dont M. Pierre-René Lemas, DG du Groupe de la Caisse des Dépôts et Consignations et M. Stéphane Richard PDG de France Telecom.

A cette occasion, le Président Othman BENJELLOUN a déclaré: ' Nous avons été d'autant plus heureux de prendre part à cette rencontre que la stratégie que le Président Hollande dessine pour la France dans cette région du monde, rejoint tout à fait celle portée en Afrique par Sa Majesté le Roi Mohammed VI. "

M. BENJELLOUN a invité les participants présents à considérer les actions à entreprendre pour l'ensemble du Continent soit l'Afrique du Nord, de l'Est, de l'Ouest et l'Afrique Australe.

Au cours de cette rencontre fut dressé un bilan d'initiatives franco-africaines qui ont mis en exergue le caractère pionnier du Continent Africain dans les perspectives de poursuite de croissances économique et démographique sans pareille dans l'histoire que le Continent connaît. En conclusion, le Président Hollande a suggéré la création d'une banque de développement constituée des pays d'Europe et d'Afrique et insisté pour la diffusion du programme d'actions auprès de 'nos amis européens', en soulignant les priorités que sont: Education-Formation, Sécurité-Migration et Politique Environnementale.

BMCE BANK OF AFRICA CONTINUE À RENFORCER SA PRESENCE EN AFRIQUE

Le staff de groupe BMCE BANK OF AFRICA a présenté ses notables performances commerciales et financières au titre du premier semestre 2016 lors de la conférence de presse tenu au siège du Casablanca le 26 septembre dernier.

Ces performances se sont caractérisées par les résultats au 30 juin 2016 avec un RNPG qui croît de +18% à 1.2 milliard DH et un résultat net social en hausse de +19%, franchissant le seuil de 1 milliard pour la 1ère fois en un semestre, sont des prémices tout à fait encourageantes de ce nouveau plan.

L'exercice 2016 du groupe BMCE Bank va signer la 1ère année du plan stratégique de Développement 2016-2020. Ce plan s'articule pour les 5 prochaines années autour de 7 grands axes tels arrêtés par le président Othman Benjelloun et le Conseil d'Administration de BMCE Bank :

La poursuite de la croissance organique, à travers l'extension du Réseau, et l'ouverture d'une centaine d'agences au Maroc et en Afrique Subsaharienne ;

Le renforcement de la présence du Groupe en Afrique à travers Bank of Africa ; en Europe à travers BMCE International Holding pour les métiers de Corporate et Trade Finance et BMCE Euroservices pour les Migrants ; et en Chine à travers la future succursale de Shanghai ;

La consolidation des activités de Retail Banking & Corporate Banking, notamment le segment des PME, et développement de nouvelles niches porteuses, telles que la Banque participative et le Green Business ;



L'engagement résolu dans le Multicanal avec l'ambition de devenir un leader digital de référence au Maroc et en Afrique ;

La multiplication des synergies intra-Groupe tant que commerciales qu'opérationnelles, à travers les métiers et les géographies ;

Et enfin, le déploiement du Programme Conver-

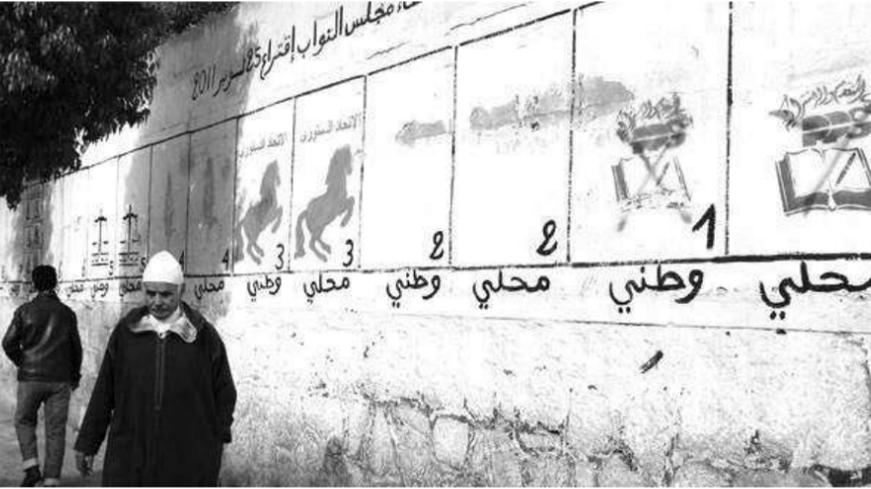
gence de structuration du Groupe, prioritairement dans les domaines des Risques, Contrôle Périodique et Permanent, Compliance, Informatique et Capital Humain ;

Maintien du Leadership en matière de la RSE et de Développement Durable; A la question du journaliste de « Le Monde Amazighé à propos de l'effet de Brexit sur la BMCE International Holding, Mohamed Agoumi, directeur général délégué a répondu que : «Nous avons anticipé le Brexit. Nous avions liquidé toutes nos positions en accord avec le régulateur anglais la veille du vote. Nous étions donc un peu serein après les résultats».

En définitive, le Groupe BMCE Bank of Africa continue ainsi de nourrir son plan d'une vision de Banque universelle, innovante, multi-africaine, synergétique, et de banque socialement responsable et humaine.

الأمازيغية في "البرامج الانتخابية" لـ "الأحزاب السياسية" .. حضور محتشم وتعامل براغماتي

د. زاهد محمد:



تنتقل هذه القراءة من رصد وتحديد موقع الأمازيغية في البرامج الانتخابية للتشكيلات السياسية بالمغرب خلال الانتخابات التشريعية لـ 7 أكتوبر 2016، وهي ثاني استحقاقات برلمانية تجرى في البلاد بعد تولدات الحراك الشبابي والاجتماعي، وكذا بعد إقرار دستور 2011 للطابع الرسمي للغة الأمازيغية تبعاً لما جاء في الفصل الخامس من ذات الوثيقة الدستورية. كما تنتقل هذه القراءة من دراسة وتناول طبيعة حضور الأمازيغية ضمن انشغالات الكيانات الحزبية من خلال ما تقدمه من إجابات وتصورات للقضايا الكبرى في برامجها الانتخابية.

وفي ظل تأكيد الدارسين والباحثين في حقل العلوم السياسية والمتبعين للشأن الحزبي بالمغرب على صعوبة تصنيف هذه الأحزاب على أساس تحديد إيديولوجي؛ يسار، يمين، وسط...، أو على أساس تحديد وفق البرامج والمرجعيات، أمام تشابهاً وتداخلها، تبقى إذن هوية البرامج الانتخابية لا تخضع لمقاييس محددة ومرجعيات واضحة. ومن جملة هذه القضايا التي لا تخضع هي الأخرى لوضوح الموقف السياسي والخلفيات الفكرية والإيديولوجية لـ "الأحزاب السياسية"، نجد القضية الأمازيغية التي ظلت طيلة التجارب السابقة خارج الزمن الانتخابي والحزبي بالمغرب. كما ظلت مغيبة ومقصية من البرامج الانتخابية، اللهم التعامل المناسباتي والحزبي لبعض هذه التشكيلات الحزبية خلال السنين الماضية، قبل أن يحدث "انقلاب" مفاجئ في مواقفها من الأمازيغية، بعد الاعتراف الرسمي بها. وعلى ضوء الملاحظات السابقة، يمكن تسجيل عدة استنتاجات أولية تهم كيفية معالجة ومقاربة البرامج الانتخابية لهذه القضية، من خلال رصد أبرز نماذج هذه البرامج التي تقدمت بها 8 أحزاب، يحكم أن البرامج الانتخابية هو الذي يترجم تصورات ومواقف الأحزاب، رغم أن هذه البرامج تبقى مرة أخرى شكلية في ظل وجود ميكانزمات وأليات وممارسات أخرى تحدت الواقع السياسي والحزبي. كما أن واقع الممارسة الفعلية والمواقف الحقيقية يؤكد أن الأحزاب لا تجعل من الأمازيغية أولوية، لاسيما مع قرب أو حلول كل موسم انتخابي.

الحزب لمواقف من قضايا أخرى. ورغم أن الأمر قد يتعلق بضرورات التسويق السياسي، إلا أن الملاحظ هو أن هذه الخلفية البراغمية صاحبها إجراءات من قبيل إقدام حزب "الجرار" على ترجمة ملخص البرنامج الانتخابي للأمازيغية وكتابته بحروف تيفيناغ، في وقت اقتضت فيه الأحزاب الأخرى على الاكتفاء بكتابة شعار الحملة أو اسم الحزب بتيفيناغ وكلها أخطاء وركاكة.

* حزب «الوردة»: عدة إشارات حول الأمازيغية

يرتبط حزب الاتحاد الاشتراكي تاريخياً بذات التشكيلات السياسية التي كانت لها مقاربة سلبية من الثقافة واللغة الأمازيغيتين. في هذا الصدد، لازالت ذاكرة الحركة الأمازيغية تستحضر مقولة "إنعاش الأمازيغية" سنة 1998 خلال التصريح الحكومي الذي تقدم به عبد الرحمان اليوسفي مع تجربة ما سمي بـ "التناوب التوافقي"، وفيما بعد ميثاق التربية والتكوين. أما الموقف التي عبر عنها الكثير من "القادة" الاتحاديون مثل: بركة، الجابري، وآخرون من الأسماء التي ظلت تناصر "العروبة"، فكانت بمثابة مواقف تعكس طبيعة الإيديولوجية التي أطرت تصورات ومرجعيات الاتحاد. كما أن تدريس الأمازيغية مع الانطلاقة الأولى سنة 2003 أيام الحبيب المالكي الذي أشرف سابقاً على تدبير شؤون التعليم، فقد كانت بمثابة العملية الكاركتيرية التي أدخلت إدماج الأمازيغية في المنظومة التعليمية في مآتهات وفشل مقصود. أما من خلال البرنامج الانتخابي الذي تقدم به هذا الحزب سنة 2016، فقد تضمن عدة إشارات للغة الأمازيغية، خاصة في مجال الثقافة واللغات، مثل الإشارة إلى ضرورة "اعتماد مقاربة جديدة ومتكاملة لمعالجة الوضع اللغوي، وبما يرسخ مكتسبات اللغتين العربية والأمازيغية"، ثم تسجيل البرنامج المذكور الإشارة إلى أهمية "إعمال اللغة الأمازيغية كلغة رسمية". فضلاً عن "عدم تفعيل المقترحات الدستورية فيما يتعلق باللغتين الرسميتين"، وكذا تأكيد برنامج حزب "الوردة" على "تسجيل تراجعات كبيرة في مجال تدريس الأمازيغية" وغياب "عدالة وإنصاف لغوي".

* تحالف "الرسالة": تقزيم أهمية ودور الأمازيغية

تعد فيدرالية اليسار الديمقراطي تحالفاً انتخابياً تقدم للانتخابات التشريعية لـ 7 أكتوبر بلوائح مشتركة بين 3 أحزاب، هي: الطليعة الديمقراطية الاشتراكي، المؤتمر الوطني الاتحادي، والحزب الاشتراكي الموحد. ورغم التباين النسبي في مواقف هذه المكونات الحزبية من القضية الأمازيغية، إلا أن طبيعة مرجعيتها الإيديولوجية جعلت منها تاريخياً أحزاباً معادية في مواقفها للأمازيغية، لاسيما حزب الطليعة المنتسب بالإيديولوجية القومية العروبية. وبالعودة إلى البرنامج الانتخابي لذات التحالف الحزبي، نجد أنه من أصل 365 نقطة برنامجية وإجراء تتقدم به هذه الأحزاب كتعهد أمام الناخبين، لم يأت ذكر الأمازيغية إلا من خلال نقطتين. الأولى ضمن محور الإصلاح السياسي عبر المطالبة بـ "اتخاذ كافة الإجراءات لتطوير اللغة العربية وتمكينها من القيام بجميع أدوارها الدستورية، والتفعيل العملي لمدسة اللغة الأمازيغية واتخاذ كافة الإجراءات التطبيقية بأجندة دقيقة متعاقد عليها"، ثم ضمن محور إصلاح قطاع التربية والتكوين عبر "الاهتمام باللغة العربية وتمكين الأمازيغية من وظائفها التربوية". إلا أن الملاحظ في هذا الشأن هو اقتران ذكر الأمازيغية بالحديث عن ضرورة تطوير والاهتمام بالعربية مسبقاً، وكأن هناك تمايزاً بين اللغتين، أو أن الأمازيغية ستهدد العربية في إطار صراع وهمي أكثر مما هو واقعي.

* خلاصات أولية

من خلال استقراء البرامج الانتخابية لـ "الأحزاب السياسية" خلال تشريعات 7 أكتوبر نتج لنا طبيعة المقاربة الحزبية لهذه التشكيلات تجاه القضية الأمازيغية، وهي مقاربة تقوم على المناسباتية والاستحضار البراغماتي الذي لا يتجاوز حدود التسويق السياسي وكسب ود الأصوات الانتخابية. كما أن هذه الكيانات لا تجعل من الأمازيغية أولوية ذات أهمية، وفق مقاربة تؤسس للمساواة اللغوية وإيجاد معالجة متوازنة للواقع اللغوي والثقافي بالمغرب، على أساس التمييز الإيجابي لصالح الأمازيغية، وليس تكريس سياسة الميز ضد الأمازيغية. علاوة على أن هذه الأحزاب لم تتخلص لحد الآن من إرثها الإيديولوجي ورواسب الماضي.

يقترحها الحزب، نجد أن نقطة واحدة فقط تتضمن إشارة إلى الأمازيغية من خلال القول بـ "وضع برنامج عمل متعدد السنوات لادماج الأمازيغية في كل مستويات التعليم"، دون أية إشارة لضرورة تفعيل طابعها الرسمي أو تعزيز موقفها في الإعلام أو في مجالات الثقافة والبحث الأكاديمي أو دواليب الحياة العامة.

* حزب "الحمامة": غياب تام للأمازيغية

هو من الأحزاب التي لم يسبق لها أن طرحت موقفاً من الأمازيغية أو دافعت عنها في الوقت من الأوقات رغم المشاركات المكثفة في مختلف الحكومات المتعاقبة طيلة الـ 40 سنة الماضية. ولأن طبيعة الحزب والخلفية السياسية التي تأسس من أجلها كانت محكومة بسياسي خاص، فلم يسبق لحزب التجمع الوطني للأحرار أن ساند المطالب الأمازيغية حتى خلال فترة ترأسه من طرف مصطفى المنصوري. كما أن الأمازيغية ظلت مسألة جانبية وثانوية في خطاب وبرامج هذا الحزب. أما علاقة بالبرنامج الانتخابي الذي تقدم به حزب "الحمامة" خلال تشريعات 7 أكتوبر القادم، فالغريب، وحتى من باب الاستهلاك السياسي والاستغلال المناسباتي للأمازيغية في هذا الظرف، لا نجد ولو كلمة في البرنامج تشير إلى الإجراءات أو الخطوات التي يمكن أن يتخذها هذا الحزب تجاه الأمازيغية إذا ما طبق برنامجاً كأنه غير معني بتاتا بهذه القضية. بل وحتى الحديث عن التنوع الثقافي والتعدد والجانب الحضاري للمغرب غائب عن البرنامج المذكور. كما أننا لا نجد أية إشارة سواء من خلال التطرق للمدرسة وإصلاح التعليم، أو خلال التطرق للشق الثقافي والإعلامي. علاوة عن غياب أدنى إشارة إلى تفعيل ترسيمها وتعزيز حضور الأمازيغية في مناحي الحياة العامة.

* حزب "الميزان": حضور للأمازيغية ولكن بأهمية أقل

عبر التاريخ السياسي المعاصر بالمغرب، ظل حزب الاستقلال من أشد الأحزاب السياسية معادية ومناهضة لكل ما هو أمازيغي. وبالعودة إلى الكثير من المحطات والأحداث التاريخية، يتبين لنا حجم هذا العداء، خاصة حينما نستحضر الخلفيات الإيديولوجية والمرجعيات والإطار الفكري التي أطرت مواقف هذا الحزب تجاه الأمازيغية باسم "الوحدة" و"التعادلية" و"الإنسية المغربية". كما أن سياسة التعريب الشامل كمخطط استهدف مسح الهوية الوطنية للمغرب، شكلت إحدى عناصر أوجه مناهضة التنوع اللغوي والثقافي من طرف الحزب. كما أن هذا الأمر له جذور تاريخية تقارب حوالي قرن من الزمن.

ومع تزايد النضالات الأمازيغية وترسيخ فكرة الانتماء الحقيقي للهوية الأمازيغية بدل الهويات المفروضة قسراً، وأصبحت القضية الأمازيغية حقيقة لا يعل عليها، ومشياً على عادة الكيانات الحزبية في مواقفها الحزبية، أصبح حزب الاستقلال هو الآخر يدعي تبنيته للأمازيغية، وهو ما يشير إليه البرنامج الانتخابي للحزب لـ 7 أكتوبر ضمن محور ضمان الحقوق الأساسية والحريات، لكن للأسف دون أن يستطيع الحزب "الوحيد" سابقاً أن يتخلص من روااسب وبقايا الماضي، وهو ما يتجلى من خلال مطالبته بـ "الإسراع بتفعيل أكاديمية اللغة العربية لتقوية اللغة العربية وتعميمها في التعليم والإعلام والحياة العامة"، تليها المطالبة بـ "إصدار القانون التنظيمي لترسيم اللغة الأمازيغية بما يضمن إدماجها في التعليم وتعميم استعمالها في مجالات الحياة العامة"، وكذا "حماية اللهجات المستعملة في المغرب".

فإذا كان الأمر بالنسبة للغة العربية يحتاج للإسراع بتفعيلها وتقويتها وتعميمها في التعليم والإعلام والحياة العامة - رغم أنها تعمم منذ أزيد من 60 سنة - فالأمر بالنسبة للأمازيغية لا يحتاج سوى لإدماجها واستعمالها.

* حزب "الجرار": تفاعل براغماتي

يبدو أنه الحزب الأكثر براغماتية في تعامله واستحضاره للمطالب الأمازيغية خلال هذه الانتخابات. فبعد المذكرة التي تقدمها الحزب بعد مهزلة مشروع القانون التنظيمي للأمازيغية الذي أصدرته حكومة عبد الإله بنكيران، وفي سياق التجاذب القائم بين الحزبين، أكد البرنامج الانتخابي لـ "الجرار" على جعل الأمازيغية من جملة الالتزامات الـ 10 التي يتقدم بها حزب الأصالة والمعاصرة عبر الالتزام بـ "تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية وضمان الحقوق الثقافية لمكونات الهوية الوطنية"، رغم أن العديد من القراءات والمؤشرات تذهب في سياق التأكيد على وجود قوة الواقع كمدد في تبني هذا الموقف أكثر مما هي قناعة واضحة على غرار لتبني

* حزب "المصباح": حضور الأمازيغية شبه غائب

يعد حزب العدالة والتنمية، أو الحزب الأغلي خلال التجربة الحكومية الحالية 2016-2011، من أبرز الأحزاب المنشدة في مواقفها المعادية للقضية الأمازيغية رغم التنصيص الدستوري على الطابع الرسمي لها. ولعل في التأخر الذي ميز إخراج القانون التنظيمي الخاص بتفعيل وتنزيل رسمية اللغة الأمازيغية في الوقت الميث من عمر الولاية التشريعية، خير دليل على ذلك. علاوة على المواقف التي عبر عنها هذا التنظيم الحزبي مراراً بخصوص ذات القضية. وإذا كان البرنامج الانتخابي لحزب العدالة والتنمية خلال انتخابات 7 أكتوبر قد أكد على التثبيت بالمرجعية الدينية-الإسلامية للحزب والقيم الحضارية والروحية، فإن حضور الأمازيغية فيه لا يتعدى حدود الإشارة إليها ضمن محور "صون كرامة المواطن وحقوقه" من خلال عبارة "النهوض بالأمازيغية باعتبارها ورثاً وطنياً" وفق الصيغة الواردة في ذات البرنامج، وهو ما يعكس طبيعة المنظور الذي لا زال حزب "المصباح" يتعامل به مع الأمازيغية رغم التحول الذي طرأ على مواقف الكثير من الأحزاب الأخرى، وكذا رغم التقدم النسبي في التعاطي الرسمي معها. كما أن الحديث عن تفعيل الطابع الدستوري للغة الأمازيغية مغيب بصفة نهائية من برنامج هذا الحزب. فضلاً عن السكوت وتغيب الحديث عن تعزيز تدريسها في مختلف أسلاك التعليم، بما في ذلك التعليم العالي، وتعزيز إدماجها في الحياة العامة والشأن الثقافي والفني والإعلامي، وموقعها في النسيج المجتمعي، وهو ما يعكس موقفاً سلبياً لإخوان "المصباح" من "الشؤون" كما سماها ذات مرة الأمين العام للحزب.

* حزب "الكتاب": لم يبوأ الأمازيغية مكانتها

حزب التقدم والاشتراكية من التنظيمات السياسية التي كانت سباقة إلى المطالبة بإحقاق الحقوق اللغوية والثقافية للأمازيغية منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي. كما كانت مواقفه على العموم إيجابية من "الخصوصية الأمازيغية"، رغم أن مشاركته خلال الـ 4 تجارب الحكومية الأخيرة، أي منذ سنة 1998، لم تسجل سوى إنشاء القناة الأمازيغية سنة 2010 على عهد تدبير الحزب لوزارة الاتصال. كما سجل تقاعس الحزب في الدفاع عن مواقفه عن الأمازيغية أمام حليفه العدالة والتنمية خلال الحكومة الحالية على مستوى مضمون مشروع القانون التنظيمي للأمازيغية. أما ما يتعلق بالبرنامج الانتخابي لحزب علي يعته خلال استحقاق 7 أكتوبر، فالملاحظ أن الحزب لم يبوأ الأمازيغية مكانتها وفق تصور واضح يفترض أنه يعكس وعي الحزب بأهمية واستراتيجية ومحورية هذه القضية في أبعادها الهوياتية والثقافية والسياسية، إذ اكتفى بـ "تتمين التنوع الثقافي" والمطالبة بـ "وضع سياسية لغوية متناسقة من خلال المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، وتتمين اللغة العربية والتفعيل التدريجي للمقتضيات الدستورية التي جعلت من الأمازيغية لغة رسمية"، كما ورد في برنامج الحزب ضمن محور "التنزيل الديمقراطي للدستور"، رغم أن ذات الحزب شكل واحداً من مكونات الحكومة الحالية، كما أشرف على تدبير وزارة الثقافة التي أشرفت على التنسيق في إعداد مشروع القانون التنظيمي للأمازيغية، والذي رفضته الحركة الأمازيغية جملة وتفصيلاً لما تضمنه من تراجع وتأجيل تفعيل الطابع الرسمي، وقد كان بإمكان حزب التقدم والاشتراكية أن يثبت موقفه أكثر بدل التراجع عن ذلك، علاوة على إغفال بصفة كلية كل ما يتعلق بإدماج وتعزيز الأمازيغية في المنظومة الإعلامية والتعليمية والأكاديمية والقضاء ومجالات أخرى تعتبر أكثر حيوية.

* حزب "السنبله": ادراج نقطة واحدة تشير إلى الأمازيغية

عادة ما يقدم حزب الحركة الشعبية على أساس كونه حزب "العالم القروي" و"البادية" المدافع عن الأمازيغية. ورغم ذلك، فقد ظل الحزب "يُتهم" بالاستغلال السياسي والانتخابي للأمازيغية كورقة رابحة بدليل أن ذات الحزب لم يسبق له أن قدم أي شيء في سبيل رفع الإقصاء والتمهيش الذي عاشته اللغة والثقافة الأمازيغية. وإذا كان حزب "الزايغ" يرفع شعارات تطالب بالمصالحة مع الأمازيغية، إلا أنه، وباعتباره أحد مكونات الأغلبية الحكومية الحالية، لم يسجل موقفه خلال إعداد وإخراج مشروع القانون التنظيمي للأمازيغية، رغم أن الأمين العام للحزب امحمد العنصر صرح مؤخراً عن عدم رضا "السنبله" عن ذلك. أما بخصوص البرنامج الانتخابي الذي تقدم به حزب الحركة الشعبية لانتخابات 7 أكتوبر، فمن بين 77 إجراء من أجل "الإصلاح والإلتزام" التي



في الذكرى الخامسة عشرة لخطاب أجدير

إركام يتوج فاطمة بوخريص بالجائزة التقديرية للثقافة الأمازيغية



الأمازيغية برسم سنة 2015، وسهرة فنية ختامية كبرى يوم الثلاثاء 18 أكتوبر 2016، بالمرح الوطني محمد الخامس، ابتداء من الساعة الثامنة مساءً. كمال الوسطاني

الباحث يوسف أوكيض عن مخطوطه: «شرح لكتاب الحوض لمحمد علي أوزال».

وألت الجائزة الوطنية للإبداع الفني، صنف الأغنية العصرية لمجموعة رفانا عن ألبومها «araghi»، أما في صنف الأغنية التقليدية، فقد عادت للفنان أحمد مهريص، مناصفة مع سعيد موجان، أما في صنف الفيلم، فقد فاز بالجائزة كل من المخرج السينمائي أحمد بيدوا عن فيلمه الوثائقي «la guitare libre»، والمخرج والمنتج عبد العزيز أوسايع عن فيلمه «assilg». وألت جائزة الرقص الجماعي إلى جمعية إمدوكال لفن أحيدوس. وفي صنف المسرح، فازت بالجائزة جمعية تفسوسين للمسرح الأمازيغي عن عملها «pilcula». وتجدر الإشارة إلى أن المعهد نظم أنشطة مكثفة على مدى أسبوع من 10 إلى 18 أكتوبر 2016 تتضمن أيام الأبواب المفتوحة، مائدة مستديرة، تسليم جوائز الثقافة

الكتابة السردية كل من مليكة بنطالب عن مجموعتها القصصية «تياصا»، وداود كرحو وهو أستاذ التعليم الابتدائي.

وحصل الكاتب المسرحي سعيد أبرنوص على الجائزة الوطنية للترجمة عن ترجمته لمسرحية «sufuniba» للاديب العالمي فولتر، فيما فاز الأستاذ الباحث ومنسق مسلك الدراسات والأبحاث الأمازيغية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بأكادير، الأستاذ الحسين أنصام، بالجائزة الوطنية للتربية والتعليم عن صنف فئة أساتذة التعليم العالي.

وعن فئة المكونين آلت جائزة التربية والتعليم لمحمد أبيضار، وهو أستاذ مساعد للتعليم العالي ومكون في اللغة الأمازيغية. وفاز بجائزة المفتشين أحمد الغزيلي، وهو مفتش تربوي للتعليم الابتدائي؛ بينما فاز بجائزة أساتذة التعليم الابتدائي الأستاذ عمر بكريم.

وفي ما يخص الجائزة الوطنية للإعلام، فئة التلفزيون، فقد سلمت للإعلامي بقناة تمازيغيت نجيب بوطيبي عن تحقيقه المتلفز الذي يحمل عنوان «إبردان غ أقشمير واد نون»، فيما عادت جائزة الإذاعة إلى أحلام الدرقاوي، عن برنامجها الإذاعي «أمازيغ العالم»، الذي يبث على أمواج الإذاعة الأمازيغية، وفاز بالجائزة الوطنية للمخطوطات

تخليدا للذكرى الخامسة عشرة لخطاب أجدير الذي أعطى، يوم 17 أكتوبر 2001، الانطلاقة لاسترجاع اللغة والثقافة الأمازيغيتين لمكانتهما الحقيقية في الدولة المغربية، وكما أب على ذلك كل سنة، قدم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية مساء اليوم، جوائز تقديرية لعدد من الفنانين والفاعلين في مجال النهوض باللغة والثقافة الأمازيغيتين، وذلك بالمكتبة الوطنية بالرباط.

وقد عادت الجائزة التقديرية للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، هذه السنة، للأستاذة فاطمة بوخريص، منسقة ماستر اللغة والثقافة الأمازيغية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة محمد الخامس بالرباط.

فيما عادت الجائزة الوطنية للفكر والبحث، للباحثة نجاة النريسي، عن كتابها «Métamorphoses du mythe d'Ounamir, enjeu de production, de réception, et d'imagination»، أما الجائزة الوطنية للإبداع الأمازيغي، فقد فاز بها مناصفة في صنف أدب الطفل، كل من أستاذي اللغة الأمازيغية، إبراهيم بوركلي، ومحمد أوجال.

وفي الإبداع الأدبي دائما، عادت الجائزة الوطنية للثقافة الأمازيغية، صنف الشعر، إلى محمد زيادي، وهو طالب بمسلك الدراسات الأمازيغية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس؛ في حين فاز بالجائزة الوطنية صنف



وكان ضابطا سابقا في القوات المسلحة الملكية، ليشغل بعد ذلك أستاذا بكلية العسكرية بمدينة مكناس، إلى غاية عام 1995 الذي تقاعد فيه.

ك. ل.

رحيل «الهاشمي الطود» رفيق درب «عبد الكريم الخطابي»

بعد صراع طويل مع المرض، عن عمر يناهز الـ 86 عاما، ويعرف عن الطود شهامته ودفاعه المستميت عن الوطن منذ ريعان شبابه، فقد ولد الهاشمي الطود سنة 1930 بمدينة القصر الكبير وتابع بها دراسته الابتدائية بالمدرسة القرآنية، وفي مرحلة الدراسة الثانوية انتقل الهاشمي الطود إلى مصر حيث تحصل سنة 1947 على شهادة الثانوية العامة من ثانوية الحلمية بالقاهرة، ثم تخرج سنة 1951 من الكلية العسكرية الملكية ببغداد برتبة ملازم ثاني متخصص في سلاح المدرعات.

ويشار إلى أن الهاشمي الطود، كان بمثابة علبة أسرار لعبد الكريم الخطابي، خصوصا وأنه اشتهر بالتحاقه بالخطابي في القاهرة مشيا على الأقدام، توفي يوم الأحد 16 أكتوبر 2016، الهاشمي الطود أحد أبرز المقاومين المغاربة الذي كان يعرف بأخ رجالات الأمير محمد بن عبد

الكرام يتوج فاطمة بوخريص بالجائزة التقديرية للثقافة الأمازيغية



الكرام يتوج فاطمة بوخريص بالجائزة التقديرية للثقافة الأمازيغية



تيفيناغ تدخل السوق العالمية

تحتضن العاصمة المصرية القاهرة، نهاية هذا الشهر (30-26)، محاضرة مهمة حول موضوع «مسيرة حرف تيفيناغ من جدران الكهوف إلى السوق العالمية»، سيعلم لاحقا مكان المحاضرة. هذه التظاهرة الثقافية والفنية المتميزة هي بمبادرة من الفنان مادغيس ومادي، 44 عاما، وهو ناشط أمازيغي معروف من مدينة يفرن في الشمال الغربي لليبيا.

ووفقا لما جاء على حائط مادغيس ومادي على فيسبوك، سيتم خلال المحاضرة الكشف على بعض الصور والفيديوات النادرة عن نقوش تيفيناغ التي جمعها من حوالي مدينتي سيوة وقارة ستشر لأول مرة، كما سيتميز الملتقى بحضور نوعي لمحاضرين وفنانين من دول عديدة:

حضور مميز للأقباط والأشوريين والدول التي لم تأخذ نصيبها من الإشهار بخطوطها وفنونها.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مادغيس ومادي هو أحد من بذلوا جهدا كبيرا لتحليل الأمازيغية موقعا في ميدان التكنولوجيا، درس علم اللغة الاجتماعي، حيث حصل على ماجستير من جامعة ستانفورد بكاليفورنيا. ويميل كثيرا إلى الرسم، ويبدى اهتماما بالفنون. إلا أن رغبته في فتح مجال جديد أمام لغته الأم، جعله يهتم بالتكنولوجيا.

وفاة التلميذ حمزة تثير استنكارا وغضبا كبيرا بتسمان

على إثر الاحتجاجات التي صاحبت حادث وفاة التلميذ حمزة الزرواقي بثانوية بويديار وعدد من الثانويات الأخرى بالريف، بسبب الإهمال وغياب الخدمات والأجهزة الطبية بالمركز الصحي ببويديار، بعد تعرضه لوعكة صحية أثناء حصة التربية البدنية بذات الثانوية، أصدرت جمعية ادهار أويران للثقافة والتنمية بتسمان، يوم الـ بيان تستنكر من خلاله اللامسؤولية والإهمال الذي تعرض له التلميذ حمزة وكل مواطني تسمان، من قبل مراء المؤسسات وكذلك السلطات المحلية، وكذا الوضع الذي آل إليه المركز الصحي ببويديار.

وحمل البيان مسؤولية الحادث المؤلم لكل الأطر الطبية المتواجدة بالمركز الصحي ببويديار وكذا للمسؤولين على الشأن المحلي لإقليم الدريوش، كما حملت الجمعية المسؤولية أيضا لوزارة الصحة، مذكرة إياها برسالة كانت قد قدمت باسم الجمعية للوزير السابق للصحة بشأن الوضع الكارثي للمركز الصحي ببويديار.

وطالبت الجمعية من خلال البيان بحاسبة كل المتورطين في وفاة التلميذ حمزة وكل ضحايا الإهمال والتهميش من أبناء هذه البلدة، وكذا فك العزلة عن ساكنة تسمان وتوفير معدات الإسعاف الأولي والمراقبة الطبية فتح تحقيق في ملف وفاة حمزة، وتوفير سبل العيش الكريم.

جمعية ثاومات للثقافة والتنمية بأزلاف تجدد مكتبها

بعد ذلك الجمع لمناقشة القانون الأساسي الذي أجمع عاما بالمركز السوسيو-تربوي لجماعة أزلاف يومه السبت 1 أكتوبر 2016، على الساعة الثالثة بعد الزوال، وقد تضمن جدول أعمال الجمع العام تقييم إنجازات الجمعية، ومراجعة ومناقشة القانون الأساسي، وانتخاب أعضاء المكتب الجديد.

استهل الجمع العام بكلمة شكر وترحاب ألقاها رئيس الجمع، قبل شروعه في عرض مفصل لأهم إنجازات ونشاطات الجمعية، منذ تأسيسها في شهر غشت من سنة 2012، تلتها مجموعة من المداخلات والتي اتفقت على الإشادة والتناء على مجهودات مناضلي الجمعية على مدى أربع سنوات، انتقل

«تاماكيت» و«تامانوت» تؤطران أساتذة الغد بايت أورير



تكوين السلوك الإبداعي عند الأطفال»، حاول من خلالها الأستاذ الحلوي على وضع إطار نظري للموضوع من خلال التطرق إلى الإشكال المحوري الذي تتخبط فيه ظاهرة التنشئة الاجتماعية في الوقت الحاضر، العلاقة بين الأسرة والمدرسة والمجتمع، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، أنواع التنشئة الاجتماعية، آلية التنشئة الاجتماعية، العلاقة بين التفكير الإبداعي والتنشئة الاجتماعية.

أما المداخلة الثالثة في الدورة، فكانت حول منهجية تحليل نص تربوي للأستاذ أحمد الغزيلي مكون بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين بمراكش، والذي تطرق في مداخلته لبعض المفاهيم النظرية في علوم التربية، كما اشتغل على منهجية التعامل مع امتحان الكفاءة المهنية في مادة علوم التربية من خلال تطبيق في تحليل نص تربوي.

وشمل التكوين بالدورة عدة محاور أهمها، منهجية تحليل النص التربوي، المعارف التربوية المرتبطة بالتعليم الابتدائي والمعارف التربوية المرتبطة بالتعليم الثانوي التأهيلي، تم مستجدات قطاع التربية والتعليم بالمغرب وديداكتيك المواد التخصصية بالابتدائي والثانوي.

نظمت منظمة «تاماكيت و«تامانوت» مؤطران أساتذة الغد بايت أورير

نظمت منظمة «تاماكيت و«تامانوت» مؤطران أساتذة الغد بايت أورير

منتصر إثري



قال الشاعر والإعلامي الكردي، دليار ديركي، بأن هناك تشابه كبير بين القضيتين الأمازيغية والكوردية رغم البعد الجغرافي، وأضاف في حوار حصري له مع «العالم الأمازيغي» أن الشعبين «يعانيان من الاضطهاد والظلم والاحتلال وتشقيتهم، وتوزيعهم، على الدول المحيطة، واستغلال العامل الديني لبسط سيطرتهم عليهما»، مضيفاً أن العلاقات الأمازيغية الكوردية هي علاقة حديثة، لكنها لم ترتقي بعد إلى مستوى القوى الكوردية الأمازيغية الرئيسية. ويخصوص القضية الكوردية، أكد المتحدث أن «كل الشروط والمقومات متاحة لبناء الدولة الكوردية على كامل جغرافية كردستان المحتلة من قبل العرب والفرس والتركي» مبرراً بأن «المتغيرات الجارية على الأرض الآن ستغني دولاً وتحدث دولاً، ودولة كردستان من إحدى الدول التي ستعود على خريطة العالم». وحول الفيدرالية التي أعلن عنها مؤخراً من طرف كورد سوريا، أوضح الشاعر الكردي المغترب أن «التجارب وعبر التاريخ أن مركزية الدولة تخلق دول استبدادية وخاصة في الدول المتعددة القوميات»، موضحاً أن «لا النظام السوري ولا المعارضة يعترفان بحقوق الشعب الكوردي في غرب كردستان، لكن هناك في الواقع كيان كوردي والكورد يحكمون أنفسهم وسوريا لن تعود إلى ما قبل 2011 والمتغيرات الدولية وتقاطع المصالح سيرضخ الجميع للاعتراف بحقوق الشعب الكوردي» يورد المتحدث في هذا الحوار

إعداد
منتصر
إثري

الشاعر والإعلامي الكوردي دليار ديركي لـ «العالم الأمازيغي» :

هناك تشابه كبير بين القضية الأمازيغية والكوردية رغم البعد الجغرافي كل الشروط والمقومات متاحة لبناء الدولة الكوردية على كامل جغرافية كردستان المحتلة

وقتها لن يكون التدخل الخارجي لصالح الكورد، أولاً وأخيراً القوى الدولية لا يهتمها الكورد أو غير الكورد يهتمها فقط مصالحها ولا يمكن الاعتماد نهائياً على القوى الدولية، بل يجب الاعتماد على الذات واقتناص الفرص التاريخية، وعلى الكورد أن يثبتوا للقوى الدولية أن مصالحهم مع الكورد وليس مع غيرهم.

* إلى أي مدى يمكن أن يشكل الحوار حلاً لإزالة الفجوة بين الكرد فيما بينهما؟

** الحوار والتفاهم من أقوى الأسلحة التي يحتاجها الكورد في ما بينهم من أجل وحدة الخطاب والصف الكوردي وبرأيي فالفجوة التي بين أطراف الحركة الكوردستانية ليست كبيرة، فهناك تفاهم ضمني بين أغلبية القوى الكوردية وهذا ما نلاحظه في الأزمات والشدائد لكن الكورد يحتاجون إلى هذا التفاهم في جميع الحالات وليس في المصائب والكوارث فقط.

* ك شعراء ومثقفين وكتاب وكورد الشتات، هل أنتم مع أو ضد بقاء بشار الأسد في الحكم؟

** الكورد أول المنتفضين ضد النظام الاستبدادي في دمشق وانتفاضة 2004 شاهد حي على ذلك، ونظام دمشق قتل وشرذ أكثر من نصف سكان سوريا، وقانونياً بشار الأسد يتحمل المسؤولية كونه رئيس الجمهورية وبقائه في السلطة يعني استمرار القتل والعنف في سوريا.

* ما حدود علاقتكم بحكومة إقليم كردستان؟

** علاقتنا ممتازة مع إقليم كردستان ومع أغلبية القوى الكوردستانية نحن لهم كل الحب والاحترام، ونسعى إلى تطويرها وتقديمها وننتقد الأخطاء بروح الحب والمسؤولية ونعمل من أجل الحفاظ على كافة المكتسبات الكوردية في جميع أجزاء كردستان.

* ماذا تعرف عن العلاقات الأمازيغية الكوردية؟

** العلاقات الأمازيغية الكوردية هي علاقة حديثة واتسعت العلاقة بعد انتشار الشبكة العنكبوتية وهي حتى الآن على صعيد الأشخاص وبعض الجمعيات ولم ترتقي العلاقات بعد إلى مستوى القوى الكوردية الأمازيغية الرئيسية وهم باشد الحاجة لبعضهم البعض وعلينا جميعاً العمل على تطوير هذه العلاقات كي ترتقي إلى مستوى العلاقات بين القوى التي تملك القرار من الجانبين.

* وهل هناك تشابه بين القضيتين؟

** اعتقد هناك تشابه كبير بين القضيتين رغم البعد الجغرافي، الشعبين يعانيان من الاضطهاد والظلم والكورد محتلين وموزعين في أربع دول تركيا العراق إيران وسوريا، كما الأمازيغ محتلين وموزعين في المغرب والجزائر وتونس، ليبيا والنيجر ومالي ومصر... ومحتل، الطرفين استخدم الحديد والنار ضد الشعبين واستغل العامل الديني لبسط السيطرة عليهما.

* الكلمة مفتوحة لك ما تؤد قوله وفي الشأن الذي تريد؟

** كنت أتمنى أن تكون جريدة «العالم الأمازيغي» تصدر بلغة الأم لا بلغة المحتل، وأنا أجاب على أسئلتكم بلغتي الأم وليس بلغة المحتل، رغم ذلك أنا على ثقة سيأتي يوم وليس بعيد ستكون تمازغا دولة، وكوردستان دولة ويكون تبادل سفارات الدولتين ونعقد اسبوع الثقافة الكوردية في تمازغا.

الشاعر جكرخوين يمكننا القول ان الشاعر الكوردي جكر خوين آخر الشعراء الكلاسيكيين، والشعر الكردي الحديث لم تتضح ملامحه بعد، يحتاج إلى الدراسة والتمعن فيه رغم ظهور بدايات ممتازة، ونحن من نكتب الشعر الكردي الحديث برأي نعد تجارب شعرية.

قد يأتي وقت ترى فيه الاجيال التي تأتي من بعدنا أننا كنا تجارب شعرية غير ناجحة رغم المحاولات الجادة، لأن الخلفية الثقافية والتعليمية لنا ليست بلغة الأم، وقد يكون شعرا كورديا حديثاً يملك مقومات واضحة ومميزة من الابداع والثقافة الكوردية ويدرس في الجامعات الكوردية مستقبلاً، كل هذا ستحدده الاجيال التي تدرس و تتعلم في وتخرج بلغتها الأم أي تدرس بالكوردية لا الفارسية والتركية والعربية.

* ما هو أسلوب كتابتك وما هي المواضيع التي تطرق إليها في كتاباتك الشعرية؟

** أنا اكتب القصيدة النثرية، وأحياناً القصائد الغنائية، أتطرق إلى اغلب المواضيع التي تتعلق بالإنسان، يهمني جمال الإنسان ورفي البشرية، الشعر يهذب الوعي البشري ويبعده عن العنف، الشعر يظهر روحاً من الشوائب والانكسارات اليومية المحيطة، اذا اهتمت البشرية بالشعر و تذوقته، العالم كله سيعيش بسلام، و مصانع الأسلحة بدل من ان تصنع الأسلحة لقتل الإنسان، ستصنع العباب الأطفال وهدايا العشاق.

* إلى أي حد يمكن للشعر أن يخدم القضية الكوردية؟

** الشعر يخدم كل القضايا الإنسانية، والقضية الكوردية رغم اطارها السياسي لكنها قضية إنسانية وبامتياز، ليس هناك شعر يمجّد الظلم والاستبداد، بل على العكس الشعر يدعو إلى الحب والعدالة والمساواة، ومن أبسط حقوق الشعب الكردي المساواة مع جيرانه من الدول التي تحتل كردستان، وفي فترة زمنية كان للشعر الكردي تأثيراً مباشراً على الثورات الكوردية وكتب مجموعة من الشعراء ومنهم الشاعر الكوردي جكرخوين، عن الثورة وكان شعرة بمثابة ثورة بحد ذاتها بعدما غناها الفنان الكردي شفان برور مجموعة من قصائده الثورية.

* حدثنا قليلاً عن مسارك النضالي؟ وكيف صارت مغترباً عن الوطن الأم؟

** اعتقد نحن من هربنا من بطش النظام البعثي لسنا مغتربين بل منفيين طوعين، الغربية هي هجرة عن رغبة، ونحن تركنا وطننا قسراً، فررت من الوطن أواخر 1994 كنت مطلوباً من فرع فلسطين السيئ الصيت، كان علي أن أحمل رسالة محتومة من الفرع الأمني في مدينتي ديرك واذهب بها إلى دمشق فرع فلسطين، وعن طريق عنصر أمني ورشوة كبيرة، إخوتي علموا مضمونها، والعنصر الأمني نصحهم ان أخرج من البلد لأن ما هو موجود في الظرف المختوم سي جد ولن أعود من فرع فلسطين، بل سأقاد إلى المعتقل، بقيت عدة شهور متوارياً في دمشق وكنت أحمل (بطاقة اجانب الحمراء) وهي بمثابة بطاقة شخصية للكورد المجريين من الجنسية السورية باسم مستعار حتى سحقت الفرصة ان أغادر سوريا بجواز سفر مزور ووصلت إلى أوروبا، ولم استطع زيارة أهلي إلا بعد 17 سنة، أي بعد قيام الثورة السورية وسيطرة الكورد على مناطقهم دخلت إلى غرب كردستان عن طريق إقليم كردستان العراق.

* ممكن أن تحدثنا قليلاً عن علاقتك بالشعر، كيف اشتعلت لديك جمره الكتابة الشعرية؟

** ليست لي أي علاقة بالشعر، إنما الشعر وطن اسكنه وأحترق التسكع في شوارع والسكر في حواريه، وأعري بما تسمى الأوطان في وطن الشعر، ضارباً عرض الحائط كل الخرائط والقوانين، أنا لا اكتب الشعر إنما الشعر يسكنني يكتبني ويرسم بزيفي لوحات من كلمات، الشعر أم تهز مهدي وقبل النوم تقبلني.

أول حرائقي كانت بلغتي الأم كنت في الصف الرابع الابتدائي، عمري كان 10 سنوات، أطلع عليها أخي وقال ما تكتبه شعر وكان يوم 20 مارس، أخي رحمه الله كان قيادياً في أحد الأحزاب الكوردية، ورافقه إلى ندوة عيد النوروز السرية، قرأت ما كتبت في تلك الأمسية النوروزية، وبعدها في المرحلة الإعدادية والثانوية كنت أكتب لأصدقائي رسائلهم الغرامية إلى حبيباتهم مقابل علبه دخان، وطبعت أول ديوان لي باللغة العربية (الوحد) عام 2000 وأنا في منفاي بهولندا.

* ما الذي يغذي فيك روح الإبداع الشعري أو ما أطلق عليه «فيما بين الكتابة الشعرية» إن جاز التعبير لتعلق في سماء الشعر الكوردي؟

** دعني اقول أي نبض يجري في شراييني كي تبقى الحرائق مشتعلة، هناك مجموعة عوامل وأسباب لعبت دورها في إشعال نيران الحروف وهي: حب أمي، وقهر الاحتلال، أنا كوردي وطني محتل والسياسات والممارسات الاحتلالية ولدت عندي قوة للرفض والتمرد على الواقع وعبرت عنه عن طريق الشعر، الاحتلال يعني الحرمان، الحزن، قمع الحب والخوف المنتشر في أرتقة مدننا.

وتغيرت عوامل وأسباب الحرائق الشعرية بتغيير الجغرافية والوقت، والمنفى الاختياري وطموح اطفالي لورين ورويار وحبيبتي امهم لهمدورفي استمرار اشتعال الحرائق الشعرية.

* نلاحظ هجرة جماعية للكورد باتجاه الإبداع الشعري، ترى ما الذي جعلكم أن تطرقوا لهذا الباب، هل هي موهبة أم قصة نجهلها؟

** الشعوب المحتلة تحت عن منفذ لتخفيف وطأة الوجود وألم الاحتلال، والشعر نافذة واسعة للتعبير والتنفس من خلالها، اعتقد قد يكون هذا احد الأسباب وبعض الأسباب الأخرى مثل غنى الادب الشفهي الكردي وقصص وملاحم أبطال الحب والحرب التي تغنى في الموائل والأغاني الكوردية الشعبية، هذا يعطي زخماً للشاعر الكردي، والتراكم الثقافي المكتسب من المحيط الذي يعيش فيه يجعله يبدع في لغة المحتل، ولغته الأم.

* إلى أي حد تجدون اهتمام المجتمع الكوردي بالشعر؟

** الشعب الكوردي شعب ذواق للفن بكافة أشكاله، فمن بين كل ثلاثة أشخاص من الكورد تجد كوردياً يجيد العزف على الطنبور آلة موسيقية، والشعب الذي يجيد الرقص والغناء بكل تأكيد يملك فضاءً واسعاً من الإبداع في كافة المجالات ومنها الشعر.

* ما هو تقييمك لواقع الثقافة في الأراضي الكوردية وتحديداً للشعر بنوعيه الكلاسيكي والحديث؟

** واقع الثقافة الكوردية تراجع في السنوات الأخيرة رغم ذلك لا بأس به، لكنها تحتاج إلى اهتمام وجدية أكثر من قبل المؤسسات المعنية و الشعر جزء من هذا الواقع.

الشعر الكلاسيكي الكردي اتم رسالته في اعمال

الأمم المتحدة تطالب تونس بالاعتراف بالأمازيغ وتدين تنكرها للأمازيغية

إعداد
سعيد
الضواح



والثقافية للأمازيغ، بما في ذلك فرض اللغة العربية كلغة رسمية في التعليم العام، كما تأسف أعضاء اللجنة، في تقريرهم، على ضعف الميزانية المخصصة لـ"الثقافة -عموما- ولحماية التراث الثقافي للسكان الأمازيغ-بالخصوص".

وبناء على ذلك، قامت اللجنة المعنية بالحقوق الثقافية صلب منظمة الأمم المتحدة، بطرح جملة من التوصيات على غرار الاعتراف بلغة وثقافة "السكان الأصليين الأمازيغ" وضمان حمايتهم وتعزيزها، وفق ما طالبت به لجنة مناهضة التمييز العنصري سنة 2009.

وإلى جانب ذلك، نص التقرير على أن الدولة التونسية مطالبة بجمع الإحصاءات المصنفة حسب العرق والثقافة، من خلال البيانات الشخصية، واتخاذ التدابير التشريعية والإدارية لضمان تدريس اللغة الأمازيغية في جميع المراحل الدراسية وتشجيع معرفة تاريخ وثقافة الأمازيغية، بالإضافة إلى إلغاء المرسوم رقم 85 بتاريخ 12/12/1962 والسماح بتسجيل الأسماء الشخصية الأمازيغية في سجلات الحالة المدنية، مع تسهيل سبر الأنشطة الثقافية من قبل الجمعيات الثقافية الأمازيغية المنظمة.

وجاءت توصيات اللجنة الأمامية منسجمة مع مطالب الجمعيات التي تسعى إلى الاعتراف بحقوق الأمازيغ ومن ضمنها كما نقل موقع «الشاهد» شبكة «تمغزة» التي رحبت بالتوصيات التي قدمتها اللجنة الأمامية لتونس.

واعتبرت الجمعية هذه التوصيات "الحد الأدنى الذي من المفترض أن ترفضه اللجنة على الدولة التونسية من أجل ضمان الحقوق الأساسية للأمازيغ"، مذكرة أنه "إذا اعتبر الأمازيغ من الأقليات في تونس، فذلك نتيجة لسياسة التعريب التي استخدمت كل الوسائل ضد الهوية الأمازيغية في تونس وفي شمال أفريقيا كله، ورغم ذلك لا يزال هناك أثر للأمازيغ".

وتابعت الجمعية: "الأمازيغ ليسوا ضيوفا في دول شمال أفريقيا التي يجب عليها أن تكفل الحقوق الثقافية واللغوية" مشيرة إلى أنها "أرض الأمازيغ منذ آلاف السنين، وهم ليسوا مضطرون للتوسل من أجل الاعتراف بهم أو التفاوض حول وجوديتهم وهويتهم الثقافية والسياسية... هي دعوة حضارية وذات سيادة، لا غير".

هذا ويأتي تقرير اللجنة الأمامية، بعد حوالي ثلاث سنوات من مصادقة المجلس الوطني التأسيسي التونسي في 26 يناير 2014، على دستور تونس ما بعد الثورة، إلا أن أمازيغ تونس كانوا أول المحتجين على الدستور التونسي الجديد، ونظموا وقفة احتجاجية أمام المجلس الوطني التأسيسي، مباشرة بعد المصادقة عليه،

قامت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باستعراض واقع تلك الحقوق بدولة تونس يوم الخميس 22 ويوم الجمعة 23 سبتمبر. وتعد تونس إحدى الدول، البالغ عددها 164 دولة، التي صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالتالي يلزم أن تستعرضها اللجنة بانتظام.

وناقشت اللجنة، المؤلفة من 18 خبيراً مستقلاً في مجال حقوق الإنسان، مجموعة من المسائل المتعلقة بتنفيذ تونس للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع وفد تونس، كما عقدت اللجنة اجتماعات علنية مع الوفود، قبل أن تقوم بنشر تقريرها الحقوقي حول تونس. يوم 10 أكتوبر 2016، في إطار دورتها الـ59، الذي يتهم الدولة التونسية بـ"محرابة وإقصاء وتهميش اللغة والثقافة الأمازيغية بالبلد".

هذا التقرير حسب ما نقلته وكالات إخبارية ضمنها موقع الشاهد، جاء كذلك بعد اللقاء الذي جمع بين خبراء الأمم المتحدة ووفد من الحكومة التونسية برئاسة الوزير المسؤول عن العلاقات مع الهيئات الدستورية والجمعية المدني المهدى بن غربية، يومي 22 و23 شتنبر المنصرم، حول التدابير المتخذة لتنفيذ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما استوجب طرح قضية الأمازيغ في تونس.

وردا على سؤال حول الأمازيغ في البلاد، قال مهدي بن غربية أن ما وصفه "بالأقليات، بما في ذلك الأمازيغية تتمتع بنفس الحقوق الدستورية مثل بقية السكان ولكن المشكلة الآن هي الاعتراف بالأقليات" مشيرا إلى أنه "لم تجر أي دراسات حول هذا الموضوع". كما أضاف، في السياق ذاته، أن "جميع الأقليات في تونس مرحب بها" موضحة أن "هوية المجتمع التونسي عربية مسلمة، إلا أن الدستور يحمي الأقليات". وتابع أن "الحكومة ليس لديها مشكلة مع المجتمع، بأقليته، على الإطلاق".

إجابة كما نقلت ذات المصادر، لم تقنع أعضاء لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأمم المتحدة، الذين أربوا من خلال تقريرهم، عن "قلقهم إزاء المعلومات التي وردت عن التمييز الذي تعاني منه ما وصفته بالأقلية الأمازيغية، ولا سيما في ممارسة الحقوق الثقافية، وعدم وجود بيانات مصنفة حسب العرق والثقافة يجعل من المستحيل تقييم الوضع الحقيقي للأمازيغية".

وأضاف التقرير أن "اللجنة تلاحظ أن تعريف الهوية العربية والإسلامية للدولة يمكن أن يؤدي إلى انتهاك الحقوق اللغوية

بالإضافة لتدشينهم حملة واسعة ضدهم فيها بشكل أو بآخر أمازيغ بقية بلدان شمال أفريقيا.

ويعود سبب الاحتجاج على الدستور التونسي الجديد من قبل الأمازيغ إلى إقصائه الكلي للهوية الأمازيغية لتونس، وللغة والثقافة الأمازيغيتين للبلاد، بل أكثر من ذلك إعادته للحياة شعارات الوحدة العربية والقومية العربية التي عانى منها الأمازيغ لعقود، إذ ورد في توطئة الدستور التونسي أنه «تأسيسا واستلهاما من حركاتنا الإصلاحية المستندة إلى مقومات هويتنا (العربية الإسلامية)، وتوثيقا لانتماثنا الثقافي والحضاري للأمة العربية والإسلامية، ودعما لوحدة المغاربة باعتبارها خطوة نحو (تحقيق الوحدة العربية)، والتكامل مع الشعوب الإسلامية والشعوب الإفريقية، والتعاون مع شعوب العالم».

أما في الباب الأول وفيما يخص المبادئ العامة، فقد ورد في الفصل الأول أن «تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها»، والجمهورية نظامها»، وهو فصل غير قابل للتعديل. كما ورد في الفصل الخامس أن الجمهورية التونسية جزء من (المغرب العربي)، تعمل على تحقيق وحدته وتتخذ كافة التدابير لتجسيماها».

جبل نفوسا : اختتام ملتقى نالوت للمصالحة الوطنية برفض التدخل الأجنبي



وغيرها من المدن والمناطق...».

هذا وتطرق المشاركون حسب المصدر ذاته، إلى عدة قضايا وموضوعات تهم ليبيا وتشغل بال الليبيين، واتسم الحوار بالنقاش الجاد والمسؤول وبالروح الوطنية العالية والمصارحة والشفافية، كما تميزت جلسة الحوار بحضور واضح لشخصيات نسائية. وأجمعت المداخلات على التسامي على الجراح والتأكيد على الانحياز للوطن والتسامح والتصالح والالتفات لبناء ليبيا التي تجمع الليبيين كافة..

يشار إلى أن اللجنة المكلفة من قبل اللجنة التحضيرية للملتقى بإدارة جلسة الحوار ولجنة إدارة الجلسة ستتم بلورة الملاحظات والاقتراحات التي دونتها في الحوار، على شكل توصيات سيتم تسليمها للجنة التحضيرية للملتقى نالوت التي بدورها ستقوم بتضمينها في التوصيات النهائية للملتقى.

اختتمت نهاية الشهر الماضي أشغال ملتقى نالوت للمصالحة الوطنية بإصدار بيان ختامي أكد فيه الليبيون على وحدة التراب الليبي، ورفض جميع أشكال التدخل الأجنبي في الشأن الليبي الداخلي، ورفض أي اجتماعات تخص ليبيا تقام خارج حدودها والتأكيد على الحوار الليبي-الليبي، بالإضافة لدعم مؤسسات الدولة المتمثلة في الجيش والشرطة والقضاء تحت شرعية الدولة الليبية، إلى جانب إعلان مبدأ التهدئة الشاملة وتشكيل لجان تقوم برسم خارطة طريق للمصالحة الوطنية.

هذا وكانت أولى جلسات الحوار بملتقى المصالحة والوحدة الوطنية بمدينة نالوت الأمازيغية، الواقعة في جبل نفوسة غرب ليبيا قد تميزت بحضور أزيد من خمسمائة وفد، وركز المحور الأول من الملتقى على الصراع السياسي وأزمة الاتفاق السياسي والمجتمع الدولي والأزمة الليبية، وأزمة المؤسسة العسكرية والأمنية، بينما ناقش المحور الثاني أزمة المهجرين والنازحين في الداخل والخارج، فيما خصص المحور الثالث للعدالة الانتقالية وقانون العفو العام، ومحاكمة المحتجزين السياسيين، أما المحور الرابع فركز على الدين والدولة وأزمة أيديولوجية الدولة الدينية وإدارة الدولة المدنية، بينما ناقش المحور الخامس حقوق الإنسان والحقوق الثقافية وحقوق الهوية وحقوق المرأة.

وتميز الملتقى وفق ما أعلنه المجلس البلدي لنالوت بحضور رؤساء وعمداء وأعضاء مجالس الشورى والحكام والأعيان والبلديات وأساتذة الجامعات وأعضاء لجان أزمة ومؤسسات المجتمع المدني ونشطاء مدنيين وخبراء ومختصين في عدة مجالات، توافدوا وفق ما أعلنه المجلس البلدي لمدينة نالوت، من مدن ومناطق عدة كـ«البيضاء، غريان، غدامس، بنغازي، يفرن، الجميل، بني وليد، نسمة، قصر بن غشير، سبها، زليتن، طمزین، طرابلس، جادو، الاصابعة، وازن، رقدالين، القلعة، الحرابة، الغزاياء، صرمان، نالوت

ليبيا : أمازيغ طرابلس يتعرضون للخطف والتعذيب بسبب الهوية والعرق



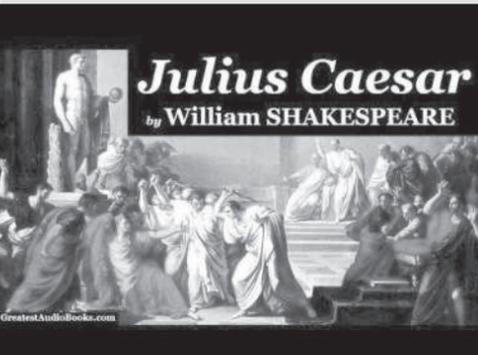
ودعا المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا كافة الثوار الأمازيغ إلى التحلي بالحكمة وضبط النفس والوقوف صفا واحدا ضد هذه الانتهاكات من أجل الدفاع عن حرية المواطنين ومبادئ الديمقراطية والعدالة والمساواة والحفاظ على الأمن والاستقرار في طرابلس.

يشار إلى المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا هو مؤسسة منتخبة بشكل ديمقراطي من قبل المواطنين الليبيين الأمازيغ في استحقاقات شعبية أجريت بمختلف المدن والمناطق الأمازيغية بالبلاد بما في ذلك العاصمة طرابلس.

أعلن المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا في بيان له يوم 10 أكتوبر الجاري متابعته عن كذب للتطورات الأخيرة والخطيرة جدا في العاصمة الليبية طرابلس، حيث يتعرض المواطنون المدنيين من الأمازيغ، حسب المجلس، للتمييز العنصري والخطف والتعذيب بسبب الهوية والعرق من قبل ميليشيات مسلحة متواجدة في طرابلس.

وأشار بيان المجلس إلى أن ذلك يأتي في الوقت الذي يلتزم فيه الحياض في ما يحدث من تجاذبات سياسية وصراعات على السلطة والمناصب.

مسرحية «يوليوس قيصر» لوليام شكسبير تعرض بالأمازيغية في الجزائر العاصمة



العالمي لهذه اللغة التي باتت رسمية... وبهذه المسرحية يوقع عقباوي شيخ الذي توجهت أعماله عدة مرات إخراج المسرحية الخامس بعد مسرحية «الحب المنوع» (2008) و«الجدار» (2013) و«عزوزن» (2015) و«حالة حب» (2016).

وبرمجت مسرحية «يوليوس قيصر» التي أنتجتها فرقة «نغراما» لأقبو (بجاية) التي تأسست سنة 2013 والتي أخرجت مسرحيات «سينيستر» (2013) و«أسيف أنتيسلفي» (وادي الجنون-2014) و«اليوم الثامن من الأسبوع» (2015) بالمسرح الوطني الجزائري في عرض وحيد.

ويتصنع «أنطونيو» (مالك فلاق) رجل ثقة الإمبراطور الذي طعن بالخنجر بانضمامه للمتآمرين قبل أن يكشفهم أمام شعب روما خلال إلقاء الكلمة التأيينية. وتميز أداء الممثلين ومن بينهم صفيان ميهوبي (أوكتاف) وعميروش سعيدون (كاسكا) وباشا ياسين (ماتيويس) بتنقلهم أحيانا بين الجمهور.

وترجمت المسرحية إلى اللغة الأمازيغية حسب ما أوردته «واج» من طرف حمزة بوكير الذي أوضح أن هذا العمل لوليام شكسبير «يستكشف المشاعر الإنسانية» وأنه من خلال إعادة الكتابة هذه يسعى على غرار العروض الكلاسيكية التي قدمت باللغة الأمازيغية من طرف فرق أخرى إلى إبراز الجانب

قدم العرض الأول لمسرحية «يوليوس قيصر» لوليام شكسبير التراجيديا الكلاسيكية التي تندد دون تحفظ بطرح التواطؤ والمؤامرة يوم الأحد 16 أكتوبر في الجزائر العاصمة باللغة الأمازيغية.

واستمتع الجمهور في قاعة كاتب ياسين للمسرح الوطني محي بشطرزي طيلة 75 دقيقة بالعمل العالمي لوليام شكسبير (1564-1616) الذي أخرجها على المسرح في تصور كلاسيكي جديد وتجريبي عقباوي شيخ.

وتندد المسرحية التي تمت برمجتها بمناسبة الذكرى الـ400 لوفاة الكاتب المسرحي الإنجليزي بطرح التواطؤ من خلال مؤامرة دبرها «بروتوس» الذي أدى دوره حمزة بوكير والذي يتم اغتياله.

فيدرالية رابطة حقوق النساء في تقريرها حول ملاحظا الانتخابات:

إيجابية التقدم على مستوى نسبة التمثيلية النسائية بالبرلمان في الانتخابات التشريعية ضرورة مقارنة النوع لضمان وتعزيز وجود النساء في اسمى مواقع اقرار مناصفة مع الرجال



التطرق للقطبا النسائية في معظم التجمعات التي تم معاينتها من طرف الملاحظين و الملاحظات، بل تم تناولها بشكل عام وعابر. وأكدت على أن لغة الخطاب ذكورية على العموم، وأن حضور النساء في مناصب المهراجات كان باهتا، بل أن أخذ النساء الكلمة للتعريف بالبرنامج الحزبي كان ضعيفا.

وأضافت الفيدرالية في تقريرها بأنه في يوم الاقتراع تم تسجيل حضور ضعيف للمرأة داخل تشكيلة مكاتب التصويت التي تمت تغطيتها سواء كرئيسات مكاتب أو نائبات أو كعضوات أو كممثلات للأحزاب السياسية، بالإضافة إلى انعدام ولوجيات في مكاتب التصويت الموجودة في الطوابق العليا بالنسبة للنساء المسنات والنساء في وضعية اعاقة والنساء الحوامل، وغياب مطلق للشروطيات في محيط مكاتب التصويت. وركزت على عدم وجود مترجمين أمازيغيين رسميين لتسهيل التواصل مع المواطنين والمواطنات الذين لا يتكلمون إلا اللغة الأمازيغية.

وبشكل عام أشار ذات التقرير بأن الانتخابات عموما مرت في أجواء إيجابية من الناحية المعيارية والعملية، وبالنسبة للجانب النسائي، أكد التقرير على أنه هناك تطور على مستوى الوعي بأهمية ومحورية المشاركة والتمثيلية للنساء، غير أن المقاربة الشاملة والفعالية تظل ضعيفة على أكثر من مستوى وهو ما يستدعي إرادة حقيقية للنهوض بتلك الجوانب.

وأوصت الفيدرالية في تقريرها بضرورة مراجعة المنظومة الانتخابية بشكل يراعي مقارنة النوع الإجتماعي في كافة مراحل العملية الانتخابية بشكل يضمن تواجدا ومشاركة ومواقع بارزة للنساء. وطالبت وزارة الداخلية، كمصرف أول على الانتخابات، باحترام مقارنة النوع في تمثيلية أعضاء مكتب التصويت، بتعزيز تعيين النساء كعضوات في هذه المكاتب خاصة في موقع المسؤولية كمنصب رئيس

أكدت فيدرالية رابطة حقوق النساء، في ندوة صحافية نظمتها يوم 19 أكتوبر الحالي بهيئة المحامين بالرباط، على أن النساء شكلن % 45 من الهيئة الناخبة، مقابل % 55 من الرجال، وهي الإحصائيات الوحيدة المبينة على مقارنة النوع التي توفرت رسميا بالإضافة إلى نتائج تمثيلية النساء بالبرلمان التي بلغت 81 مقعدا تتوزع على 60 في اللائحة الوطنية و11 مقعد من لائحة الشباب، و10 من الدوائر المحلية.

وسجلت الفيدرالية، في تقرير أولي لها حول ملاحظة الانتخابات التشريعية ليوم 7 أكتوبر الحالي، إيجابية التقدم على مستوى نسبة التمثيلية النسائية بالبرلمان، بحيث تم المرور من % 17 إلى % 21، غير أن التطلعات كانت أكبر من ذلك بالنظر إلى مقتضيات الدستورية. كما سجلت عدم إعطاء وزارة الداخلية للنتائج حسب النوع وفي الوقت المناسب مما صعب علينا مسألة المتابعة والمراقبة.

وأبرزت الفيدرالية على أن حضور النساء كان وازنا في الحملات الانتخابية رغم ظروف الجهل والأمية والفقر، وهو ما يؤثر على تطور اهتمام النساء بالمشاركة السياسية والحق في التعبير ..

ولاحظت عدم إسناد إدارة الحملات الانتخابية للنساء، وضعف حضور النساء كوكيلات للوائح المحلية، بالإضافة إلى ضعف حضور النساء في لوائح الشباب، ووضع النساء في غالبية اللوائح المحلية في المراتب الأخيرة، مما يعزز فرضية وجود النساء فقط لتكملة اللائحة أو من أجل الديكور.

كما سجلت شبه غياب الدعاية للوائح الوطنية النسائية والشبابية ما عدا بعض الأحزاب القليلة، وضعف حضور النساء على المستوى الدعائي كممثلات لللائحة النسائية، وغياب منشورات أو ملصقات باللغة الأمازيغية وخاصة في المناطق الأمازيغية.

وأضافت الفيدرالية أنه خلال الحملات الانتخابية كان هناك غياب شعارات نسائية، كما أنه لم يتم

بغرفته ووضع أليات وفقا لمقاربة النوع لضمان وتعزيز وجود النساء في اسمى مواقع اقرار مناصفة مع الرجال، داخل هذه المؤسسات مثل: رئاسة النيابة العرف، ورئاسة اللجان، وإعطاء الأولوية اللازمة للتشريعات، ورقابة الحكومة فيما يتعلق بالحقوق النسائية للنساء والمساواة والمناصفة؛ وبتوسيع التمثيلية النسائية في الحكومة المقبلة على قاعدة مقتضيات الدستورية والرهانات الوطنية والعالمية في مجال التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

مكتب أو نائبه. وطالبت الأحزاب السياسية بتعزيز حضور النساء كمرشحات، وتحسين ترتيبهن في اللوائح، والدفع بهن لإدارة الحملات وتتبعها وفي مراقبة العملية الانتخابية.

كما طالبت الهيئة العليا للمسمي البصري باحترام تمثيلية النساء والمناصفة في المدد المخصصة لتقديم البرامج الانتخابية للأحزاب في الإعلام العمومي. وتحقيق المناصفة بين المرأة والرجل، مع تعزيز موقع الشباب في اتخاذ القرار العمومي؛ وطالبت الفيدرالية بمراجعة الأنظمة الداخلية للبرلمان

في الملتقى الوطني للمرأة المبدعة في نسخته الثالثة: كرسيف تكرم المرأة الأمازيغية



اختتمت مساء الأحد 16 أكتوبر 2016 بمدينة كرسيف فعاليات الدورة الثالثة للملتقى الوطني للمرأة المبدعة الذي امتد على مدى ثلاثة أيام بدعوة من جمعية وورثان وبدعم من وزارة الثقافة، المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، وكالة تنمية أقاليم الشمال، عمالة إقليم كرسيف، مجلس جهة الشرق، الجماعة الترابية لكرسيف وجمعية أدرار كرسيف، وقد عرفت أشغال الملتقى الذي افتتح يوم الجمعة 14 أكتوبر 2016 بكلمة لمديرة الملتقى السيدة سهام علوان وتلاها تكريم كل من الأستاذة والمناضلة فاطمة رزاق (عضو الكونكرس العالمي الأمازيغي وعضو جمعية سكان جبال العالم فرع المغرب)، المناضلة عربية نور الباز (رئيسة الجمعية التونسية للمرأة الأمازيغية) والصحافية الزهرة ووحساين (صحافية بالإذاعة الوطنية) اللواتي قدمت شهادات إعراف في حقهن عن عطاءهن كل حسب تخصصها وموقعها لخدمة الإبداع النسائي، وبعد ذلك تم تنظيم ندوات فكرية حول مواضيع متعددة منها « دور المرأة في الحفاظ على التراث الأمازيغي »، « مسيرة المرأة الأمازيغية بتونس »، « المرأة في الحكاية الشعبية »، « الإبداع النسائي من الفنون التقليدية إلى العصرية »، « المرأة والهجرة » و « البعد النسائي في المنظومة الحقوقية » بتأطير من شخصيات أكاديمية متخصصة، ومشاركة ما يزيد عن 50 هيئة وشخصية ذاتية (جمعيات، تعاونيات، إعلاميين، جامعيين، فنانين ومثقفين ...) تمثل 23 إقليما من 07 جهات بالإضافة إلى حضور تونس كضيف شرف، و تهدف هذه التظاهرة

إلى مجموعة من الأهداف منها: التعريف بالإبداع النسائي الهامشي، إبراز دور المرأة من المجتمع من خلال الإبداع الفني، تكريس مبدأ المساواة بين الجنسين وتكافؤ الفرص عن طريق الفن، التعريف بالمنتجات النسائية في التصنيع التقليدية وتشجيعها على التسويق الإعلامي، المساهمة في محاربة الصورة النمطية حول المرأة المبدعة وتنشيط المجال من خلال الأنشطة الثقافية والفنية. وبال موازاة مع أنشطة الملتقى تم تنظيم أمسية فنية شارك فيها كل من: الشاعرة إحسان السباعي (سلا)، الشاعرة أسماء بلقاسمي (كرسيف)، الشاعرة سعيدة الرغويي (تاويريت)، الشاعرة عربية نور الباز (تونس)، حورية حوجوبي (كرسيف)، مجموعة الركادة كرسيف وعرض فيلم سينمائي قصير بعنوان « سعيدة » لمخرجه هشام عمراني (فاس) وورشات تكوينية في مجال تعليم الكتابة والقراءة بحرف تيفيناغ، و طيلة أيام الملتقى نظم معرضا متنوعا للمنتجات النسائية منها: الأكسيسوارات الأمازيغية (محمد عشار - إيموزان كندر)، الملابس التقليدية (جمعية المرأة المتوسطة - وجدة)، منتوجات الطرز (جمعية دويرة السبع للتنمية - فكيك)، الزربية (جمعية الرحمة للمعاقات - أزيلال)، النسيج الصوفي (الجمعية التونسية للمرأة الأمازيغية - تونس)، منتوجات الحلفاء (جمعية تويزي للطبيعة - كرسيف)، الزربية (تعاونية الأمل - بولمان)، المنتوجات الفلاحية النسائية (الجمعية النسائية لعين الحمراء - تازة)، منتوجات الخياطة النسائية (جمعية دعم وتدريب مركز التربية والتكوين - أجدير تازة)، منتوجات الأعشاب الطبية والعطرية (تعاونية نساء سرغينة - بولمان) والعسل ومشتقاته (عبد مكناس).

الحساء الكوردية «زاليا سيروان» تفوز بملكة جمال كوردستان



توجت الحساء الكوردية، زاليا سيروان، 20 عاما، ملكة جمال إقليم كوردستان لسنة 2016، في حفل أقيم الخميس الماضي في مدينة أربيل عاصمة الإقليم. وجاء تتويج الشابة زاليا، بعد منافسة مع 11 فتاة كوردية من كافة أرجاء إقليم كوردستان، وبحضور عدد من الشخصيات والنجوم من عالم الفن والسينما والشخصيات البارزة. وقالت زاليا وهي طالبة جامعية لوسائل إعلام محلية: «سأبذل كل جهدي من أجل مساعدة شعبي الكردي وتقديم كل الدعم لقوات البشمركة الكردية التي تخوض حربا مع الإرهاب».

واختيرت زاليا سيروان من قبل لجنة تحكيم تضم مختصين من الإقليم وبلدان عدة بينها لبنان ومصر والنرويج والأرجنتين، حسب ما أوضح أحد المشرفين على الحفل الذي نظم تحت رعاية هيئة السياحة في إقليم كردستان. وعن الجوائز المتوقعة أن تحصل عليها ملكة جمال كردستان، حسب ما تناقلته مواقع إعلامية محلية، فهي سيارة خاصة وراتب شهري لمدة عام، مع توفير مسكن لها في أربيل ومصروف شخصي يكفي مصاريفها التجميلية لمدة عام كامل، كما ستستطيع الفائزة أن تنظم لمقاعد الدراسة بإحدى الجامعات في أربيل مجانا، مع توفير تذاكر طيران وإقامة في مصر، و25 نوعاً من الأزياء الكوردية. ونظمت هذه المسابقة للمرة الثالثة هذا العام، حيث انطلقت لأول مرة في 2012، لكنها توقفت لمدة سنتين بسبب المعارك مع تنظيم «داعش» في شمال العراق. * منتصر إثري

المرأة المغربية.. انتخابات 2016 خطوة أخرى للوراء

التمثيلية السياسية للنساء. وطالبت الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة بمناسبة العيد الوطني للمرأة المغربية بتحقيق المناصفة أثناء تشكيل الحكومة، وبرنامج حكومي مستجيب للنوع الاجتماعي، بالإضافة إلى تفعيل الأوراش الدستورية الكبرى، وعلى رأسها هيئة المساواة ومكافحة كل أشكال التمييز ضد النساء. * س.ف

ما فتئت تتوالى فيما يخص الحقوق الإنسانية للنساء، حيث لا يكاد المغرب يراوح مكانه، فالانتقال بنسبة التمثيلية النسائية من 17.3% إلى 20% لا يعتبر تقدما، خاصة وأن هذه المحطة الانتخابية تعتبر الثانية من نوعها بعد دستور 2011 الذي يدعو للمناصفة ولتفعيل المساواة، مما يجعل المغرب ف مراتب متأخرة إقليميا على مستوى مؤشرات التنمية البشرية. حسب بلاغ الحركة السالفة الذكر الذي أضاف أن، المغرب اليوم يضع فرصة الرقي بمستوى تحقيقه للمساواة بين الجنسين، حيث أنه مطالب في التفكير في تقوية التزاماته الدولية وإعادة النظر في تدبيره ملف المساواة وعلى رأسها

احتفلت المرأة المغربية اليوم 10 أكتوبر بعيدها الوطني، و الذي يتزامن مع الانتخابات التشريعية 2016، و التي أسفرت نتائجها، حسب بلاغ للحركة من أجل ديمقراطية المناصفة، عن أن نسبة التمثيلية السياسية للنساء لن تتجاوز 20% من مجموع أعضاء مجلس النواب المقبل، هذه النسبة التي لا ترقى إلى طموحات النساء المغربيات، فهل يمكن الحديث اليوم عن حصيلة إيجابية تقدمها للنساء في عيدهن الوطني؟ الحركة من أجل ديمقراطية المناصفة أشارت إلى أنها وهي تتبع نتائج الانتخابات التي أجريت بتاريخ 7 أكتوبر، تسجل بمرارة التراجعات التي

ግልጽ ተጽዕኖ ለዘመናዊ ሰነድ ተግባራዊነት



ጁ 07 ግ 18 ጳጳሳይ 2016

ተጽዕኖ ለዘመናዊነት

#COP22 - cop22.ma

ለግብርና ለደብዳቤ
 ግብርና ለደብዳቤ ለደብዳቤ
 ተጽዕኖ ለደብዳቤ ለደብዳቤ ለደብዳቤ
 ለደብዳቤ ለደብዳቤ ለደብዳቤ
 ለደብዳቤ ለደብዳቤ ለደብዳቤ
 ለደብዳቤ ለደብዳቤ ለደብዳቤ
 ለደብዳቤ ለደብዳቤ ለደብዳቤ

MARRAKECH
 COP22 | 2016 | CMP12
 ተጽዕኖ ለደብዳቤ ለደብዳቤ ለደብዳቤ ለደብዳቤ

